2018

بنك الاردن
Bank of Jordan

التقرير السنوي

bankofjordan.com

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	8
كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
تقرير مجلس الإدارة 2018	11
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	37
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2018	177
الحاكمية المؤسسية	211
الإفصاح والشفافية	249
شبكة فروع بنك الأردن	251

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13,

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: 5696277 6 962+ فاكس:5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact center: +962 6 580 7777

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ
ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن

الأعضاء
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار
السيد محمد أنور مفلح حمدان
السيد حسام راشد رشاد مناع
السيد وليد محمد جميل الجمل / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
السيد وسام ربيع صعب

المدير العام
السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات
السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن الكرام

لا يخفى عليكم حجم التحديات التي عايشها الاقتصاد الأردني واقتصادات الدول التي نعمل بها خلال عام 2018. فما زالت الاضطرابات الجيوسياسية تلقي بظلالها على أوضاع المنطقة الاقتصادية والاستثمارية على الرغم من حدوث بعض الانفراجات في المشهد السياسي لبعض الدول المحيطة. وقد كان لهذه التحديات أثر مباشر على تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة.

وعلى صعيد الاقتصاد الأردني لم يتجاوز نموه خلال السنوات الثلاث الأخيرة معدل 2%. كما شهدت مستويات البطالة معدلات مرتفعة حيث بلغت 18.7% في الربع الأخير من عام 2018. هذا إلى جانب استمرار ارتفاع حجم المديونية العامة التي وصلت إلى 28.6 مليار دينار (حوالي 95%) من الناتج المحلي الإجمالي كما في نهاية عام 2018. توازى ذلك مع تنفيذ الحكومة لمجموعة من برامج الإصلاح المالي والاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي والذي تم بناءً عليها إنجاز حزمة قوية من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، إلى جانب تطبيق الإجراءات المناسبة من الجهات الرقابية والتي تضمن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير فرص العمل.

ومن منطلق إدراكنا للتحديات في البيئة المحيطة فقد وضعنا ضمن أولوياتنا العملَ على استدامة نتائج البنك الإيجابية والتي جاءت محصّلةً للعمل الدؤوب على كافة المستويات وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية والتقنية على مدى السنوات الماضية. فقد استطاع البنك الحفاظ على مستويات أداء عالية في مؤشر العائد على متوسط الأصول الذي سجل 1.6%, ومؤشرِ العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك الذي وصل إلى 9.82%, وهي من أفضل المستويات في القطاع المصرفي الأردني. هذا وقد حافظ البنك على مؤشراتِ هوامشَ مريحةٍ حيث بلغت الإيراداتُ التشغيليةُ (صافي إيراد الفوائد والعمولات) 135.3 مليون دينار محققةً نمواً بنسبة 6.4% لعام 2018 مقارنةً بالعام السابق 2017, وشكلت حوالي 95% من إجمالي الدخل لعام 2018.

كما حققت معظم بنود المركز المالي للبنك أداءً إيجابياً كما في نهاية عام 2018, فبلغت ودائع العملاء 1.9 مليار دينار مقابل 1.8 مليار دينار عام 2017, وذلك بما يلبي متطلبات الاحتياجات التمويلية للعملاء إلى جانب متطلبات السيولة للبنك. حيث بلغت نسبة السيولة القانونية لمجموعة بنك الأردن 118.57% كما في نهاية عام 2018 وهي ضمن حدود متطلبات الجهات الرقابية. كما ارتفعت محفظة التسـهيلات الائتمانيـة (بالصافي) لتصل إلى 1.47 مليار دينار مقارنةً بمبلغ 1.45 مليار دينار في نهاية عام 2017. وعلى صعيد موجودات البنـك فقد سجلت 2.6 مليار دينار. وسجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 411.9 مليون دينار. وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال, فقد بلغت 16.81% وهي أعلى من النسبة المقررة لعام 2018 والبالغة 14.125% حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية. هذا وقد بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) 109% وهي من أعلى النسب في القطاع المصرفي الأردني.

وعلى صعيد الربح العائد لمساهمي البنك فقد سجل 41.5 مليون دينار مقابل 46.8 مليون دينار في نهاية عام 2017, بتراجع بلغت نسبته 11.3%. ويُعزى هذا التراجع بسبب انخفاض التوزيعات النقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة بمبلغ 4.1 مليون دينار. هذا إلى جانب تراجع تسهيلات قطاع الشركات على مستوى المجموعة متأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي في المنطقة وارتفاع نسب الفوائد, مما أدى إلى زيادة نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) من 4.5% في نهاية عام 2017 إلى 5.3% في نهاية عام 2018. وانعكس ذلك على تجنيب مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية بحوالي 6 مليون دينار على قائمة الدخل للعام 2018.

السادة المساهمين الكرام

يسعى البنك - ومن خلال رؤيته وخططه الاستراتيجية لتوسيع امتداده الإقليمي - للاستفادة من الآفاق المستقبلية والتغيرات الإيجابية المأمولة بعودة الزخم والتعافي الاقتصادي في دول المنطقة. واستجابةً لذلك عمل البنك على استهداف السوق العراقي لتوسيع شبكة تفرعه الإقليمي بما سيسهم في تلبية احتياجات عملائه والمتعاملين معه المالية والمصرفية في ظل فتح المعابر وتوقع عودة حركة التجارة مع العراق. حيث يعمل البنك حالياً للحصول على موافقة البنك المركزي الأردني بعد أن قام بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية ليتم تقديم طلب الترخيص بعدها للسلطات العراقية. وترجمةً لرؤية البنك في هذا الجانب تم افتتاح فرع البحرين مطلع عام 2018 والذي سيكون بوابةً لتقديم منتجات وخدمات وحلول مصرفية في قطاع الجملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , وسيعمل على تعزيز موقع بنك الأردن التنافسي في هذه الأسواق.

وبناءً على هذه التحولات الإيجابية المتوقعة في مناخ الأعمال وما سينتج عنها من فُرص فمن المستهدف أن يسجل البنك إنجازاً جديداً بالعام 2019, وأن يرتقي بمنتجاته وخدماته المقدمة للعملاء من خلال تجربة فريدة وبقنوات متنوعة ليكون شريكاً لهم في مسيرة العمل والتطور.

السادة المساهمين الكرام

يدرك بنك الأردن جيداً بأن الثورة الصناعية الرابعة وما تبعها من التصاعد المستمر لعدد من المتغيرات وخاصة اختراق التكنولوجيا لعدد كبير من المجالات منها المجال المالي, أدى إلى ظهور نماذج عمل جديدة دفعت القطاع المالي محلياً وعالمياً إلى التوجه نحو الرقمنة لتطويرِ نماذج العمل وتعزيزِ عملياته الداخلية, ومواجهةِ أشكال المنافسة الجديدة غير التقليدية, ومحاكاة متطلبات الجيل الجديد من العملاء, بالإضافة إلى معالجة ضغوطات التكلفة, وتلبيةِ متطلبات الجهات الرقابية المتصاعدة, والارتقاءِ بمنظومة إدارة المخاطر وأمن المعلومات لمواكبة هذه التطورات, واستحداثِ ضوابطَ جديدةٍ في التعامل مع المخاطر التي تواجهها. وبالتالي فقد عمل البنك على تطوير نموذج أعماله وقنوات تقديم الخدمات للارتقاء بتجربة العميل وتلبية مفهوم السرعة والجاهزية الذي يتوقعها؛ حيث أن تحديات التطور التكنولوجي أضحت عاملاً رئيساً في إيصال الخدمة في الوقت والمكان الذي يحتاجه العميل.

كما أن منظومة العمل في البنك تعتمد على قدرته في محاكاة التغيير والتكيف مع التحديات التي تفرضها بيئةُ الأعمال والمنافسةُ في الأسواق التي يتواجد بها جنباً إلى جنب مع التحديات التكنولوجية. وقد استمر البنك بتنفيذ المشاريع وبرامج العمل التي تضمنتها خطّتُه الاستراتيجية 2018 – 2020 والتي استهدفت بشكل رئيس تحقيق التميز في خدمة العميل والجاهزية, وتطوير منظومة قواعد البيانات والمعلومات التي تراكمت على مدى السنوات, ليرتقي البنك بنموذج أعماله للتركيز على العميل بالدرجة الأولى بدلاً من النموذج التقليدي الذي يركز على العمليات والمخاطر.

السادة المساهمين الكرام

استناداً إلى النتائج المتحققة بالعام 2018 يوصي مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأسمال البنك وبمبلغ 36 مليون دينار, وتدويرِ باقي الأرباح.

وفي ختام لقائنا أقدم شكري لكم ولأعضاء مجلس الإدارة ولعملائنا على ثقتهم ودعمهم للوصول إلى المكانة التي وصل إليها بنك الأردن. وكل الشكر والتقدير لفريق إدارة البنك وموظفيه في كافة المستويات الإدارية لتفانيهم وعطائهم المستمر لتحقيق هذه الإنجازات. وكل التقدير لمؤسساتنا الوطنية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدورهم في دعم القطاعات الاقتصادية في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملكِ عبدِالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

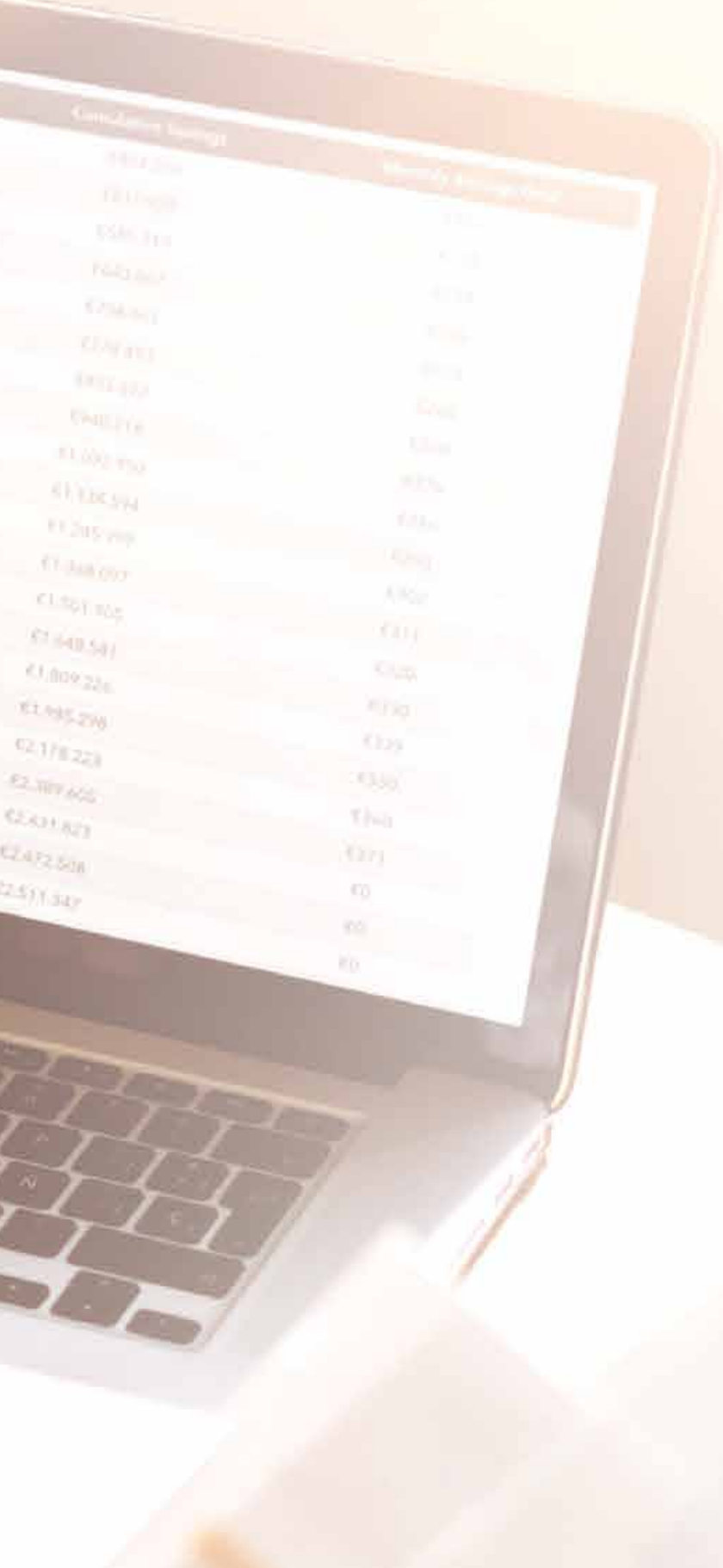

تقرير مجلس الإدارة 2018

الأداء الاقتصادي 2018

الأنشطة والإنجازات 2018

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2018

أهداف خطتنا المستقبلية 2019

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2018

الأداء الاقتصادي 2018

لا زالت حالة عدم اليقين تسيطر على المشهد الاقتصادي الأردني، في ظل استمرار أوضاع الاضطرابات الإقليمية واستمرار التزام الأردن باتفاقية الاستعداد الائتماني الموقعة مع صندوق النقد الدولي وما تضمنته من إجراءات إصلاحية تم تطبيقها حيث تم إقرار قانون ضريبة الدخل لعام 2018، سبق ذلك جملة من إجراءات رفع الأسعار وإلغاء الإعفاءات الضريبية على مجموعة من السلع والخدمات. بالإضافة إلى استمرار ارتفاع أسعار الفوائد عالمياً وبالتالي ارتفاعها محلياً. بالمقابل أعيد فتح معبر جابر نصيب الحدودي الرئيسي في تشرين الأول من عام 2018 والمغلق منذ نحو ثلاث سنوات أملاً بعودة النشاط التجاري الذي كان سائداً قبل الأحداث في سورية.

هذا وفي سبيل المحافظة على مرتكزات الاستقرار المالي والنقدي في المملكة، بما في ذلك استقرار المستوى العام للأسعار، وانسجاماً مع التطورات في أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية والأسواق المالية في المنطقة، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية أربع مرات خلال العام 2018 وبواقع 100 نقطة أساس. مع الإبقاء على أسعار الفائدة على برنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية المستهدفة دون تغيير.

ومن جهة أخرى ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ليسجل تضخماً نسبته 4.5% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع معدل تضخم بلغت نسبته 3.3% خلال نفس الفترة من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى حزمة الإجراءات السعرية والضريبية التي اتخذتها الحكومة والتي كان من أبرزها تحرير أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على بعض السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و4%.

وسعياً من الحكومة الأردنية لاحتواء كل هذه التطورات السلبية التي عانى منها الاقتصاد الأردني خلال عام 2018 فقد تم إقرار وثيقة أولويات الحكومة للعامين 2019 و2020 والتي تركز على المشاريع والبرامج التي ستنعكس بشكل مباشر على حياة المواطن الأردني. ومن أبرز هذه الأولويات التي سيتم تنفيذها خلال العامين القادمين توفير 30 ألف فرصة عمل للأردنيين. وفي مجال التعليم فإنه سيتم إنشاء (120) مدرسة جديدة. وفي جانب ريادة الأعمال فقد أطلقت الحكومة صندوق الريادة الأردني لدعم 825 مشروعاً من المشاريع الناشئة. هذا ومع نهاية عام 2020 سيكون نحو 35% من إنتاج الطاقة الكهربائية مصادرها أردنية من الصخر الزيتي والطاقة المتجددة مما سيعزز أمن الطاقة. كما إن الحكومة ستقوم في مجال قطاع النقل بربط كل وسائط النقل بنظام تتبع إلكتروني. كما إن الحكومة ستتخذ الإجراءات الكفيلة لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (10%)، والصادرات الوطنية بنسبة (5%) سنوياً، وتأسيس شركة قابضة يتاح فيها المساهمة للأردنيين المقيمين والمغتربين.

وبخصوص أداء الاقتصاد الكلي فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمعدل 2% خلال النصف الأول من عام 2018. في حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل 3.9% خلال النصف الأول من عام 2018 - وفقاً للمنهجية الجديدة التي تضمنت الانتقال إلى نظام الحسابات القومية 2008SNA، وكذلك تعديل سنة الأساس لتصبح سنة 2016 بدلاً من سنة 1994 -. كما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بمبلغ 381.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2018 بنسبة انخفاض بلغت 56.4% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2017. وسجلت مقبوضات السفر ارتفاعاً بنسبة 12.4% لتصل إلى 2.88 مليار دينار في نهاية التسعة شهور الأولى من عام 2018 مقارنة بذات الفترة 2017. كما سجلت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال التسعة شهور الأولى من عام 2018 ما مقداره 1.95 مليار دينار بانخفاض بلغ 1.4% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2017. أما بخصوص معدل البطالة فقد ارتفع إلى حوالي 18.6% في الربع الثالث من عام 2018 مقارنةً بمعدل بلغ 18.5% في الربع ذاته من عام 2017.

هذا وبلغ إجمالي الدين العام في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2018 ما قيمته حوالي 28.5 مليار دينار أو ما نسبته 94.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تشرين الأول 2018 مقارنة مع 27.3 مليار دينار أو ما نسبته 94.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017. كما سجل عجز الموازنة بعد المنح الخارجية ما مقداره 860.4 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018 وبنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2018 مقابل 881.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017 وبنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي لنهاية تشرين الأول 2017.

أما على صعيد أبرز مؤشرات القطاع المصرفي فقد سجلت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2018 ما قيمته 11.1 مليار دولار بنسبة تراجع 9.7% عن نهاية عام 2017. أما ودائع العملاء فقد وصلت إلى مستوى 33.8 مليار دينار بارتفاع بلغت نسبته 1.7% عن نهاية عام 2017. كما سجلت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 5% مقارنة بنهاية عام 2017 لتصل إلى 25.97 مليار دينار. وبلغت موجودات القطاع المصرفي 50.6 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2018 مرتفعة بنسبة 3% عن نهاية عام 2017.

الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2018 نمواً بنسبة 2% ليصل إلى 13,872 مليون دينار مقابل 13,599 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2017. جاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلة لتحقيق القطاعات الاقتصادية تفاوتاً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2018. فقد سجل قطاع خدمات اجتماعية وشخصية نمواً بنسبة 4.1% ليصل إلى 915.4 مليون دينار، يليه قطاع الزراعة وقطاع النقل والاتصالات بنسبة نمو 3.4% و3.1% ليصلا إلى 702.5 و1,190 مليون دينار على التوالي، أما قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال فقد سجل نسبة نمو بلغت 3% ليصل إلى 3,249 مليون دينار. يليها قطاع الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح بنسبة نمو بلغت 2.9% لتصل إلى 98.1 مليون دينار. وقطاع الكهرباء والمياه بنسبة نمو 2.3% ليصل إلى 436.4 مليون دينار.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة بنفس الفترة من عام 2017، حيث نما قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 1.9% ليصل إلى 321.5 مليون دينار، ونما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 1.3% ليصل إلى 2,526 مليون دينار، ومن ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع الخدمات الحكومية فقد حققا نمواً بنفس النسبة والبالغة 1.2% ليسجل كل منهما 1,345 و1,816 مليون دينار على التوالي، أما قطاع الخدمات المنزلية فقد سجل 107.7 مليون دينار حيث نما بنسبة طفيفة بلغت 0.1% عن نفس الفترة من عام 2017. في حين شهد قطاع الإنشاءات انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.2% ليصل إلى 372.5 مليون دينار.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) 2013 - 2018

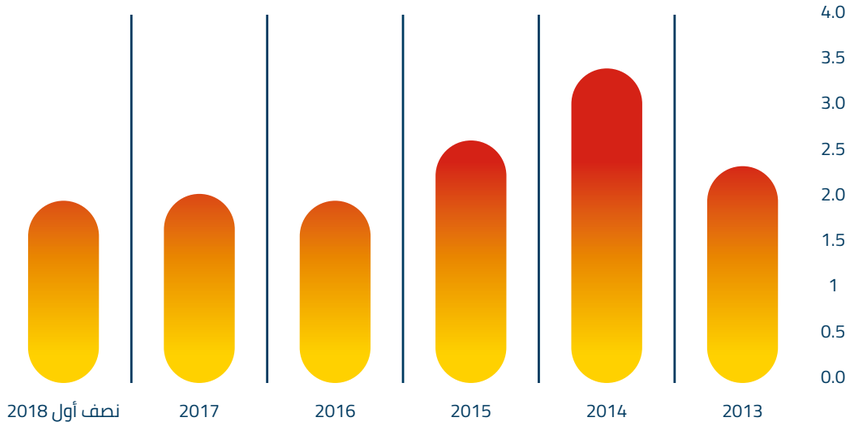

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018 فقد سجل ما نسبته 4.5% مقابل 3.3% خلال نفس الفترة من عام 2017. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل والحبوب ومنتجاتها والتبغ والسجائر، والايجارات، والوقود والإنارة، في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة الخضروات والبقول الجافة والمعلبة والملابس والتوابل ومحسنات الطعام والمأكولات الأخرى والأحذية.

المالية العامة:

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018 ما مقداره 5.9 مليار دينار مقابل 5.7 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2017 أي بارتفاع مقداره 224 مليون دينار أو ما نسبته 3.9%، حيث بلغت المنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018 ما مقداره 263.3 مليون دينار مقابل 209.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018 ما مقداره 5.7 مليار دينار مقابل 5.5 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2017، أي بارتفاع مقداره 170.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 93.2 مليون دينار وارتفاع الإيرادات الأخرى بحوالي 78.3 مليون دينار. في حين بلغ إجمالي الإنفاق خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018 حوالي 6.8 مليار دينار مقابل 6.6 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2017 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 203.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.1%.

وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 333.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.7%, في حين انخفضت النفقات الرأسمالية بحوالي 130.3 مليون دينار أو ما نسبته 17.5% خلال ذات فترة المقارنة. وبذلك فقد أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018 بحوالي 860.4 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 881.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. وعلى صعيد العجز في الموازنة قبل المساعدات فقد بلغ 1.12 مليار دينار في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2018 مقابل 1.09 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. هذا ويذكر أن نسبة تغطية الإيرادات المحلية لإجمالي النفقات الجارية بلغ 91.8% في نهاية شهر تشرين الأول 2018 مقابل 94.1% خلال نفس الفترة من عام 2017.

وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2018 نحو 28.5 مليار دينار أو ما نسبته 94.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تشرين الأول من عام 2018 مقابل 27.3 مليار دينار أو ما نسبته 94.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017, علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 7.4 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2018 مقابل 6.7 مليار دينار خلال نفس الفترة 2017. وفيما يتعلق بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي) فقد بلغ 27.1 مليار دينار أو ما نسبته 90.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تشرين الأول من عام 2018 مقابل بلوغه حوالي 25.4 مليار دينار أو ما نسبته 88% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017. ومن الجدير ذكره أن اتفاقية الاستعداد الائتماني تضمنت مؤشراً هاماً على مستوى المديونية تمثل باستهداف وصولها إلى نسبة 77% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

تطور حجم إجمالي الدين العام 2013 - 2018

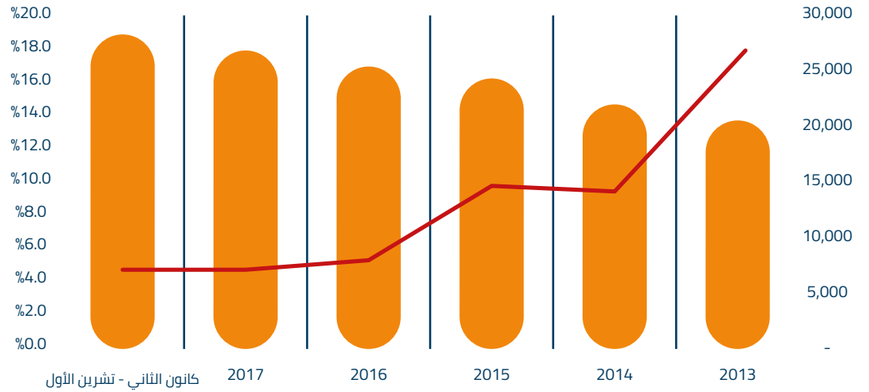

القطاع النقدي والمصرفي:

اتسم عام 2018 باستمرار مواجهة الاقتصاد الأردني للعديد من التحديات والمخاطر التي تفرزها الأوضاع الاقتصادية المضطربة مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة مع توقّع تحسنها في حال استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي والجهود التنموية وتحسين الأطر الاقتصادية. كما شهدت مؤشرات المتانة المالية انخفاضاً, إلا أنها مازالت ضمن المستويات المريحة ويعود ذلك لقوة مؤشرات الجهاز المصرفي الأردني من جهة, وحصافة وحاكمية السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأردني من جهة أخرى.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 11.1 مليار دولار أمريكي حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2018 وبنسبة تراجع بلغت حوالي 9.7% مقارنة بنهاية عام 2017. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 1.1% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2017 لتصل إلى حوالي 33.3 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 556.3 مليون دينار وبنسبة 1.7% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018 مقارنةً مع نهاية عام 2017 لتصل إلى 33.8 مليار دينار, حيث ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 521.8 مليون دينار وبنسبة 6.9% لنفس الفترة لتبلغ حوالي 8.1 مليار دينار, كما ارتفعت ودائع الدينار بمبلغ 34.5 مليون دينار وبنسبة 0.1% لتبلغ قيمتها حوالي 25.7 مليار دينار.

أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بمبلغ 1.2 مليار دينار وبنسبة 5% مقارنةً برصيدها في نهاية عام 2017 لتصل إلى 25.97 مليار دينار. ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي مقارنة بنهاية عام 2017, فقد سجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين أعلى نسبة نمو فبلغت 30%, وقطاع الخدمات المالية بنسبة نمو بلغت 20%, كما وارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الصناعة بحوالي 14.3%, والتسهيلات الممنوحة لقطاعات أخرى بحوالي 6.3%. وعلى صعيد أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو المتحقق والبالغ 1.2 مليار دينار فقد ساهم قطاع الصناعة بنسبة 31.5% من النمو المتحقق, وقطاعات أخرى (الأفراد) بنسبة 26.3%, ومن ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 16.6%, وقطاع الخدمات المالية بنسبة 10.2%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى 50.6 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 3% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2017.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي

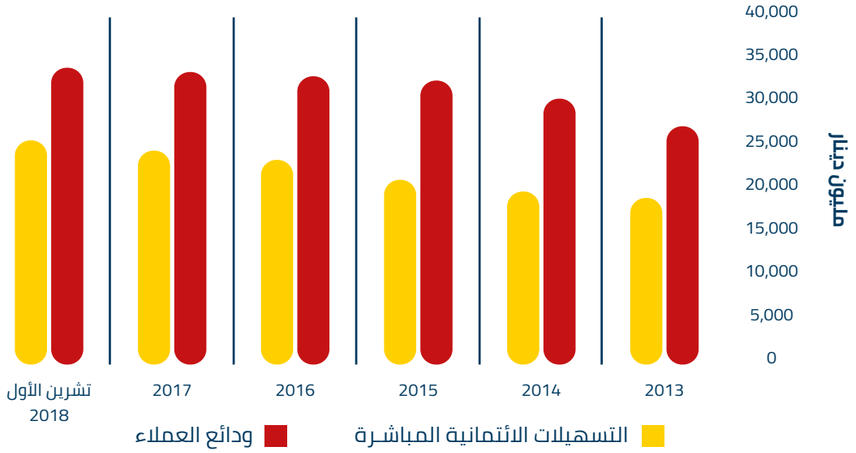

وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي, فقد شهدت تفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض خلال العشرة شهور الأولى من عام 2018, حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2018 ما نسبته 0.34% وعلى ودائع التوفير ما نسبته 0.72% وعلى ودائع لأجل ما نسبته 4.63%, أي بثبات على ودائع الطلب, وارتفاع 17 نقطة أساس على ودائع التوفير, وارتفاع 83 نقطة أساس لودائع الأجل مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات في نهاية شهر تشرين الأول 2018 فقد بلغ 8.29% للجاري مدين بانخفاض مقداره 48 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية عام 2017, بالإضافة إلى انخفاضه على القروض والسلف بمقدار 5 نقاط أساس ليصل إلى 8.59%, وانخفاضه على الكمبيالات المخصومة بمقدار 60 نقطة أساس ليسجل 9.63% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2017. يجدر التنويه إلى أن الهوامش بين الفائدة المقبوضة والمدفوعة آخذه بالتقلص اعتباراً من نهاية عام 2017 وحتى فترة العشرة شهور الأولى من العام 2018, وهو مؤشر على تراجع ربحية القطاع المصرفي في الأردن إذا ما استمرت حالة ارتفاع الفائدة عالمياً.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في أداء مؤشراتها خلال عام 2018 في ظل الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية والدول المحيطة بالأردن وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل عام وتوجهات المستثمرين بشكل خاص. متأثرة بإقرار قانون ضريبة الدخل المعدل والذي أخضع أرباح المتاجرة بالأسهم لضريبة الدخل وهو ما عمّق مع التأثيرات السلبية التي تعاني منها مؤشرات بورصة عمان منذ الأزمة المالية العالمية ولغاية اليوم, ولكن لدى الإعلان عن إعادة دراسة وتوضيح قرار فرض الضريبة على أرباح المتاجرة بالأسهم فقد أخذت مؤشرات البورصة بالاستقرار التدريجي. إذ سجل حجم التداول انخفاضاً بمبلغ 606.9 مليون دينار وبنسبة 20.7% في نهاية عام 2018 مقارنةً بحجم التداول في عام 2017, ليبلغ حوالي 2.3 مليار دينار. وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد انخفضت إلى 16.1 مليار دينار في نهاية عام 2018, أي بنسبة 5% مقارنةً مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام 2017. وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية خلال عام 2018 إلى 3,797.1 نقطة مقارنة بـ 4009.4 نقطة خلال عام 2017, أي بنسبة انخفاض بلغت 5.3%. وبلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال عام 2018 ما نسبته 51.7% من إجمالي القيمة السوقية مقارنة مع مساهمة بلغت 48.1% خلال عام 2017.

التجارة الخارجية:

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة العشرة شهور الأولى من عام 2018 بمقدار 77.3 مليون دينار وبما نسبته 0.5% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق، ليصل حجمها إلى حوالي 15.7 مليار دينار، فيما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بحوالي 142.8 مليون دينار خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 3.8 مليار دينار، وقد استحوذ السوق الأمريكي على المرتبة الأولى من بين الدول المصدّر لها وبنسبة 26.5% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاه السوق السعودي والهندي في المرتبة الثانية والثالثة وبنسبة 11% و10.2% من إجمالي الصادرات الوطنية على التوالي. كما انخفضت مستوردات المملكة خلال فترة العشرة شهور الأولى من عام 2018 بمبلغ 65.5 مليون دينار وبما نسبته 0.5% لتصل إلى حوالي 11.9 مليار دينار، وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 16.7% من إجمالي المستوردات، يليه السوق الصيني بنسبة 13.8%، وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذت وسائط النقل وقطعها على ما نسبته 22.3% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 2,640 مليون دينار تقريباً، بالمقابل استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 21.1% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 2,503 مليون دينار، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد انخفض عجز الميزان التجاري إلى 7.35 مليار دينار وبنسبة 3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

حجم الصادرات الكلية والمستوردات 2013-2018

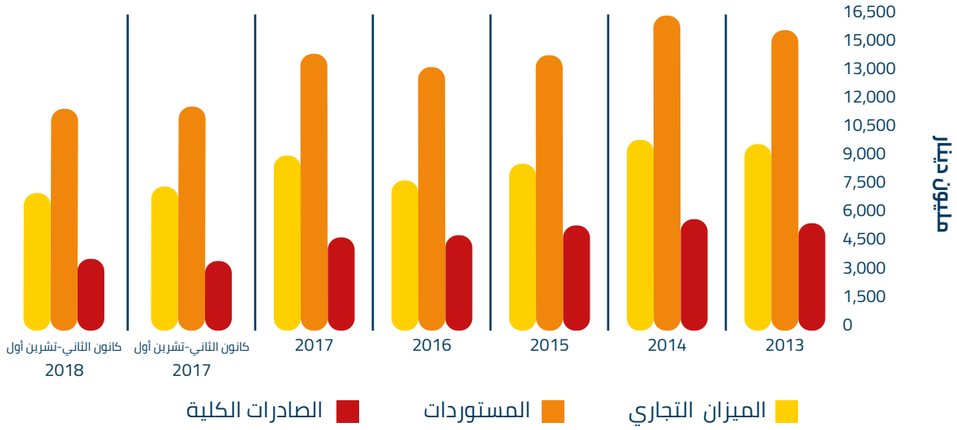

هذا وقد بدأت تظهر بوادر انفراج على الاقتصاد الأردني تمثلت بفتح معبر نصيب جابر على الحدود الأردنية السورية خلال شهر تشرين الأول 2018. وهو ما يحمل معه آمال عودة التجارة الخارجية لنشاطها المعتاد مما سينعكس إيجاباً على القطاعات الاقتصادية مثل قطاع تجارة الجملة والأغذية والنقل وغيرها من القطاعات الاقتصادية حيث كان حجم التبادل التجاري بين الأردن وسورية يقدر بـ 630 مليون دولار في عام 2011 قبل اندلاع الأزمة. بالإضافة إلى معبر طريبيل الذي تم إعادة افتتاحه في نهاية آب من عام 2017 حيث تعبر حوالي 320 شاحنة يومياً من الأردن إلى معبر طريبيل لتفريغ البضائع في شاحنات عراقية وفقاً لأحدث بيانات متوفرة.

الأداء الاقتصادي 2019:

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً يصل إلى 3.7% في عام 2018 ومن المقدر أن ينمو بنفس النسبة في عام 2019؛ كما من المتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً في النمو لتصل إلى ما نسبته 2.4% مع نهاية عام 2018, وما نسبته 2.1% في العام 2019. أما اقتصادات البلدان الصاعدة والنامية من المتوقع أن تسجل نمواً نسبته 4.7% في عام 2018, ونفس النسبة في عام 2019.

وبخصوص توقعات الاقتصاد الأردني واستناداً إلى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي فهنالك تباطؤ في النمو الاقتصادي للعام 2018 وللعام 2019, وعدم تحقيق معدلات النمو المستهدفة حيث خفض صندوق النقد الدولي النمو المتوقع للأردن إلى 2.3% خلال عام 2018 و2.5% للعام 2019, وهو ما يحمل معه مخاطر عدم النجاح في الحد من نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي عدم تلبية شروط الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي. كما من المتوقع أن يسجل معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة 4.5% في نهاية عام 2018 ليعود وينخفض إلى معدل 2.3% لعام 2019.

واستناداً إلى قانون الموازنة العامة لعام 2019 فقد تم تقدير الإيرادات العامة بمبلـــغ 8.6 مليار دينار موزعاً بواقع 8 مليار دينار للإيرادات المحلية و600 مليون دينار للمنح الخارجية. أما في جانب النفقات, فقد قدر إجمالي النفقات لعام 2019 بنحو 9.3 مليار دينار بارتفاع مقداره 236 مليون دينار عن موازنة العام الماضي حيث توزعت هذه النفقـات بواقـع 8 مليار دينـار للنفقات الجاريـة و1.2 مليار دينار للنفقات الرأسمالية. وترتيباً على ذلك, قدر العجز المالي بعد المنح الخارجية بنحو 646 مليون دينار أو ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 814 مليون دينار معاد تقديره لعام 2018 أو ما نسبته 2.7% من الناتج. أما قبل المنح, فقد قدر العجز بنحو 1.25 مليار أو ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.73 مليار دينار معاد تقديره لعام 2018 أو ما نسبته 5.8% من الناتج. كما يستهدف مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019 تخفيض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.7% إلى 2%. وكذلك تخفيض نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 94.5% إلى 94%. ووفقاً لبرنامج الإصلاح المالي الجاري تنفيذه يتوقع أن يستمر انخفاض العجز خلال العامين المقبلين ليصل إلى 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021, أما المديونية من المتوقع أن تصل إلى أقل من 90% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021.

وعلى صعيد القطاع النقدي والمصرفي من المتوقع أن تشهد مؤشراته أداءً إيجابياً بالرغم من التحديات المتوقعة على الأداء الاقتصادي الكلي واستمرار الأوضاع السائدة في العام 2018. ومن المتوقع المحافظة على رصيد الاحتياطيات الأجنبية ضمن مستوياتها السائدة في عام 2018, بالإضافة إلى توقع زيادة في الصادرات الوطنية وبالتالي انخفاض العجز في الميزان التجاري، ويتوقع أيضاً ارتفاعاً في الدخل السياحي واستقراراً في حوالات الأردنيين العاملين في الخارج. كما يتوقع استقرار مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي في الأردن ضمن مستويات مريحة, حيث تعتبر من الممكّنات الرئيسة التي خدمت الاقتصاد الأردني على مدار السنين في كافة الأزمات المالية العالمية لنخرج بأقل الخسائر ومن دون تأثير حقيقي أو ملموس في الجهاز المصرفي الأردني. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك قد بلغت كما في نهاية حزيران من عام 2018 ما نسبته 17.15% مقابل 17.87% في الفترة نفسها من عام 2017, وأن نسبة السيولة القانونية بلغت 126.7% مقابل 129.2% خلال فترة المقارنة نفسها, وبلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون 4.6% في نهاية الستة شهور الأولى من عام 2018 مقابل 4.4% خلال الفترة نفسها من عام 2017 (حسب أحدث بيانات صادرة لتاريخه).

الأنشطة والإنجازات 2018

إن العمل الدؤوب والإنجازات المتحققة في عام 2018 أضافت سجلاً جديداً لمسيرة العطاء المتواصلة في البنك والممتدة إلى ما يقارب الستة عقود، حيث استمر البنك بتقديم الحزم المتنوعة من الخدمات والمنتجات البنكية بمستوى عالي الجودة وذلك استجابة لاحتياجات الفئات المستهدفة في معظم القطاعات الاقتصادية وفي مختلف أماكن تواجدهم من خلال الفروع والمراكز المتخصصة بخدمة العملاء والمتعاملين. وانسجاماً مع توجّهات البنك الاستراتيجية في التوسّع الإقليمي في المنطقة، فقد أسس البنك فرعاً إقليمياً في مملكة البحرين، والتي تعد وجهة الأعمال المرموقة وهو ما سيعزز الانتشار الإقليمي للبنك ويمنحنا فرصة لتوسعة مجال خدماتنا ونشاطاتنا وعلاقاتنا مع البنوك والشركات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. ومنذ انطلاق أعماله فقد قام بالمشاركة بقروض التجمع البنكي، والعمل على بناء علاقات استراتيجية مع البنوك في منطقة الخليج العربي.

لقد عمل البنك على تطبيق المرحلة الأولى من خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2020. والتي تركز على تطوير قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التي تستهدف الارتقاء بمستوى خدمات البنك ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل، وبما يحقق مبدأ التفوق الذي يتبناه البنك والذي يتوجب أن ينعكس على خدمة العميل في كافة منافذ التوزيع، حيث قامت القطاعات المشاركة في تطبيق الخطة الاستراتيجية بناء خططها التشغيلية للعام 2018 بما يسهم في تحقيق الخطة الاستراتيجية وباستخدام بطاقات الأداء المتوازن لضمان الترابط فيما بين أهداف البنك والقطاعات والوحدات من مختلف المستويات الإدارية. وسوف يعمل البنك خلال الربع الأول من العام 2019 على تنفيذ المراجعة الأولى للخطة الاستراتيجية وتحديث الأهداف والمستهدفات بما يتوافق مع تقرير المراجعة، بالإضافة إلى ما سيتم استقراؤه من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وأثرها على أداء البنك في الأسواق التي يعمل بها. كما سيتم تعزيز الخطة الاستراتيجية من خلال تضمين جزء خاص بقطاع الموارد البشرية يغطي فترة الخطة ويدعم أهدافها وبما يسهم في تطوير فريق عمل يتبنى مفهوم التفوق في كافة مناحي الأعمال والعمليات الداخلية والخارجية ويكون قادراً على إحداث هذه النقلة النوعية في خدمة العميل للارتقاء بمستوى الخدمة والأداء الكلي للبنك وبما يعزز مركزه التنافسي.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2018 كمحصلة لتطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية على مستوى الأسواق التي يعمل فيها البنك، وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.81% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 118.57%، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 5.3% مقارنة بنسبة بلغت 4.5% في سنة 2017، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة 109.41% لنهاية عام 2018 مقارنة بنسبة بلغت 125.36% في سنة 2017.

أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن خلال عام 2018 تحقيق صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 41.5 مليون دينار مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 11.3% مقارنة بعام 2017، فيما سجل صافي الأرباح للبنك قبل الضرائب حوالي 62.9 مليون دينار مقارنة بحوالي 67.6 مليون دينار مقارنة في عام 2017 وبنسبة انخفاض 6.8%، كما بلغت موجودات البنك 2,619.1 مليون دينار مقابل 2,565.1 مليون دينار وبنمو بلغت نسبته 2.1% مقارنة مع نهاية السنة السابقة 2017، وانخفضت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 411.9 مليون دينار وبنسبة 5%.

تطور صافي الربح للبنك قبل الضريبة

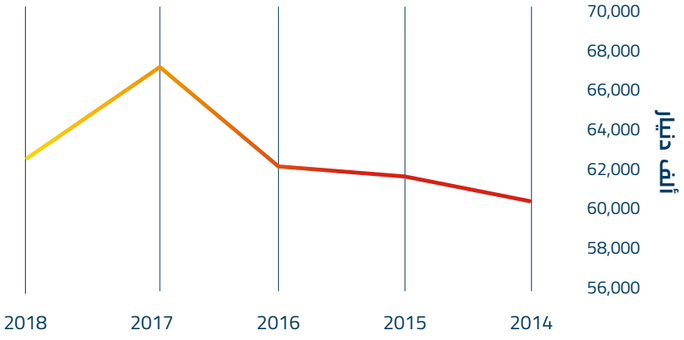

وعلى صعيد مصادر الأموال، فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,867.8 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 1.2%، حيث انخفضت ودائع التوفير لتصل إلى 745 مليون دينار، كما انخفضت ودائع الأجل لتصل الى 404.1 مليون دينار، فيما ارتفعت ودائع الطلب الى ما قيمته 553.3 مليون دينار، وسجلت شهادات الإيداع ارتفاعا لتصل إلى 165.4 مليون دينار.

لقد استمر البنك بالاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، آخذاً بعين الاعتبار المتابعة المستمرة لأوضاع السوق في الدول التي يتواجد فيها، فارتفعت محفظة التسـهيلات الائتمانية بالصافـي بمبلغ 22 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 1.5% مقارنة بعام 2017 لتصل إلى 1,469 مليون دينار. وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية الإجمالية، فقد ارتفعت تسهيلات قطاع التجزئة بمبلغ 70.4 مليون دينار وبنسبة 18.7% خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، ليصل رصيدها إلى 447.6 مليون دينار، وارتفعت القروض العقارية بنسبة 6.3% وبمبلغ 14.8 مليون دينار لتسجل 248.8 مليون دينار، وكذلك انخفض رصيد التسهيلات الممنوحة إلى القطاع العام بمبلغ 94.7 مليون دينار فوصلت إلى 134.7 مليون دينار، في المقابل سجلت التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى ارتفاعاً بنسبة 5.6% ليصل رصيدها إلى 485.6 مليون دينار، وسجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 258.4 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 7.1%.

تطور بنود المركز المالي

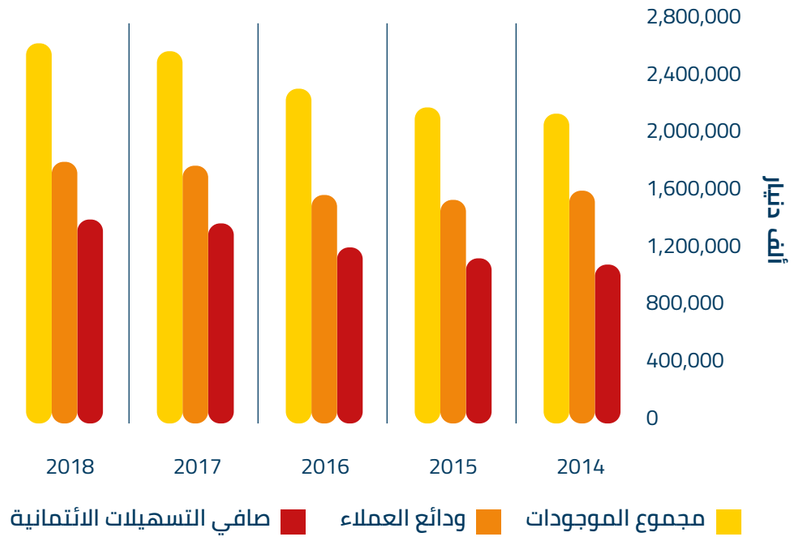

وعن أبرز بنود قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، فقد بلغ إجمالي الدخل خلال عام 2018 ما قيمته 141.7 مليون دينار، محققاً انخفاضاً بمبلغ 13.3 مليون دينار وبنسبة 8.6% مقارنة بعام 2017، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى تحقق إيرادات في عام 2017 لم تتكرر بالعام 2018، أبرزها إيرادات مستردة نتيجة معالجة ديون بحوالي 13 مليون دينار، وانخفاض التوزيعات النقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة بمبلغ 4.1 مليون دينار، كما بلغ صافي إيراد البنك التشغيلي من الفوائد والعمولات حوالي 135.3 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 95.5% من إجمالي الدخل، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية حوالي 2.4 مليون دينار، أما إجمالي المصروفات فقد انخفضت بنسبة 9.9% مقارنة بالسنة السابقة 2017 لتصل إلى 78.8 مليون دينار وذلك بأثر انخفاض مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 13 مليون دينار.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقاً لمتغيرات السوق. فبلغت الحصة السوقية لفروع الأردن كما في نهاية عام 2018 لودائع العملاء 4.18% وإجمالي التسهيلات الائتمانية 4.87%. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية كما في نهاية عام 2018 لودائع العملاء بلغت 9.33% وللتسهيلات بنسبة 8.89% من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين. أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية للتسعة شهورالأولى من عام 2018 لودائع العملاء حوالي 2.5% وللتسهيلات 4.2% من إجمالي الودائع وصافي التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة في السوق السوري وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تقديم منتجات وخدمات متنوعة لعملائه في قطاعات الأفراد, الشركات الكبرى, المؤسسات المتوسطة والصغيرة, والأنشطة الاستثمارية. حيث عمل خلال سنة 2018 على طرح مجموعة من الحملات والبرامج لعملائه في قطاع التجزئة إلى جانب تلبية احتياجات عملائه التمويلية من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. يدعم ذلك فريق موظفي البنك الذين يتميزون بالكفاءة والمهنية لتقديم أفضل مستوى من الخدمة للعملاء.

خدمات الأفراد:

واصل البنك توفير منتجات وخدمات رائدة وحديثة لقطاع عملاء الأفراد, وحرص على مواكبة التطور التقني في الصناعة المصرفية واستمرارية تقديمها بمستوى جودة يرتقي لتطلعاتهم. وترجمة لذلك أطلق البنك ولأول مرة على مستوى المملكة "الإسوارة الذكية", حيث يعدّ الدفع من خلال الإسوارة الذكية بمثابة ثورة في عالم الدفع الرقمي. وبموجب هذه الخدمة سيتكمن العملاء من إجراء عمليات الشراء والدفع الإلكتروني من خلال تجربة فريدة ومزايا عديدة وبطريقة أكثر سرعة وسهولة وأماناً من خلال خاصية الدفع اللاتلامسية Contactless, وذلك من خلال تمرير الإسوارة فوق جهاز الدفع (POS) ليقوم الجهاز تلقائياً بتسجيل العملية وخصم القيمة من البطاقة. ومن أهم ما يميز الإسوارة الذكية هو إمكانية تحديد السقف اليومي والشهري للصرف من خلالها. كما يتمكن العملاء أيضاً من استلام رسالة نصية حيث يكون الأب أو الأم على اطلاع كامل على جميع التنبيهات الخاصة بالإسوارة الذكية إذا تم استخدامها من قبل الأبناء, الأمر الذي يضفي عليها نوعاً من الأمان كون الحركات تكون تحت رقابة الأهل.

وفي جانب البطاقات الائتمانية أطلق بنك الأردن بالتعاون مع ماستركارد بطاقة وورلد ماستركارد العالمية؛ حيث يستطيع عملاء البنك, عند استخدام هذه البطاقة, الحصول على الكثير من العروض الحصرية والخدمات الاستثنائية والمزايا الفريدة في جميع أنحاء العالم؛ إذ ترتقي هذه البطاقة بتجربة السفر لتمنح العملاء دخولاً مجانياً وغير محدود إلى العديد من صالات الانتظار في المطارات العالمية, بالإضافة إلى إقامة مجانية داخل العديد من الفنادق في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا, وغيرها من المزايا. كما إن البطاقة مزودة بميزة الدفع بدون لمس والتي تتيح للعملاء إتمام عملية الدفع بطريقة آمنة وأكثر سرعة وسهولة في العديد من المحلات التجارية والمطاعم والشركات, التي لديها أجهزة الدفع القارئة للبطاقات اللاتلامسية.

وفي نفس السياق استمر بنك الاردن بتقديم وطرح عدد من الحملات والعروض خلال عام 2018 بالإضافة الى استمراره في حملة حسابات التوفير, وبهدف جذب العملاء لمنتج قروض السيارات فقد تم تعديل المحددات والشروط ببرنامج السيارات لتكون أكثر تنافسية, وتعديل الحد الأدنى لمنتج تمويل السيارات بما يتناسب مع أسعار السيارات لدى الوكالات المستهدفة. كما تم استكمال فريق المبيعات الذي يتميز بمهارات وخبرات بيعية على مستوى كل منتج.

وانطلاقاً من توحيد مستوى الخدمة المقدمة للعملاء فقد تم البدء بتعزيز ثقافة جودة الخدمة من خلال عقد ورش عمل لموظفي الفروع ومركز الخدمة الهاتفية وفريق البيع المباشر إلى جانب تعزيز معارفهم بمنتجات وخدمات البنك.

خدمات الشركات:

عمل البنك على إدارة علاقته مع قاعدة عملائه الحاليين والعملاء الجدد المستهدفين لتقديم مجموعة من الحلول المصرفية لهم وبما يلبي احتياجاتهم التمويلية, ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2018 قطاعات الصناعة, الخدمات الحكومية, الزراعة, الطاقة وقطاع تجارة المواد الغذائية.

ولأهمية اعتماد البنك على التقنية الإلكترونية (On-Line Banking) في تسيير أعماله المصرفية فقد تم تحويل عملاء قطاع الشركات إلى نظام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت الجديد الذي طوره البنك مؤخراً. وفي ظل الصعوبات التي تواجه قطاع الشركات في السوق المصرفي، وحفاظاً على حصة البنك السوقية ومركزه التنافسي ولتطوير العملية الائتمانية في البنك فقد تم إعداد مدراء العلاقة لمواجهة تحديات السوق والسعي لتطوير قدراتهم من كافة الجوانب من خلال عقد دورات تدريبية تحت مظلة برنامج "أكاديمية بنك الأردن للائتمان" بالتعاون مع شركة Moody's Analytics. بالإضافة إلى اعتماد منهجية ووسائل تسويقية تمكّن مدراء العلاقات من التعرف على الشركات العاملة في السوق ومن الوصول إلى هذه الشركات. كما تم وضع آليات لتتبع النشاطات التسويقية وتدوينها وتثبيتها ومن هذه الوسائل اعتماد نظام آلي متطور (KINZ) في إدارة الفرص التسويقية.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يولي بنك الأردن أهمية كبيرة لتمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة, نظراً لما يمثله هذا القطاع الحيوي من أهمية في توفير فرص العمل للشباب الأردني. وقد استمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التمويل الطويل والقصير الأجل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية, وذلك من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة وفي المحافظات الفلسطينية, حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي الجودة.

من أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2018 كانت قطاعات الزراعة, الصيد والحراجة, الصناعات التحويلية, الأنشطة العقارية, التجارة, الفنادق والمطاعم, الخدمات المالية, النقل, والخدمات. وأما في فلسطين فقد تم تقديم الخدمات الائتمانية لقطاع الزراعة ,الصيد والحراجة ,الصناعات التحويلية, والتجارة والإعلان. ومن أجل تطوير الحلول التمويلية للعملاء ضمن هذا القطاع استمر البنك بتنفيذ برنامج تمويل تداولات نقاط البيع للبطاقات الائتمانية حيث تم منح سقوف جاري مدين بالتعاون مع شركة NIS وشركة MEPS بنسبة محددة من حجم تداول نقاط البيع السنوي.

وفي جانب تطوير العملية الائتمانية في البنك فقد تم العمل على تطوير قدرات موظفي مراكز خدمة عملاء SME على التحليل الائتماني والدراسة الائتمانية بكل كفاء ومهنية من خلال البرنامج التدريبي الذي ينفذه البنك من خلال شركة Moody's Analytics. وفي فلسطين فقد تم تطبيق البرنامج التدريبي ذاته مما يسهم في تعزيز قدرات موظفي مراكز خدمة العملاء في فلسطين وفقاً لأحدث الأساليب المطبقة في هذا المجال.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر بنك الأردن بتوفير حلول مالية لعملائه الذين لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية؛ وذلك من خلال منتجات التأجير التمويلي. وكل ذلك وفق برامج تمويلية تتناسب مع احتياجات قطاعي الأفراد والشركات, كتمويل السيارات والعقارات وتمويل المعدات والماكنات الصناعية والأجهزة الطبية ووسائط النقل المختلفة وغيرها من الأصول الثابتة. هذا وقد تم إطلاق الموقع الإلكتروني لشركة الأردن للتأجير التمويلي حيث يتيح للعميل القدرة على الاطلاع على برامج التمويل ومزاياها وتقديم طلبات التمويل من خلاله.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

يعمل البنك وبشكل مستمر على توسيع قاعدة منافذ التوزيع لتقديم خدماته لعملائه والمتعاملين معه في مختلف مواقعهم ضمن بيئة خدمة متطورة ومريحة لهم, وبحيث تعكس هوية البنك المؤسسية. وفي هذا السياق فقد تم افتتاح فرع ضاحية النخيل والحرية مول, وتم نقل فرعي الرمثا ومعان إلى مواقع جديدة. وبموازاة ذلك فقد تم الانتهاء من تحديث عدد من الفروع يذكر منها: الطرة, النزهة, اللويبدة, مأدبا, خلدا, وادي السير, أبو علندا والجامعة الأردنية. كما تم تأسيس موقع جديد لمركز الخدمة الهاتفية وتم البدء بالأعمال الانشائية. وبلغ عدد فروع بنك الأردن في الأردن 75 فرعاً وأما في فلسطين فقد بلغ عدد الفروع 14 فرعاً, وقد تم نقل فرع المنطقة الصناعية/ رام الله إلى موقعه الجديد. كما تم البدء بتأسيس فرع ضاحية البريد/ القدس.

واستكمالاً لمشروع تطوير الهوية المؤسسية للبنك وسعياً لتحقيق أعلى درجات الانسجام في أداء مختلف أنشطته وعملياته وخدماته, فقد تم العمل على توسيع وتطوير نظام التصاميم, وباشر البنك بتطبيق عناصر ومكونات هويته المؤسسة ثنائية الأبعاد (نظام التصاميم) على كافة نماذج البنك والمراسلات الداخلية والخارجية والتطبيقات المختلفة, ضمن إطار جديد حيوي لتعزيز صورة البنك المتميزة والتأكيد على التزامنا المهني لمواكبة متغيرات العصر. كما سيتم في المرحلة اللاحقة توسيع وتطوير عناصر الهوية التي تمس تجربة العملاء.

منافذ التوزيع الإلكترونيّة:

استمر البنك في مواكبة آخر المستجدات في مجال تطوير منظومة قنوات الدفع الإلكترونية. وفي هذا المجال فقد تم إطلاق BOJ Mobile-الأردن بحلته الجديدة لعملاء الافراد بما يلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية ويواكب التطورات التكنولوجية بهذا الخصوص ويتيح العديد من المزايا يذكر منها؛ الاطلاع على الحسابات وأرصدتها والاطلاع على تفاصيل البطاقات الائتمانية والمدينة, وأيضاً التحويلات المالية وغيرها الكثير. وبالتالي فإن هذا التطبيق يمكّن العملاء من الحصول على خدمات البنك بالجودة والسرعة المطلوبة وبما يحقق تجربة مميزة لهم. هذا وقد تم إضافة بنك الأردن كممفوتر على نظام E-Fawateercom ضمن قائمة الممفوترين لخدمة دفع البطاقة الائتمانية بما يسهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

لقد استمرت جهود البنك في تعزيز شبكة الصراف الآلي التي وصل عددها إلى 185 جهازاً في الأردن وفلسطين حيث بلغ عدد الصرافات الآلية بالأردن 143 جهازاً وفي فلسطين 42 جهازاً بعد تركيب صراف عتيل وصراف بلدية البيرة. حيث تم وضع هذه الأجهزة في أماكن مستهدفة بعناية بما يحقق توفير خدمات البنك لعملائه على نطاق واسع وخلال 24 ساعة. وبهدف تطوير الخدمات المقدمة للعملاء من خلال أجهزة الصراف الآلي فقد تم إضافة خدمة إي-فواتيركم على جميع الصرافات الآلية وتم إيقاف خدمة التسديد OFFLINE, حيث إن الخدمة تتيح التسديد الفوري للجهات المسدد لها.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

واصل البنك خلال عام 2018 إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية. واستمر في تطوير بيئة عملياته وأنظمته التكنولوجية, ومواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة, بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك.

لقد عمل البنك على تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تستهدف تطوير الخدمات في منافذ التوزيع الأمامية ومسار العمليات, وذلك استناداً على حجم الحركات عليها وتأثيرها. فتم في هذا المجال اعتماد البنك لمفهوم الـ Cloud لتشغيل أنظمته المختلفة ومنها النظام البنكي ICBS لفرع البحرين ونظام الموارد البشرية الجديد ونظام الـ CX ونظام Office365 وغيرها من الأنظمة التي يتم تطبيقها وتطويرها حالياً, بما أسهم في تخفيض التكلفة والاستفادة من تطوير وتعديل هذه الأنظمة بشكل مستمر من خلال الشركات المزودة لهذه الأنظمة. كما تم تطبيق النسخة الجديدة من نظام SWIFT بما يتماشى ويتوافق مع متطلباتSWIFT العالمية, وتطبيق نظام Corporate Credit Management (CCM) في فروع فلسطين. كما تم تطوير وتحديث شبكة البنك الداخلية والخارجية وما بين المواقع في الأردن وفلسطين, وتم تفعيل أنظمة مراقبة الصرافات الآلية.

في جانب تطوير البيئة التنظيمية تم تعديل الهيكل الإداري العام لبنك الأردن واعتماده من مجلس الإدارة وبما يعكس متطلبات العمل المتمثلة بفصل لجنة الامتثال عن لجنة المخاطر على مستوى لجان مجلس الإدارة. كما تم إعداد دراسات تنظيمية لدوائر إدارة الخدمات المصرفية للأفراد وتعديل الهيكل التنظيمي لدائرة الخدمات المصرفية للأفراد في ضوء نتائج الدراسة, بما يخدم رؤية البنك للارتقاء بالخدمات المقدمة لقطاع الأفراد, كما وتم إضافة فرع البحرين ضمن الهيكل الإداري العام للبنك, إلى جانب تحديث الهياكل التنظيمية لعدد من الدوائر والفروع وفقاً لمتطلبات العمل. كما تم تعديل واعتماد الهيكل الإداري لبنك الأردن – سورية حسب متطلبات العمل. هذا وقد تم تنظيم واعتماد عدد من إجراءات وآليات العمل, وقد كان أبرزها استحداث وتعميم إجراءات عمل دائرة إدارة المشاريع, واستحداث إجراءات العمل الخاصة بدائرة الأنظمة الآلية بما يتناسب مع أفضل الممارسات الإدارية ومتطلبات حاكمية تكنولوجيا المعلومات COBIT. كما تم إعادة تنظيم إجراءات العمل الخاصة بمركز الخدمة الهاتفية وإجراءات عمل الفروع من خلال تنظيم عملية تمرير الطلبات من مركز الخدمة الهاتفية إلى دوائر التنفيذ على نظام E-Application بهدف تسريع خدمة العميل وبما ينعكس على مبدأ التركيز على العميل Customer Centricity. كما قام البنك باستكمال المتطلبات التنظيمية لفرع البحرين من حيث الهياكل التنظيمية والصلاحيات, وتأسيس نافذة نظام IGrafx لإجراءات العمل على مستوى فرع البحرين.

وفي مجال تطبيق نظام إدارة العلاقة مع العملاء CX فقد تم تطبيق نظام SRM وهو يهدف إلى تنظيم وتقييم علاقة البنك مع الجمهور على كافة مواقع التواصل الاجتماعي بما يمكّن البنك من متابعة الرسائل والملاحظات المدخلة من قبل الجمهور بالإضافة إلى قياس مدى تجاوبهم مع المحتوى المقدّم على الصفحات الخاصة بالبنك على مواقع التواصل الاجتماعي. كما تم تطبيق نظام ELOQUE وهو يهدف إلى أتمتة الحملات التسويقية وتنظيمها وتنفيذها على النظام وإرسالها إلى العملاء عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بكل عميل وحسب الشريحة المستهدفة, بالإضافة إلى قياس الفرص البيعية التي تم تحقيقها حسب أهداف الحملات المطروحة.

كما تم تطبيق مشروع مركزة العمليات في فروع فلسطين الأمر الذي سيسهم بضمان تنفيذ عمليات فروع فلسطين بنفس مستوى الجودة والخدمة المقدمة من الأردن وبما يلبي سرعة التنفيذ واستمرارية تطوير العمليات؛ حيث تم إعادة تنظيم مسار العمليات حيث شملت كلاً من وحدة الودائع المركزية ووحدة دعم الفروع ودائرة المتابعة والتحصيل ووحدة الخدمات التجارية المركزية ووحدة تنفيذ القروض المركزية ووحدة عمليات الخزينة والحوالات, وجارٍ العمل على مراجعة إجراءات العمل بصورة متكاملة.

وعلى مستوى تطوير منظومة الامتثال والمخاطر والارتقاء بأمن المعلومات فقد تم تطبيق نظام GoAML والذي يتيح تبادل المعلومات آلياً بين وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحكومية والبنك حسب متطلبات الجهات الرقابية. وعلى صعيد فرع البحرين فقد تم إعداد سياسة الامتثال, سياسة مكافحة الاحتيال والفساد, سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية, سياسة التعامل مع متطلبات FATCA وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجارٍ العمل على اعتمادها أصولياً.

وتأكيداً على سعي البنك الدائم لتطبيق أحدث الأنظمة ومعايير الحماية والأمان المصرفية وعلى كافة المستويات. وبما يمكّن البنك من تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة والأمان لعملائه, في ظل زيادة الاعتمادية على قنوات الدفع الإلكترونية, فقد حصل بنك الأردن على شهادة الامتثال لمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع PCI DSS لعام 2018 (الإصدار الجديد من نسختها الثالثة 3.2).

أما في جانب تطبيق مشروع COBIT فقد تم مراجعة وتعديل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وسيتم اعتماده أصولياً. كما تم رفع مستوى نضوج العمليات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها إلى مستوى 3.2.

وتلبيةً لمتطلبات الامتثال لقانون الـ FATCA من خلال اتفاقية الـ FFI Agreement والتي كانت مجموعة بنك الأردن طرفاً بها مع الـ IRS منذ سنة 2014, فانه يتم تلبية متطلبات Due diligence, Documentation, Classification, وفق الأطر الزمنية المحددة بموجب الاتفاقية, وبصورة مستمرة. كما يتم تلبية متطلبات FATCA Reporting من خلال الإفصاح عن البيانات الخاضعة للإفصاح بموجب الاتفاقية. وتلبية متطلبات Withholding/الاقتطاع الضريبي وفقاً لـRisk based approach. إضافة إلى الانتهاء من تقديم الشهادات الصادرة عن الـ FATCA RO للـ IRS, لأول مرة, والمطلوبة كل ثلاث سنوات بنجاح.

كما تم العمل على تحديث سياسات المخاطر ومنها سياسة مخاطر العمليات, سياسة مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة واعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتوافق ويواكب متطلبات الجهات الرقابية. كما تم تصنيف بنك الأردن من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وللسنة الثانية على التوالي حيث تم التأكد من تلبية المتطلبات الكمية والنوعية لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ووفقاً لتعليمات لجنة بازل الدعامة الأولى والثانية فقد تم احتساب اختبارات الأوضاع الضاغطة, والرقابة على نسبة كفاية رأس المال, واحتساب التقييم الداخلي لنسبة كفاية رأس المال (ICAAP), والرقابة على التزام الفروع الخارجية بمتطلبات بازل فيما يتعلق بمخاطر السوق, بالإضافة إلى دراسة الأثر على نسب رأس المال والسيولة في حال توجه البنك للاستثمار أو منح تسهيلات وإعداد تقارير تحليل القاعدة الرأسمالية ونمو الموجودات.

ومن الجدير ذكره أن مجلس الإدارة يلتزم بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية ويولي كل العناية بتطبيق أسس الحاكمية المؤسسية وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والتشريعات الناظمة لأعمال البنك. كما يلتزم البنك بإدارة شكاوى العملاء وفقاً للسياسة المعتمدة لديه.

الموارد البشرية:

انطلاقاً من إدراك البنك بأن القدرات والكفاءات المصرفية المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى تقديم الخدمة للعملاء, فقد استمر البنك في الاعتماد على تدريب وتأهيل الموظفين ورفع مستويات أدائهم المهني, لتمكينهم من القيام بالأعمال المصرفية المختلفة وتقديم أفضل الخدمات. كما شهد عام 2018 تنفيذ مجموعة من المشاريع يذكر منها: إطلاق نظام إدارة الأداء الجديد (Oracle- Cloud/ Performance & Goals) بما يتيح للموظفين والمدراء إدارة العملية بكفاءة وتميز, وتثبيت التغذية الراجعة ما بين الموظف والمدير وخلال جلسات الأداء, إضافةً إلى توفير مجموعة من التقارير التي تساهم في تحليل منحنى تقييم الأداء.

على مستوى مشروع الجدارات السلوكية فقد تم تطبيق برنامج تدريبي شامل للموظفين في المستويات الإشرافية بما يستهدف تعريفهم بالجدارات السلوكية, كما سيتم عمل ربط تطبيق الجدارات بتحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين وعمليات التوظيف والتي سيتم استكمالها بالعام 2019, وبحيث يتم الاستعانة بمخرجات هذا التقييم لتحديد الاحتياجات التدريبية على مستوى البنك والدوائر والأفراد. كما تم إطلاق برنامج مهنتي/ Internship بهدف تمكين طلاب الجامعات والمدارس وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على بيئة العمل وبما يضمن جاهزية الطلاب للانخراط في سوق العمل, حيث تم تدريب مجموعة من الطلاب في الأردن وفلسطين في مختلف دوائر الإدارة وذلك ضمن أسس ومعايير محددة.

كما استمر البنك باستكمال البرنامج التدريبي أكاديمية البيع "Sales Academy" بحيث تم إلحاق جميع الموظفين الجدد والذين لم يخضعوا سابقاً للدورات التدريبية (البيع الاستشاري (CSC)) والتي عقدت داخلياً وبشكل ربعي من قبل المدربين الذين تم تأهيلهم من قبل الشركة المزودة.

وفي جانب التعلّم وتطوير الموارد البشرية فقد قام بنك الأردن - البحرين بالترتيب مع معهد البحرين للمصارف والتمويل (BIBF) لتدريب وتطوير موظفي بنك الأردن - البحرين ابتداءً من عام 2019. كما أعدت دائرة امتثال البحرين المواد التدريبية لمكافحة غسل الأموال للموظفين الجدد, وتم تقديم تدريب لهم في هذا المجال. كما تم تدريب موظفي فرع البحرين في مواضيع غسل الأموال من خلال معهد البحرين للدراسات المصرفية.

توزيع الدورات التدريبية خلال سنة 2018

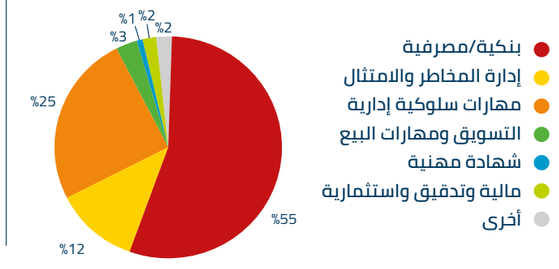

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لسنة 2018

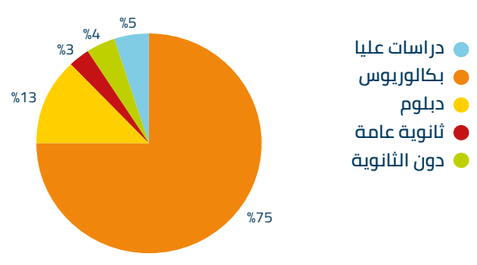

المسؤولية الإجتماعيّة:

استمر البنك بإيلاء كل العناية والاهتمام تجاه مجتمعه ومؤسساته والتي تقع ضمن سلم أولوياته حيث يسعى البنك جاهداً إلى ترسيخ مفهوم الاستدامة في خدمة المجتمع وتنميته حيث يعتبر من القواعد الأساسية لتفوق البنك. هذا وقد واصل بنك الأردن دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية.

• قطاع التعليم

انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية قطاع التعليم لما له من أثر إيجابي ومستدام في تقدم المجتمع وارتقائه, قدم البنك الدعم للمبادرات التي تُعنى بالتعليم ومن أبرزها استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البنك ومتحف الأطفال من خلال مبادرة "متحفنا للكل" للسنة التاسعة على التوالي, والتي أتاحت الدخول المجاني للأطفال وعائلاتهم من مختلف محافظات المملكة. بالإضافة إلى دعم جمعية مؤسسة إيليا نقل من خلال مبادرة برنامج تدريبي "Personal Leadership Program" للطلاب المستفيدين من المنح الدراسية الجامعية. كما واصل البنك تنفيذ مجموعة من المنح الدراسية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية. وقدم البنك الدعم للجامعة الأردنية من خلال مشروع تحديث وتوسيع المبنى القديم لوحدة القبول والتسجيل. كما واصل البنك اهتمامه بالباحثين والدارسين والمؤسسات المختلفة والتعاون معهم في توفير المعلومات المطلوبة لاستكمال الدراسات التي يقومون بها.

•الأنشطة البيئية

قدم البنك الدعم لمبادرة الحسين بن طلال الثقافية (تل الرمان.... تل المعرفة) والتي تهدف إلى تشجيع القراءة وتشغيل العاطلين عن العمل من خلال إنشاء قرية الحسين الثقافية (غابة المعرفة) وبيت الحسين الذي يتكون من مقتنيات وصور للمغفور له الملك الحسين ابن طلال رحمه الله. كما قدم البنك دعمه لوزارة الزراعة من خلال رعاية المنتدى الزراعي الأردني الدولي. كما قدم البنك الدعم للجمعية العربية لحماية الطبيعة للسنة الخامسة على التوالي من خلال زراعة 500 شجرة حمضية في الأغوار الوسطى لعائلات محتاجة بما يسهم في استدامة الاعتناء بهذه الأشجار وتأمين مصدر دخل لهم, هذا إلى جانب دعم مشروع "من وحي التراث" بالتعاون مع جمعية المحافظة على البترا.

•الرياضية

قام البنك برعاية العدّاء نبيل مقابلة للمشاركة في كافة البطولات (الدولية والمحلية) والمعسكرات التدريبية. كما تم تقديم الدعم للاتحاد الأردني لكرة القدم من خلال شراء بطاقات وتقديمها للطلاب والطالبات في المدارس الأقل حظاً لحضور مباريات بطولة كأس العالم للسيدات التي أقيمت في الأردن خلال شهر نيسان 2018. بالإضافة إلى تقديم الدعم لنادي أبو نصير الرياضي, كما تم تقديم الدعم والرعاية لبطولة كرة القدم للنادي الأردني للصم. كما قدّم بنك الأردن الرعاية الذهبية للماراثون الذي نظمته مدرسة البكالوريا, إضافة إلى العديد من الأنشطة والفعاليات الأخرى.

• دعم ورعاية المؤتمرات

عمل البنك على تقديم الرعاية لعدد من المؤتمرات في مجالات متنوعة تخدم قطاعات متنوعة, يذكر منها؛ تقديم الرعاية الفضية للمؤتمر الدولي التاسع للخدمات الطبية الملكية والمعرض الصحي الطبي, والذي أُقيم تحت رعاية جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم. إضافة إلى تقديم الرعاية الذهبية للأسبوع الاستشاري الهندسي الأول والذي تم تنظيمه من نقابة المهندسين الأردنيين/ هيئة المكاتب والشركات الهندسية وبالتعاون مع الاتحاد الهندسي الخليجي, تحت عنوان "العمل الاستشاري بين تحديات الواقع وطموح المستقبل". كما قدم البنك الرعاية الذهبية للمؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء. هذا وقد عمل البنك ومن خلال فرع البحرين على المشاركة في مؤتمر القروض والصكوك حيث تم تقديم الرعاية البرونزية للمؤتمر الذي انعقد في المملكة العربية السعودية بهدف تعزيز تواجد البنك وتواصله مع المؤسسات والجهات المعنية في أسواق رأس المال.

• المبادرات الوطنية وتقديم الدعم لعدد من الجمعيات في المجالات الخيرية والإنسانية

استمر البنك وللعام الثاني على التوالي بتقديم الدعم لصندوق أسر شهداء القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية تقديراً لدور الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حماية الأردن والدفاع عن شعبه. كما قام بالتبرع لمؤسسة الحسين للسرطان من خلال رعاية مبادرة "السبع قمم". هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم لجمعية فلسطين الدولية من خلال رعاية الحفل السنوي والذي يذهب ريعه لبرنامج " تلبية الاحتياجات الطبية العاجلة في الوطن المحتل", ودعم مبادرة الأطباء الأردنيين لدعم الطب في فلسطين. كما تم دعم جمعية رعاية وتأهيل مبدعي التوحّد, كما قدم الدعم للجمعية الخيرية الشركسية, والجمعية الخيرية الشيشانية, والمجلس العشائري الشيشاني الأردني, وجمعية نادي العون الإنساني, كما قام بدعم مؤسسة الأميرة تغريد من خلال مبادرة بيت نعمة في كفرنجة. كما دعم البنك إفطارين للأيتام خلال شهر رمضان بالتعاون مع جمعية خطوات, وقام البنك بتوزيع الطرود الغذائية من خلال الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

وقدم الدعم لمنتدى الرواد الكبار (جمعية الأسرّة البيضاء) والتي تهدف إلى رعاية كبار السن وتقديم الرعاية الصحية لهم. كما عمل البنك على دعم القيادة العامة للقوات المسلحة لإقامة حفل زواج جماعي. واستمر البنك للسنة الثانية على التوالي بدعم حملة "خلينا نتضامن" من خلال الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين حيث تقوم الحملة بجمع التبرعات لصالح أهالي مخيمات فلسطين لتقديم رعاية صحية لهم. هذا بالإضافة إلى دعم جمعية القدس/مركز دراسات فلسطين حيث تم شراء 20 نسخه من كتاب "ذاكرة اللون". كما تم دعم عدد من مبادرات مؤسسة التعاون, يذكر منها Cycling for Palestine ورعاية مهرجان فلسطين الدولي. وفي إطار دعم المبادرات الفنية قدم البنك دعمه للجمعية الملكية للفنون الجميلة التي عملت على إقامة معرض الفنان التشكيلي مهنا الدرة تكريماً للأعمال الفنية التي قدمها.

هذا ووصل حجم مبالغ الدعم والتبرعات وخدمة المجتمع لنهاية عام 2018 إلى ما قيمته 668.7 ألف دينار.

تقديم الرعاية الذهبية لماراثون مدرسة البكالوريا

دعم مبادرة مؤسسة التعاون (Cycling for Palestine)

دعم "حملة فوانيس" خلال شهر رمضان بالتعاون مع جمعية خطوات

دعم بطولة كرة القدم للنادي الأردني للصم

دعم حملة "خلّينا نتضامن" من خلال الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2018

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,619.1 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقابل 2,565.1 مليون دينار في نهاية سنة 2017 بنسبة نمو بلغت 2.1%, واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن, وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة, وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي, ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2018	2017	2018	2017
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	747.7	659.3	%28.6	%25.7
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	1,469.2	1,447.2	%56.1	%56.4
محفظة الموجودات المالية	254.9	334.6	%9.7	%13.1
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	39.3	36.7	%1.5	%1.4
موجودات ضريبية مؤجلة وموجودات أخرى	108	87.3	%4.1	%3.4
مجموع الموجودات	2,619.1	2,565.1	%100	%100

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2018

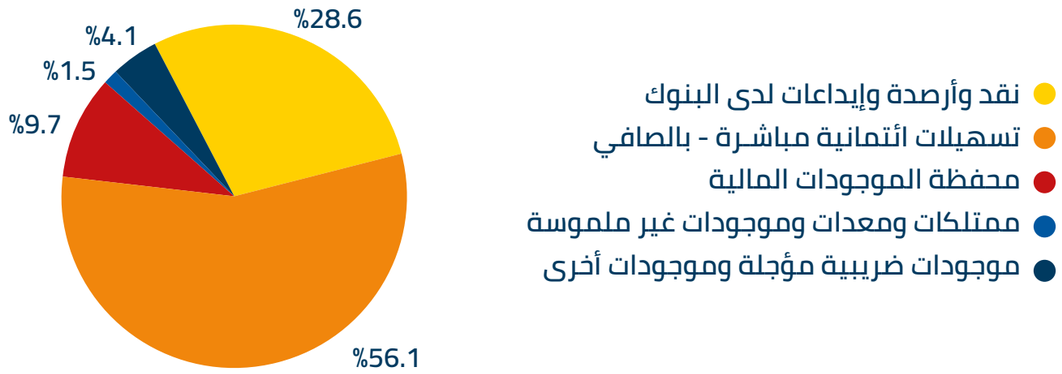

المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2018	2017	2018	2017
ودائع عملاء	1,867.8	1,845.8	%71.3	%72.0
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145.2	64.9	%5.6	%2.5
تأمينات نقدية	117.3	149.4	%4.5	%5.8
مشتقات أدوات مالية	-	0.2	%0.0	%0.0
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	27.2	24.6	%1.0	%0.9
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3.3	-	%0.1	%0.0
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	40.8	41.1	%1.6	%1.6
حقوق الملكية - مساهمي البنك	411.9	433.7	%15.7	%17.0
حقوق غير المسيطرين	5.6	5.4	%0.2	%0.2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,619.1	2,565.1	%100	%100

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2018

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية في سنة 2018 بمبلغ 33.5 مليون دينار وبنسبة 2.2% عن سنة 2017 لتصل إلى 1,575.1 مليون دينار, حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية, في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات, وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك, والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية, إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) إلى إجمالي التسهيلات 5.3% مقابل 4.50% لسنة 2017 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية, وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام, بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2018	2017	2018	2017
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	447.6	377.2	%28.4	%24.5
القروض العقارية	248.8	234.0	%15.8	%15.0
تسهيلات الشركات الكبرى	485.6	459.9	%30.8	%30.0
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	258.4	241.1	%16.4	%15.6
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	134.7	229.4	%8.6	%14.9
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,575.1	1,541.6	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2018

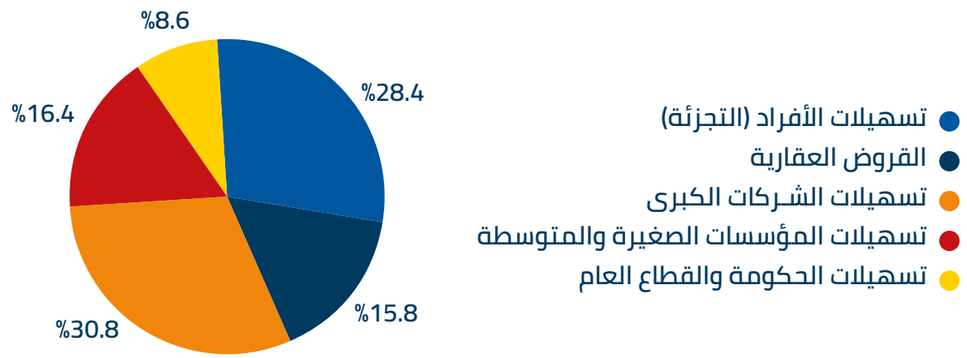

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط لأية خسارة متوقعة, وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك, وتعزيزاً للمركز المالي, فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 109.41% لسنة 2018 مقابل 125.36% لسنة 2017. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 611.8 مليون دينار مقابل 544.4 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

انخفضت محفظة الموجودات المالية بحوالي 80 مليون دينار سنة 2018 وبحوالي 23.8% عن سنة 2017, حيث انخفضت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 63.4 مليون دينار وبنسبة 55.2%, وهي نتيجة بيع بعض من أسهم الإستثمارات في الأسواق النشطة. كما انخفضت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 16.2 مليون دينار وبنسبة 7.4%, وهي تمثل استثمارات البنك في سندات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض شركات وبنوك وسندات حكومية خارجية. في حين انخفضت الموجودات المالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة بمبلغ 27.3 ألف دينار.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2018	2017	2018	2017
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	0.2	0.2	%0.1	%0.1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	51.4	114.8	%20.2	%34.3
مشتقات أدوات مالية	0.01	-	_	_
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	203.3	219.6	%79.7	%65.6
المجموع	254.9	334.6	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2018

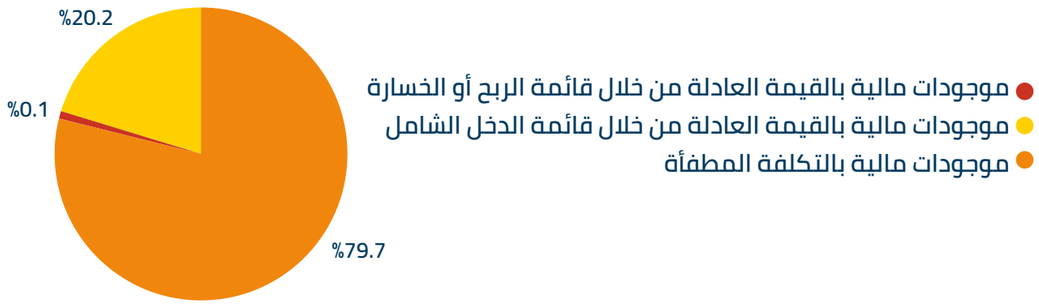

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,867.8 مليون دينار في نهاية سنة 2018 مقارنة بمبلغ 1,845.8 مليون دينار في نهاية سنة 2017 وبنمو مقداره 21.9 مليون دينار وبنسبة 1.2%. واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة, وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع, وتوسيع قاعدة المودعين, حيث انخفضت ودائع التوفير لسنة 2018 بنسبة 0.3% عن سنة 2017, وودائع لأجل بنسبة 18.9%. فيما ارتفعت شهادات الإيداع بحوالي 81.8%, وكذلك ارتفعت الحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 8.6%, كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 627.8 مليون دينار مقابل 675.4 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2018	2017	2018	2017
حسابات جارية وتحت الطلب	553.3	509.4	%29.6	%27.6
ودائع التوفير	745.0	747.2	%39.9	%40.5
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	404.1	498.2	%21.6	%27.0
شهادات إيداع	165.4	91.0	%8.9	%4.9
المجموع	**1,867.8**	**1,845.8**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2018

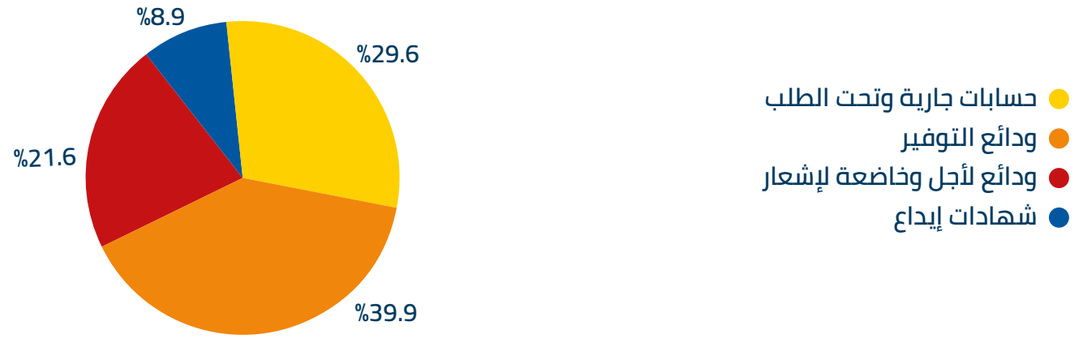

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

انخفضت حقوق مساهمي البنك إلى 411.9 مليون دينار سنة 2018 بانخفاض مقداره 21.8 مليون دينار وبنسبة 5%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2018 إلى 87.9 مليون دينار بزيادة مقدارها 7.1 مليون دينار وبنسبة 8.8%, فيما انخفض احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 54.6 مليون دينار وبنسبة 67% عن السنة السابقة 2017 سببه بيع بعض من أسهم الاستثمارات في الشركات. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار, وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.81% سنة 2018 مقابل 19.08% سنة 2017, وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14.125%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم (CET1) العادية 16.35% لسنة 2018 مقابل 18.32% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 178.8 مليون دينار سنة 2018 مقابل 181.9 مليون دينار للسنة الماضية بانخفاض بلغت نسبته 1.7%, حيث بلغ إجمالي الدخل 141.7 مليون دينار مقابل 155 مليون دينار في سنة 2017 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 8.6%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 135.3 مليون دينار محققاً نمواً بحوالي 6.4% مقارنةً بسنة 2017.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 71.7 مليون دينار سنة 2018 مقابل 91.6 مليون دينار سنة 2017. وقد تم اقتطاع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومخصص العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 41.2 مليون دينار لسنة 2018 مقابل 45.6 مليون دينار سنة 2017 بانخفاض بلغت نسبته حوالي 9.6%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2018	2017	2018
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	71.7	91.6	(19.9)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة	(6)	(20.6)	14.6
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى	(1.6)	-	(1.6)
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	(0.2)	(2.9)	2.7
مخصصات متنوعة	(1.0)	(0.5)	(0.5)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	62.9	67.6	(4.7)
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(21.7)	(22.0)	0.3
الأرباح المتاحة بعد الضريبة	41.2	45.6	(4.4)

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية%	
	2018	2017	2018	2017
الفوائد المقبوضة	147.8	129.9	%82.7	%71.4
صافي إيرادات العمولات	24.6	24.3	%13.7	%13.4
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	0.5	4.6	%0.3	%2.5
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	5.9	23.1	%3.3	%12.7
المجموع	**178.8**	**181.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2018

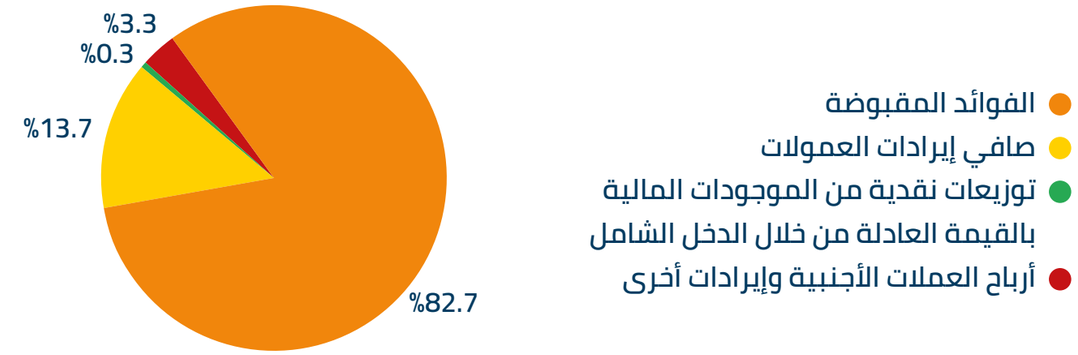

المصروفات والمخصصات

انخفض إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2018 لتصل إلى 78.8 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت حوالي 10% مقارنة بسنة 2017. وكان ذلك محصلة للانخفاض في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 13 مليون دينار, وارتفاع بند الاستهلاكات والإطفاءات بمبلغ 310 ألف دينار وبنسبة 6.5%. في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 1.9 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 4.4 مليون دينار نظراً لارتفاع مصاريف الايجارات, الاعلانات والإشتراكات, مصاريف الأنظمة والصيانة, الرسوم والرخص والضرائب, الأتعاب المهنية والاستشارية والقانونية ورسوم التأمين, وبعض المصاريف الأخرى .

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2018 فقد بلغت حوالي 2.4 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 96.7 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 19.7 ألف دينار, ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 4.06 ألف دينار, ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 2.9 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية%	
	2018	2017	2018	2017
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة	6.0	20.6	%7.6	%23.6
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى	1.6	-	%2.0	-
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	0.2	2.9	%0.3	%3.3
مخصصات متنوعة	1.0	0.5	%1.3	%0.6
نفقات الموظفين	35.5	33.6	%45.0	%38.4
مصاريف أخرى	29.4	25.0	%37.3	%28.6
استهلاكات وإطفاءات	5.1	4.8	%6.5	%5.5
المجموع	**78.8**	**87.4**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2018

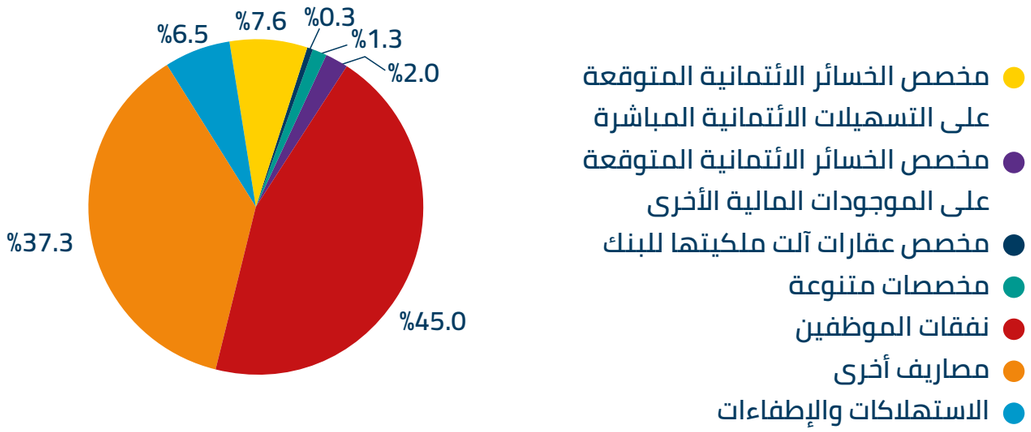

أهم النسب المالية	2018	2017
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%9.82	%11.15
العائد على رأس المال	%20.62	%22.8
العائد على متوسط الموجودات	%1.59	%1.86
ربحية الموظف بعد الضريبة	21,403 دينار	22,601 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.70	%5.30
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.43	%1.10
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.27	%4.20
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%109.41	%125.36
نسبة التسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)/ إجمالي التسهيلات	%5.3	%4.50

المؤشرات المالية للسنوات (2014 - 2018)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الموجودات	2,190,187	2,206,222	2,338,839	2,565,132	2,619,080
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,196,856	1,221,967	1,297,832	1,541,582	1,575,119
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,702,899	1,688,476	1,752,603	1,910,697	2,013,035
حقوق الملكية - مساهمي البنك	335,746	362,242	405,447	433,665	411,891
حقوق غير المسيطرين	4,116	4,703	6,989	5,491	5,566
صافي الربح قبل الضريبة	59,999	61,966	62,315	67,583	62,959

تطور حقوق المساهمين والأرباح

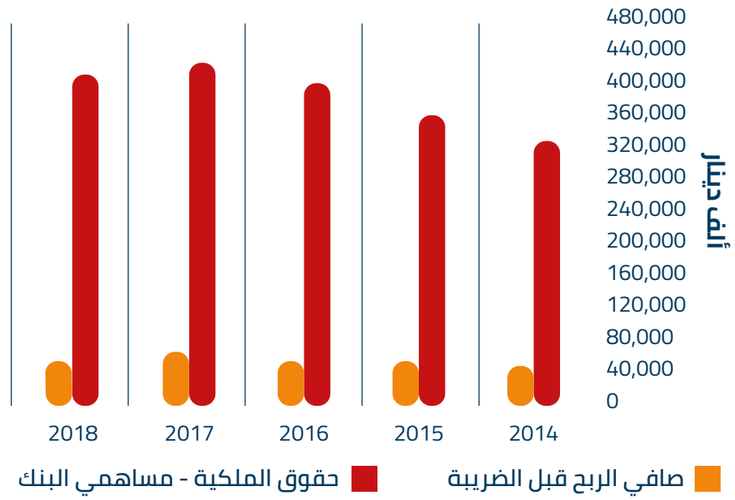

تطور المركز المالي

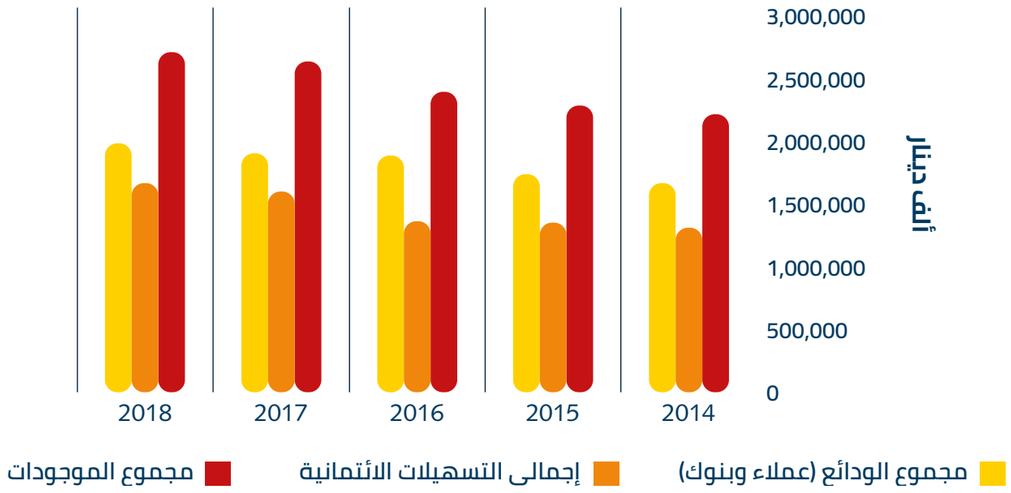

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2019

تم بناء أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن للعام 2019 لتواكب التغيرات في احتياجات العملاء المتسارعة خاصة في مجال الخدمات الرقمية. وهذا يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية في مرحلتها الثانية. حيث سيتم الاستمرار في تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل التي تخدم كافة قطاعات الأعمال. وكل ذلك يسير منسجماً مع خطط التطوير والتغيير التي ينتهجها البنك على كافة الأصعدة التقنية والتنظيمية والعملياتية والمعرفية.

وفيما يلي محاور أهداف الخطة المستقبلية للمجموعة:

المحور المالي:
- المحافظة على مستويات جيدة من النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمستجدات في مجال المعايير الدولية؛ وأبرزها المحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحدود 14.5% وأن لا تقل نسبة السيولة القانونية عن 100%.
- تعزيز المركز التنافسي للبنك في الدول التي يعمل بها البنك.
- تنمية ربحية البنك وتحقيق عائد على الموجودات لا يقل عن 1.8%.

محور السوق والعملاء:
- زيادة قاعدة عملاء البنك وتنويعها لتشمل قطاعات وشرائح جديدة. يدعم ذلك قوة مركز البنك المالي ومتانة مؤشراته المالية, إلى جانب العمل على الارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات المقدمة لعملائه والاستفادة من خطط التوسع الخارجي التي يستهدف البنك تنفيذها في دول الإقليم خلال الأعوام القادمة.
- مواصلة دور البنك التنموي في مجال تمويل قطاعات التعليم, التجارة العامة, الصناعة, الإنشاءات, المقاولات, خدمات النقل, القطاع الطبي, التعدين, القطاع السياحي, قطاع الخدمات والمرافق العامة, إضافة إلى قطاعات جديدة واعدة وحسب ظروف السوق, وذلك من خلال فريق متخصص ذي كفاءة مهنية عالية.
- تعزيز منافذ توزيع البنك في الأسواق التي يتواجد بها من خلال تطبيق خطة التفرع المستهدفة, وذلك من خلال افتتاح ما لا يقل عن ستة فروع في الأردن وفلسطين. بالإضافة إلى نشر أجهزة صراف آلي لا تقل عن سبعة وعشرين جهازاً في مواقع مستهدفة للعام 2019.
- التوجه لدعم الأنشطة والمبادرات الواعدة ذات التنمية المستدامة؛ خاصة في مجالات التعليم, الصحة والأنشطة الخيرية والبيئية والاجتماعية وبما يعزّز صورة البنك الإيجابية في المجتمع.

محور العمليات والتقنية:
تطوير العمليات ومواكبة التقنية لتعزيز تجربة العميل في كافة منافذ التوزيع, وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج, يُذكر منها إطلاق Mobile Banking بحلّته الجديدة, استغلال Cloud, تطوير موقع البنك الإلكتروني, مشروع إدارة العلاقة مع العميلCRM ومشروع إدارة المحتوى الإلكتروني ECM.

محور تطوير إدارة المخاطر وأمن المعلومات:
تطوير منظومة إدارة المخاطر في مجموعة بنك الأردن وفقاً لأفضل الممارسات العالمية, وتنفيذ مشروع متكامل مع شركة رائدة في هذا المجال للارتقاء بالعملية الائتمانية وعلى مستوى مجموعة بنك الأردن, مع استمرار التزام المجموعة بالتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية, والارتقاء بأمن المعلومات من خلال تطوير البنية التحتية والتعاقد مع شركات متخصصة لمراقبة أمن المعلومات على مدار الساعة.

محور التعلّم والتطور:
مواصلة الارتقاء بأداء الموارد البشرية, وتعزيز عملية التعلّم والتطور وصولاً إلى إدارة المعرفة, وذلك من خلال تطبيق برامج تدريبية متخصصة. بالإضافة إلى استمرار تطبيق مشروع الجدارات السلوكية وإدخالها في كافة عمليات الموارد البشرية من خلال الاستثمار بالقدرات التنظيمية والإدارية والتقنية لموظفي بنك الأردن.

البيانات والإيضاحات المالية 2018

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

شركة القواسمي وشركاه
عمان - الأردن
الشميساني، شارع عبد الحميد شرف عمارة رقم ٢٨
هاتف ٠٧٠٠ ٥٦٥ (٦) ٩٦٢ + فاكس ٨٥٩٨ ٥٦٨ (٦) ٩٦٢ +

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
شركة مساهمة عامة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركاته التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، وفقا لاجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور:

١ - كفاية مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) إعتباراً من تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٨ والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الذي استبدال نموذج الخسارة المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لاحتساب التدني في الموجودات المالية إلى نموذج النظرة المستقبلية "الخسارة الائتمانية المتوقعة" والذي يتطلب من الإدارة وضع فرضيات وتقديرات وأسس لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة . تعتبر التسهيلات الإئتمانية من الاصول الهامة للبنك ، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية . إن احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الإئتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق . يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١,٤٦٩ مليون دينار والتي تمثل ٥٦ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، هذا وبلغ مخصص الخسائر الإئتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمتهُ ١٠٥ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.	ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت مراجعة لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى مراجعة سياسة البنك الإئتمانية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومقارنتها مع تعليمات السلطات الرقابية . كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي: - مراجعة المنهجية المتبعة في البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - مراجعة إعداد منهجية الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى النماذج - مراحل تصنيف التعرضات الإئتمانية ومدى معقوليتها وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان - مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات) - مراجعة إفتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي - مراجعة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة - مراجعة إكتمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك - مراجعة الحاكمية حول إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.

- ٢ -

٢ - احتياطي ترجمة العملات الأجنبية / استثمارات شركات تابعة خارجية

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
بسبب طبيعة انتشار الفروع الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملات اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا حيث تظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية والشركات التابعة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.	شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة بالإضافة الى مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وكذلك الحصول على القوائم المالية للشركة التابعة، والتحقق من أسعار الصرف والمعدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع أسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكٌ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.
- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

القواسمي وشركاه
KPMG

حاتم القواسمي
إجازة رقم (٦٥٦)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ شباط ٢٠١٩

KPMG
شركة القواسمي وشركاه

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة (أ)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		31 كانون الأول	
	إيضاح	2018	2017
الموجودات		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	360,142,503	268,583,151
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	152,118,694	265,682,212
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	235,435,227	125,000,000
مشتقات أدوات مالية	38	10,601	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	7	169,677	196,987
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	51,391,078	114,791,862
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	9	1,469,239,659	1,447,227,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	203,395,684	219,576,390
ممتلكات ومعدات - بالصافي	11	34,344,020	31,930,233
موجودات غير ملموسة	12	4,998,823	4,839,231
موجودات ضريبية مؤجلة	18	18,580,246	14,683,719
موجودات أخرى	13	89,253,998	72,620,383
مجموع الموجودات		2,619,080,210	2,565,131,939
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	145,242,827	64,896,195
ودائع عملاء	15	1,867,792,486	1,845,800,756
تأمينات نقدية	16	117,268,917	149,356,693
مشتقات أدوات مالية	38	-	178,833
مخصصات متنوعة	17	5,194,240	5,006,765
مخصص ضريبة الدخل	18	21,978,685	19,602,158
مطلوبات ضريبية مؤجلة	18	3,296,665	-
أموال مقترضة	19	4,557,811	2,437,716
مطلوبات أخرى	20	36,291,532	38,696,473
مجموع المطلوبات		2,201,623,163	2,125,975,589
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	200,000,000	200,000,000
الإحتياطي القانوني	22	87,947,294	80,820,952
الإحتياطي الإختياري	22	134,330	134,330
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	2,258,450	15,128,290
إحتياطي خاص	22	5,849,039	4,103,632
فروقات ترجمة عملات أجنبية	23	(12,256,254)	(12,256,254)
إحتياطي القيمة العادلة	24	26,668,016	81,288,341
أرباح مدورة	25	101,289,732	64,446,126
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		411,890,607	433,665,417
حقوق غير المسيطرين		5,566,440	5,490,933
مجموع حقوق الملكية		417,457,047	439,156,350
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,619,080,210	2,565,131,939

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة (ب)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 دينار	2017 دينار
الفوائد الدائنة	27	147,810,673	129,861,236
ينزل: الفوائد المدينة	28	37,072,130	26,919,012
صافي إيرادات الفوائد		110,738,543	102,942,224
صافي إيرادات العمولات	29	24,597,018	24,259,668
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		135,335,561	127,201,892
ارباح عملات أجنبية	30	2,447,014	2,760,010
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	31	(4,670)	4,217
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	8	524,261	4,636,746
أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	-	87,724
ايرادات اخرى	32	3,440,414	20,327,389
إجمالي الدخل		141,742,580	155,017,978
نفقات الموظفين	33	35,500,079	33,572,988
استهلاكات وإطفاءات	11 و12g	5,116,629	4,806,532
مصاريف أخرى	34	29,381,128	25,006,129
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	35	7,642,134	-
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	9	-	20,637,508
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	13	196,629	2,925,420
مخصصات متنوعة	17	947,049	486,038
إجمالي المصروفات		78,783,648	87,434,615
الربح قبل الضرائب		62,958,932	67,583,363
ينزل : ضريبة الدخل	18	21,714,509	21,973,902
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		41,244,423	45,609,461
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		41,527,540	46,795,537
حقوق غير المسيطرين		(283,117)	(1,186,076)
الربح للسنة		41,244,423	45,609,461
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
مخفض / أساسي	36	0.208	0.234

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة (ج)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 دينار	2017 دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	41,244,423	45,609,461
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل أو الخسارة الموحدة:		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(612,098)
	-	(612,098)
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل أو الخسارة الموحدة:		
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	(4,266,804)	-
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	(15,276,485)	17,722,753
	(19,543,289)	17,722,753
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)	21,701,134	62,720,116
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى:		
مساهمي البنك	21,984,251	64,218,188
حقوق غير المسيطرين	(283,117)	(1,498,072)
	21,701,134	62,720,116

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة (د)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		الاحتياطيـــــــــــــات								
البيان	رأس المـــال المكتتب به (المدفوع)	قانونـي	اختيـاري	مخاطـر مصرفيـة عامـة	خـــاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	إحتياطـي القيمة العادلـة	أربـاح مـدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالـــي حقـوق الملكيـة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	80,820,952	134,330	15,128,290	4,103,632	(12,256,254)	81,288,341	64,446,126	433,665,417	5,490,933	439,156,350
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	-	-	-	-	-	-	(7,342,151)	(7,342,151)	(58,286)	(7,400,437)
الرصيد في بداية الفترة - المعدل	200,000,000	80,820,952	134,330	15,128,290	4,103,632	(12,256,254)	81,288,341	57,103,975	426,323,266	5,432,647	431,755,913
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	41,527,540	41,527,540	(283,117)	41,244,423
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل- بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(15,276,485)	-	(15,276,485)	-	(15,276,485)
(خسائر) متحققة من بيع أدوات ملكية مدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(39,343,840)	35,077,036	(4,266,804)	-	(4,266,804)
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	-	-	-	-	-	(54,620,325)	76,604,576	21,984,251	(283,117)	21,701,134
المحول إلى الإحتياطيات	-	7,126,342	-	(12,869,840)	1,745,407	-	-	3,581,181	(416,910)	416,910	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	87,947,294	134,330	2,258,450	5,849,039	(12,256,254)	26,668,016	101,289,732	411,890,607	5,566,440	417,457,047
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017											
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	73,917,046	113,124	12,996,161	3,330,908	(12,401,835)	63,565,588	63,926,237	405,447,229	6,989,005	412,436,234
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	21,206	21,206	4,072	-	145,581	-	(492,167)	(300,102)	(311,996)	(612,098)
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	46,795,537	46,795,537	(1,186,076)	45,609,461
التغير في إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	17,722,753	-	17,722,753	-	17,722,753
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	21,206	21,206	4,072	-	145,581	17,722,753	46,303,370	64,218,188	(1,498,072)	62,720,116
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,882,700	-	2,128,057	772,724	-	-	(9,783,481)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	80,820,952	134,330	15,128,290	4,103,632	(12,256,254)	81,288,341	64,446,126	433,665,417	5,490,933	439,156,350

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 26 نيسان 2018 تقرر توزيع ما مقداره 18% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36,000,000 دينار , (مقابل 18% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36,000,000 دينار بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 17 نيسان 2017).

** إستناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 13/2018 بتاريخ 6 حزيران 2018 تم نقل الرصيد المتراكم لإحتياطي المخاطر المصرفية العامة كما في 1 كانون الثاني 2018 والمتعلقة بفروع الأردن و الشركات التابعة و حسب تعليمات السلطات المضيفة للأرباح المدورة.

*** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 18,580,246 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2018 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً , إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 3,302,537 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية, كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني والناتجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الاردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الاردني رقم 13/2018 بتاريخ 6 حزيران 2018.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	إيضاح	2018	2017
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		دينار	دينار
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		62,958,932	67,583,363
تعديلات لبنود غير نقدية :			
استهلاكات وإطفاءات	11 و12	5,116,629	4,806,532
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	35	7,642,134	-
مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة	9	-	20,637,508
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	32	(11,626)	(204,110)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة	31	17,109	8,732
تأثير تغير في أسعار الصرف	30	(2,165,919)	(2,307,543)
مخصصات متنوعة	17	947,049	486,038
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	13	196,629	2,925,420
خسائر تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	32	1,488,560	-
فروقات عملات أجنبية		-	(402,831)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		76,189,497	93,533,109
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		(1,367,787)	(1,174,192)
(الزيادة) في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(110,452,225)	(100,000,000)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		10,201	-
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		(29,593,245)	(241,852,246)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(22,998,935)	(21,064,065)
الزيادة في ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		109,405,874	21,531,993
الزيادة في ودائع العملاء		21,991,730	238,821,626
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية		(32,087,776)	20,064,591
الزيادة في أموال مقترضة		2,120,095	2,012,837
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى		(10,087,309)	16,038,883
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(73,059,377)	(65,620,573)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		3,130,120	27,912,536
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	17	(759,574)	(533,936)
الضرائب المدفوعة	18	(21,816,266)	(21,876,847)
صافي (الإستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		(19,445,720)	5,501,753
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(42,941,639)	(85,774,723)
بيع واستحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		58,521,996	38,836,013
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(610,884)	(5,015,771)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		51,979,238	75,000
(شراء) استحقاق مشتقات مالية		(189,434)	161,178
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(6,845,067)	(5,489,943)
بيع ممتلكات ومعدات		186,255	332,735
(شراء) موجودات غير ملموسة	12	(1,019,570)	(2,101,181)
صافي التدفقات النقدية من (الإستخدامات النقدية في) عمليات الإستثمار		59,080,895	(58,976,692)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		-	(612,098)
أرباح موزعة على المساهمين		(35,916,117)	(35,519,318)
صافي (الإستخدامات النقدية في) عمليات التمويل		(35,916,117)	(36,131,416)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	30	2,165,919	2,307,543
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		5,884,977	(87,298,812)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		476,846,860	564,145,672
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37	482,731,837	476,846,860

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية, تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأسمال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الاحتياطي الاختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة, وقد تم استكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (75) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاً والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سورية وشركة تفوّق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).

- قام البنك بتأسيس فرع في مملكة البحرين والذي باشر أعماله خلال الربع الأول من العام 2018 بعد أن حصل على كافة الموافقات اللازمة من البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في البحرين.

- تـم إقـرار القوائـم الماليـة الموحـدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (613) بتاريـــخ 28 كانون الثاني 2019.

2. أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعه له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة, كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

- إن السياسـات المحاسبيـة المتبعـة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من الأول من كانون الثاني 2018 وهي كما يلي:
  - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية.
  - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء.
  - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) تصنيف وقياس حساب الدفع على أساس الأسهم.
  - معيار المحاسبة الدولي رقم (40): توضيح نقل الاستثمارات العقارية.
  - التعديـلات السـنوية علـى المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة للـدورات (2014 – 2016) علـى المعيـار الدولـي رقـم (1) ومعيـار المحاسـبة الدولـي رقـم (28).
  - تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية رقم (22): معاملات بالعملات الأجنبية والبدل المدفوع مقدماً.

إن اتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة وجزة باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وأدناه الأثر المالي المتوقع للتطبيق إضافة الى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15):

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداءً من الأول من كانون الثاني 2018, حيث يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) متطلبات للاعتراف وقياس كل من الموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية, ويعتبر هذا المعيار بديلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الاعتراف والقياس)

يلخص الجدول التالي أثر التطبيق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بالصافي بعد خصم الضريبة على الأرصدة الافتتاحية على كل من المخصصات والموجودات الضريبية المؤجلة والأرباح المدورة وحقوق غير المسيطرين:

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية	بالدينار الأردني
المخصصات	
الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	11,654,128
أثر التطبيق كما في 1 كانون الثاني 2018	11,654,128
الموجودات الضريبية المؤجلة	
الاعتراف بموجودات ضريبية مؤجلة على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	4,253,691
	4,253,691
الأرباح المدورة	
الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لاتقارير المالية رقم (٩)	11,595,842
الضريبة ذات الصلة	(4,253,691)
أثر التطبيق كما في 1 كانون الثاني 2018	7,342,151
حقوق غير المسيطرين	
الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لاتقارير المالية رقم (٩)	58,286
أثر التطبيق كما في 1 كانون الثاني 2018	58,286

إن تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة الجديدة وطبيعة وتأثير التغييرات على السياسات المحاسبية السابقة موضحة أدناه:

أ - التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية:

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فيما يخص التصنيف والقياس للمطلوبات المالية غير أنه يلغي تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم والموجودات المتاحة للبيع والتي كانت تندرج تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

الموجودات المالية:

قام البنك بالتطبيق المبكر للمرحلة الأولى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2011 استناداً لطلب البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية، هذا ولم يكن هنالك اختلافات جوهرية بين المرحلة الأولى للمعيار والنسخة النهائية للمعيار الصادرة بتاريخ 24 تموز 2014.

تبعاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وعند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه إما: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل– لكل من سندات الدين وأدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، يتم تصنيف الموجودات المالية تبعاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشكل عام بناءً على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية المتعاقد عليها، هذا ولا يتم أبداً فصل المشتقات الضمنية في العقود التي يكون فيها المصنف عبارة عن أصل مالي في نطاق المعيار، في حين يتم تقييم التصنيف للأدوات المالية المختلطة ككل.

تقاس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية،
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الموجودات المالية تحدد تاريخاً معيناً للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).

كما تقاس سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج أعمال الإدارة هدفه تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية و/أو بيع هذه الموجودات المالية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الموجودات المالية تحدد تاريخاً معيناً للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).

يتم الاعتراف الأولي لأدوات الملكية والغير محتفظ فيها بغرض التداول، قد يختار البنك بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الموحدة، بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

إن جميع الموجودات المالية التي لا تقاس بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل المذكورة أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة وهذا يشمل كافة مشتقات الموجودات المالية، عند الاعتراف الأولي، للبنك إمكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الموجودات المالية التي استوفت شروط القياس بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالتطبيق متشابهة مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك (باعتبار قيام البنك بالتطبيق المبكر للمرحلة الأولي للمعيار رقم (9) باستثناء السياسة المحاسبية التالية والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 1 كانون الثاني 2018:

سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

تقاس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر أسعار صرف العملات ومصروف التدني بقائمة الربح أو الخسارة الموحدة، كما يتم الاعتراف بصافي الأرباح أو الخسائر الأخرى في قائمة الدخل الشامل الموحدة، وفي حال بيع الموجودات المالية، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة الدخل الشامل الموحدة إلى بيان الربح أو الخسارة الموحدة.

هذا ولم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أي أثر على القوائم المالية الموحدة للبنك بما يتعلق بالموجودات المالية باستثناء أثر أعادة تصنيف ما يلي:

الموجودات المالية	التصنيف الأصلي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	التصنيف وفقا لمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	القيمة الدفترية وفقا للتصنيف القديم	القيمة العادلة وفقا للتصنيف الجديد
موجودات أخرى	موجودات أخرى	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	3,301,382	3,301,382

المطلوبات المالية:

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ليس له أثر جوهري على السياسات المحاسبية للبنك والمتعلقة بالمطلوبات المالية، حيث أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بالتصنيف للمطلوبات المالية، أما بما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح والخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على:

- الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح والخسارة والناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان في قائمة الدخل الشامل الموحد.
- يتم الاعتراف في المبلغ المتبقي من فروقات تقييم القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لم يقم البنك بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة، وعليه فإنه لا يوجد أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على القوائم المالية الموحدة.

الاعتبارات المادية لهذه الاستثمارات.

تبعاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) و9 لم يكون هذا الإفصاح مفصولاً في قائمة الربح أو الخسارة وقائمة الدخل الشامل الموحدة تبعاً لمتطلبات المعيار الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاح.

يتم تجميع مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أما بالنسبة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الموجودات المالية، هذا ويتم عرض خسائر الموجودات المالية المستخدمة لهذه الأدوات في قائمة الدخل الشامل ضمن بند "مصاريف تمويل" بنفس طريقة الإفصاح المستخدمة لمخصصات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ولا يتم خصمه من القيمة الدفترية للموجودات المالية.

التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للموجودات المالية.

- إذا كانت هناك أكثر من 90 يوماً على استحقاق الموجودات المالية.

- إذا تجاوزت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعميل حدودها أو انخفض التصنيف الائتماني للعميل بموجب درجتين.

- إن يتعذر على البنك أن يحصل على التدفقات النقدية المتعاقد عليها من الأصل المالي عند تاريخ استحقاقها أو بعد أي تمديد إضافي معين من قبل البنك.

- إن يتمكن المقترض على الأرجح من تسديد التزاماته الائتمانية للبنك دون لجوء البنك إلى إجراءات استخدام الضمانات المحتفظ بها (إن وجدت).

- إذا هبط التصنيف الائتماني للموجودات المالية.

إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية، الخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التصفوية للضمانات القائمة، وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default)، يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للموجودات المالية.

في كل فترة مالية، يقوم البنك بتقييم التصنيف الائتماني للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، يعتبر التصنيف الائتماني للموجودات المالية منذياً عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للموجودات المالية.

الاستثمارات في سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، يعتبر التصنيف الائتماني للموجودات المالية منذياً عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للموجودات المالية.

يعتبر البنك أن الموجودات المالية في حالة تعثر عندما:

- إذا تجاوزت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعميل حدودها أو انخفض التصنيف الائتماني للعميل بموجب درجتين.

- إذا هبط التصنيف الائتماني للموجودات المالية أو عندما يكون هناك أدلة موضوعية التدني نتيجة لحدوث خسارة أو تعثر بعد الاعتراف الأولي مع وجود أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للموجودات المالية.

- إن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقع يتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك بشكل جوهري إذا ما مضى أكثر من 30 يوماً على استحقاقها أو انخفاض التصنيف الائتماني بشكل جوهري عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير خسارة الائتمان المتوقعة، يعتمد البنك على معلومات معقولة وداعمة متاحة ذات الصلة، وتشمل تلك المعلومات الكمية والنوعية وتحليل هذه المعلومات استناداً إلى خبرة البنك السابقة وتقييم الائتماني المطلع بما في ذلك المعلومات المستقبلية، حيث يفترض البنك بأن المعلومات المتوقعة على عمر الأداة المالية أو عندما يكون هناك أدلة موضوعية التدني نتيجة لحدوث خسارة أو تعثر بعد الاعتراف الأولي مع وجود أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تحويل الأداة المالية إلى المستوى الثالث، إن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقع يتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك بشكل جوهري إذا ما مضى أكثر من 30 يوماً على استحقاقها أو انخفاض التصنيف الائتماني بشكل جوهري (39).

أما في حال تعذر الأداء المالية أو عندما يكون هناك أدلة موضوعية التدني نتيجة لحدوث خسارة أو تعثر بعد الاعتراف الأولي مع وجود أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تحويل الأداة المالية إلى المستوى الثالث، إن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقع يتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك بشكل جوهري إذا ما مضى أكثر من 30 يوماً على استحقاقها أو انخفاض التصنيف الائتماني للموجودات المالية قد ازدادت بشكل جوهري عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير خسارة الائتمان المتوقعة، يعتمد البنك على معلومات معقولة وداعمة متاحة ذات الصلة، وتشمل تلك المعلومات الكمية والنوعية وتحليل هذه المعلومات استناداً إلى خبرة البنك السابقة وتقييم الائتماني المطلع بما في ذلك المعلومات المستقبلية، حيث يفترض البنك بأن المعلومات المتوقعة على عمر الأداة المالية أو عندما يكون هناك أدلة موضوعية التدني نتيجة لحدوث خسارة أو تعثر بعد الاعتراف الأولي مع وجود أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تحويل الأداة المالية إلى المستوى الثالث، إن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقع يتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك بشكل جوهري إذا ما مضى أكثر من 30 يوماً على استحقاقها أو انخفاض التصنيف الائتماني بشكل جوهري (39).

٢-٢ تدني الموجودات المالية:

قام البنك اعتباراً من بداية عام 2018 باستبدال نموذج "تحقق الخسارة" المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لاحتساب التدني في الموجودات المالية إلى نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لاحتساب أثر التغيرات في المخاطر الائتمانية على كل أداة مالية على حدة، وفيما يلي أبرز التغيرات في السياسات المحاسبية للبنك نتيجة تطبيق المعيار الدولي رقم (9) بشكل أسبق من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

من المتوقع بصفة عامة ان تزيد خسائر التدني وتصبح اكثر تقلبا بالنسبة للموجودات المالية تبعاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9), وكنتيجة للتطبيق في 1 كانون الثاني 2018 نتج عنه مخصص خسائر ائتمانية متوقعة تفاصيلها كما يلي:

البند (بالدينار الأردني)	المبلغ كما في 31 كانون الأول 2017	المبلغ المعاد تصنيفه	الخسارة الائتمانية المتوقعة	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 بعد تطبيق معيار (9)	أثر التطبيق الناتج عن إعادة التصنيف	بنود المركز المالي التي تأثرت بالتطبيق
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	268,583,151	-	200,884	268,382,267	-	الأرباح المدورة
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	265,682,212	-	17,291	265,664,921	-	الأرباح المدورة
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	-	7,150	124,992,850	-	الأرباح المدورة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	196,987	-	-	196,987	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	114,791,862	-	-	114,791,862	-	-
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	219,576,390	-	74,293	219,502,097	-	الأرباح المدورة
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,447,227,771	3,301,382	4,830,069	1,445,699,084	-	التسهيلات الإئتمانية والموجودات الأخرى والأرباح المدورة
للافراد	352,809,746	971,967	447,918	353,333,795	-	-
القروض العقارية	227,882,269	1,363,840	676,587	228,569,522	-	-
الشركات الكبرى	409,712,199	642,538	(7,235,768)	417,590,505	-	-
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME)	227,470,820	323,037	10,714,428	217,079,429	-	-
للحكومة والقطاع العام	229,352,737	-	226,904	229,125,833	-	-
موجودات أخرى	72,620,383	(3,301,382)	-	69,319,001	-	والموجودات الأخرى
كفالات مالية	133,848,164	-	5,299,963	128,548,201	-	الأرباح المدورة
سقوف غير مستغلة	440,916,414	-	1,089,758	439,826,656	-	الأرباح المدورة
اعتمادات مستنديه	97,469,846	-	35,016	97,434,830	-	الأرباح المدورة
القبولات	52,615,066		99,704	52,515,362	-	الأرباح المدورة
	3,238,528,246	-	11,654,128	3,226,874,118	-	

هذا وسيتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:

- أدوات الدين ذات التدني الائتماني والأرصدة والإيداعات لدى البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية والتي لم تختلف مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.
- أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- ضمن المستوى الأول والتي تتمتع بما يلي:
- يقوم البنك بقياس مخصصات التدني بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهراً في حال كانت هذه الموجودات مصنفة ضمن المرحلة الأولى.
- خسائر التدني امام الأدوات حيث يتم احتساب التدني المتوقع على مدى الأداة المالية حتى تاريخ استحقاق هذه الأدوات.
- ضمن المستوى الثاني حيث سيتم احتساب التدني المتوقع خلال الـ 12 شهراً للاسعة من تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- أدوات الدين، امام التدني حيث سيتم احتساب التدني المتوقع على مدى الأداة المالية حتى تاريخ استحقاق هذه الأدوات.
- ضمن المستوى الثالث حيث سيتم احتساب التدني المتوقع خلال الـ 12 شهراً للاسعة من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

هذا وسيتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:

- أدوات الدين ذات التدني الائتماني والأرصدة والإيداعات لدى البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية والتي لم تختلف مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.
- أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- ضمن المستوى الأول والتي تتمتع بما يلي:
- يقوم البنك بقياس مخصصات التدني بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهراً في حال كانت هذه الموجودات مصنفة ضمن المرحلة الأولى.
- خسائر التدني امام الأدوات حيث يتم احتساب التدني المتوقع على مدى الأداة المالية حتى تاريخ استحقاق هذه الأدوات.
- ضمن المستوى الثاني حيث سيتم احتساب التدني المتوقع خلال الـ 12 شهراً للاسعة من تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- أدوات الدين، امام التدني حيث سيتم احتساب التدني المتوقع على مدى الأداة المالية حتى تاريخ استحقاق هذه الأدوات.
- ضمن المستوى الثالث حيث سيتم احتساب التدني المتوقع خلال الـ 12 شهراً للاسعة من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

وفيما يلي أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

الأداة المالية	مبلغ المخصصات قبل المعيار	الفرق نتيجة إعادة احتساب	الرصيد وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	200,884	200,884
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	17,291	17,291
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	7,150	7,150
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	86,485,514	4,830,069	91,315,583
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	74,293	74,293
كفالات مالية	-	5,299,963	5,299,963
سقوف غير مستغلة	-	1,089,758	1,089,758
اعتمادات مستندية	-	35,016	35,016
القبولات	-	99,704	99,704
	86,485,514	**11,654,128**	**98,139,642**

هذا وقد توزعت الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية كما يلي:

البند (بالدينار)	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	شكل إفرادي	شكل تجميعي	شكل إفرادي	شكل تجميعي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	200,884	-	-	-	-	200,884
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	17,291	-	-	-	-	17,291
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7,150	-	-	-	-	7,150
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,287,889	3,382,752	896,716	335,632	85,412,594	91,315,583
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	74,293	-	-	-	-	74,293
كفالات مالية	46,865	-	1,835	-	5,251,263	5,299,963
سقوف غير مستغلة	562,440	346,187	175,023	6,108	-	1,089,758
اعتمادات مستندية	28,589	-	6,427	-	-	35,016
القبولات	96,657	-	3,047	-	-	99,704
	2,322,058	3,728,939	1,083,048	341,740	90,663,857	98,139,642

التحويل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

قام البنك باستغلال الاستثناء المقدم من المعيار عند التطبيق في 1 كانون الثاني 2018 وذلك بقيد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة وحقوق غير المسيطرين عوضاً عن إعادة إصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وما قبل ويبين الإيضاح رقم (40) المعلومات التفصيلية حول منهجية البنك وتوزيع الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء والذي حدد إطاراً شاملاً لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، حيث ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود توريد خدمات وبضائع مع العملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير المحاسبة الأخرى، مثل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17)، هذا وقد حل هذا المعيار بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (11): عقود الإنشاء، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (18): الإيراد، وتفسير لجنة معايير التقارير (13): برنامج ولاء العملاء، تفسير لجنة معايير تقارير (15): اتفاقيات إنشاء العقارات، وتفسير لجنة معايير تقارير (18): عمليات نقل الأصول من العملاء، والتفسير (31)- عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات إعلانية، هذا ولم يكن هنالك أثر جوهري من تطبيق المعيار على القوائم المالية الموحدة للبنك.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعـــــة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2018 و2017 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمّان	23 آذار 2006
بنك الأردن - سورية*	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمّان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2018 و2017 كما يلي:

2018	31 كانـــــــون الأول			
اســـــم الشركـــــة	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,858,341	501,270	1,618,578	639,506
بنك الأردن - سورية*	51,119,962	40,052,837	2,612,253	3,164,907
شركة الأردن للتأجير التمويلي	25,961,127	4,439,320	1,932,007	1,066,581

2017	31 كانـــــــون الأول			
اســـــم الشركـــــة	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	10,179,364	780,213	1,820,557	624,230
بنك الأردن - سورية*	47,522,921	35,788,915	2,599,306	4,924,946
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,453,373	4,701,395	2,084,798	931,610

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة, ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.
* نظراً لأن لدى البنك القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية, تم توحيد حسابات بنك الأردن - سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستخدامها من قبل الإدارة التنفيذية وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

الفائدة الفعالة

السياسة المطبقة ابتداءا من 1 كانون الثاني 2018:

- يتم إثبات الفوائد المدينة والفوائد الدائنة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يستخدم بشكل محدد لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة او المتحصلة المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية الى اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو الى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.
- عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية باستثناء الادوات المالية المشتراة او المستحدثة ذات المخاطر الائتمانية المتدنية, يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع الشروط التعاقدية للأداة المالية, بدون الاخذ بعين الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- بالنسبة للأدوات المالية المشتراة او المستحدثة ذات المخاطر الائتمانية المتدنية يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل باستخدام تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- يتضمن حساب سعر الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم وغيرها كجزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي, تشمل تكاليف المعاملات التكاليف الاضافية المرتبطة بشكل مباشرة باقتناء أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي.

حساب الفائدة الدائنة والمدينة

عند احتساب الفوائد الدائنة والمدينة يتم استخدام طريقة الفائدة الفعالة على اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي (عندما لا يكون الاصل المالي متدني ائتمانية) أو إلى التكلفة المطفأة للالتزامات المالية, يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي كنتيجة لإعادة تقييم الدورية للتدفقات النقدية لتعكس التغيرات في اسعار الفائدة في السوق.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت متدنية ائتمانيا بعد الاعتراف الأولي, يتم احتساب الفوائد الدائنة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على صافي التكلفة المطفأة للموجودات المالية, في حال لم تعد الموجودات المالية متدنية ائتمانيا يتم احتساب الفوائد الدائنة على الأساس الإجمالي مرة اخرى, بالنسبة للموجودات المالية التي كانت متدنية ائتمانيا عند الاعتراف الأولي, يتم احتساب الفوائد الدائنة بتطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل للتكلفة المطفأة للموجودات المالية, احتساب الفوائد الدائنة لا يعود إلى الأساس إجمالي للتكلفة المطفأة, حتى في حال تحسن الموجودات المالية ائتمانيا.

العمولات بالصافي

العمولات المدينة والدائنة المتضمنة كجزء من الفائدة الفعلية للموجودات والمطلوبات المالية يتم اعتبارها من ضمن الفائدة الفعلية العمولات المدينة والدائنة الاخرى المتعلقة بالخدمة كالعمولات الخدمية يتم الاعتراف بها مع تقديم الخدمة.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15), في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

عقود الايجار

البنك كمستأجر – تأجير تمويلي

تصنف إيجارات الموجودات التي تحول إلى البنك جزء كبير من المخاطر والمنافع كعقود إيجار تمويلي, يتم قياس الموجودات المؤجرة بشكل أولي بمبلغ يساوي قيمته العادلة او القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار ايهما اقل.
لاحقا للاعتراف المبدئي, يتم معاملة الموجودات المالية وفقًا للسياسة المحاسبية المطبقة على تلك الموجودات.
يتم توزيع الحد الادنى لمدفوعات الايجار تحت عقد التأجير التمويلي بين تكاليف تمويل وسداد أصل التمويل.

البنك كمستأجر – تأجير تشغيلي

تصنف الإيجارات الاخرى للموجودات كالايجارات التشغيلية ولا يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم الاعتراف بالدفعات تحت الايجار التشغيلي في قائمة الربح او الخسارة الموحدة بطريقة القسط الثابت ويتم الاعتراف بحوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات الإيجار, على مدى فترة الإيجار.

البنك مؤجر- تاجير تمويلي

يصنف البنك المؤجر للموجودات في عقد الإيجار الذي ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع من الموجودات للمستأجر كتأجير تمويلي ويتم الاعتراف بذمم مدينة مساوية لصافي الاستثمار في الموجودات المالية من ضمن القروض الممنوحة.

توزيعات الارباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند إثبات حق الحصول عليها, وبشكل عام يكون هذا التاريخ هو تاريخ إقرار التوزيع لأسهم الأوراق المالية المدرجة.

من تاريخ 1 كانون الثاني 2018 يتم عرض توزيعات الارباح للموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل التي تكون بشكل واضح كاسترداد للاستثمار في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

الموجودات والمطلوبات المالية

أ. الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف بالقروض والسلف والودائع وأدوات الدين بشكل أولي عند نشأتها, يتم إثبات جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بشكل أولي عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للموجودات او المطلوبات المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة مضافًا إليه للأداة الغير مصنفة كأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموحدة تكاليف المعاملات التي تنسب بشكل مباشر الى شرائها أو إصدارها.

ب. التصنيف

الموجودات المالية -السياسة المطبقة من 1 كانون الثاني 2018

عند الاعتراف الأولي, يتم تصنيف الموجودات المالية الى موجودات: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدها كأداة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة:
  - أن هذه الموجودات المالية محتفظ بها في نموذج الأعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية, تكون في تواريخ محددة وهذه التدفقات هي فقط مدفوعات من أصل المبلغ وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديدها كأداة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة:
  - أن هذه الموجودات المالية محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية, تكون في تواريخ محددة وهذه التدفقات هي فقط مدفوعات من أصل المبلغ وفائدة على المبلغ الأصلي القائم, عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة, فيجوز للبنك مع عدم الحق بالرجوع عن قراره اختيار عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الموحد, يتم إتخاذ هذه القرارات لكل استثمار بشكل منفصل, يتم قياس جميع الموجودات المالية الاخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة.

تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من 1 كانون الثاني 2018

يقوم البنك بتقييم لأهداف نموذج الأعمال الذي يتم خلاله الاحتفاظ الموجودات المالية على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة, المعلومات التي يتم النظر فيها تشمل:

- السياسات والأهداف الموجودة للمحفظة والممارسة لتلك السياسات, ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية, مع الاحتفاظ بشكل خاص بسعر فائدة معين, أو مطابقة استحقاق الموجودات المالية مع استحقاق أي التزامات ذات صلة أو الاستخدامات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة واعداد تقريرها لإدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- كيفية احتساب العوائد لمديري المحافظ - على سبيل المثال , ما إذا كان التعويض مستندا إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المجمعة, حسب عدد مرات وحجم وتوقيت البيع للموجودات المالية في الفترات السابقة, ومبررات هذه العملية والتوقعات بشأن المبيعات في المستقبل.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:
السياسة المطبقة من 1 كانون الثاني 2018

لأغراض هذا التقييم, يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي, يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية), وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة, اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة, ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط, عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بعين الاعتبار:
- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

ج. اعادة التصنيف
الموجودات المالية لا يعاد تصنيفها للفترة اللاحقة للاعتراف الاولي باستثناء للفترة اللاحقة لتعديل نموذج الاعمال لإدارة الموجودات المالية, قام البنك بتصنيف موجوداته المالية لواحدة من الفئات التالية:
- قروض وذمم مدينة
- محتفظ بها حتى الاستحقاق
- متاحة للبيع
- بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة وضمن هذه الفئة كما يلي:
  - محتفظ بها للمتاجرة أو
  - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

يقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية , بخلاف الضمانات والتزامات القروض , حسبما يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

د. إلغاء الاعتراف
الأصول المالية
يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجودات المالية, أو تقوم بشكل جوهري بنقل الحقوق لتلقي التدفقات النقدية التعاقدية وجميع مخاطر ومنافع ملكية الموجودات المالية في معاملة لطرف اخر, أو التي لم يقم البنك فيها بشكل جوهري بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

يتم الاعتراف في قائمة الربح او الخسارة الموحدة بالفرق بين القيمة المدرجة للموجودات التي تم الغاء الاعتراف فيها والقيمة المتحصلة للبنك ويتم عكس الجزء المتراكم في الدخل الشامل الموحد للربح او الخسارة الموحد المتعلقة بتلك الموجودات.

في 1 كانون الثاني 2018 اي رصيد متراكم من ارباح أو خسائر في الدخل الشامل الموحد للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل لا يتم الاعتراف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

المطلوبات المالية
يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صالحيتها.

ه. تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية السياسة المطبقة من 1 كانون الثاني 2018

الموجودات المالية المعدلة
إذا تم تعديل شروط الموجودات مالية, يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المعدلة مختلفة إلى حد كبير, إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير, فإنه يتم الغاء الاعتراف بالحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات موجودات مالية جديدة بالقيمة العادلة ويضاف اليها أي تكاليف متعلقة بها, يتم احتساب أي عمولات مستلمة كجزء من التعديل على النحو التالي:
- يتم إدراج عمولات تحديد القيمة العادلة للموجودات الجديدة والرسوم التي تمثل تعويضا للتكاليف المتعلقة بالموجودات الجديدة من ضمن القياس الأولي للموجودات المالية الجديدة.
- يتم إدراج الرسوم الأخرى في الربح أو الخسارة كجزء من الربح أو الخسارة الموحد عند الغاء الاعتراف.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية في حال مواجهة المقترض لصعوبات مالية, يكون هدف التعديل بشكل عام هو تعظيم القيمة المستردة للشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة, إذا خطط البنك لتعديل موجودات مالية بطريقة تؤدي إلى اعفاء من التدفقات النقدية, عندها يتم النظر أولاً فيما إذا كان سيتم احتساب تدني على جزء من الموجودات المالية قبل إجراء التعديل على الموجودات المالية, يؤثر هذا النهج على نتيجة التقييم الكمي ويعني عدم استيفاء معايير الغاء الاعتراف في مثل هذه الحالات,

المطلوبات المالية المعدلة
يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتختلف التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المعدلة بشكل جوهري, في هذه الحالة, يتم إثبات مطلوبات مالية جديده بالقيمة العادلة, يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الاعترافها والمبالغ المدفوعة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة.

التقاص
يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

القيمة العادلة
ان أسعار الإغلاق بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للموجودات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية , في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:
- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة, ويتم أخذ فائدة الخصم ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية, وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية
السياسة المطبقة من 1 كانون الثاني 2018

الأدوات المالية
يعترف البنك بالخسائر الائتمانية المتوقعة على:
- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.
- ذمم التأجير التمويلي.
- الضمانات التعاقدية .

لا يوجد تدني لأدوات حقوق الملكية,
يقوم البنك بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال عمر القرض, باستثناء ما يلي , والتي يتم قياس خسائرها الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا:
- سندات الدين التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- الادوات المالية الاخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي.

يتم قياس مخصصات الخسائر للتأجير التمويلي دائما بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال عمر التأجير التمويلي.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لـ 12 شهر هي الجزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تنتج عن التعثر الممكن للأدوات المالية خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يشار للخسائر الائتمانية المتوقعة ل 12 شهر المعترف بها ب (الأدوات المالية – المرحلة الأولى)

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على عمر الأداة المالية هي الجزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تنتج عن التعثر الممكن للأدوات المالية على طول عمر الأداة المالية.

يشار للخسائر الائتمانية المتوقعة على عمر الأداة المالية المعترف بها لـ (الأدوات المالية – المرحلة الثانية)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح لخسائر الائتمان والتي تقاس على النحو التالي:
- الموجودات المالية التي لا تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- التزامات القروض.
- عقود الضمان.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة
يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:
- مطروحاً من اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالكلفة المطفأة,
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: بصفة عامة, يتم الاعتراف بها كمخصص,
- بالنسبة لسندات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل فلا يتم الاعتراف بمخصص في قائمة المركز المالي الموحدة وذلك كون القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقاسة بالقيمة العادلة, على ايه حال فإن مخصص الخسارة يتم الافصاح عنه والاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة,

شطب الدين
يتم شطب القروض وسندات الدين إما بشكل جزئي أو كلي فقط في حال عدم توقع استرداد قيمة الموجودات المالية بمجملها او بجزء منها بشكل عام يكون هذا السيناريو عندما يقرر البنك أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل قد تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب, يتم إجراء هذا التقييم على مستوى الموجودات المالية كل على حدا وبشكل افرادي.

يتم إدراج المبالغ المستردة من المبالغ المشطوبة سابقًا في "خسائر تدني الأصول المالية" في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة.

تسهيلات ائتمانية مباشرة
- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الربح أو الخسارة الموحد ,
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سوريا وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد.
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص,
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط
مشتقات مالية للمتاجرة:
يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد, وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

مشتقات مالية للتحوط:
لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة, ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة:
هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال, يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية:
- هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.
في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال, يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الربح أو الخسارة الموحد.
- التحوطات التي لا تنطبق عليها شروط التحوط الفعال, يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.
- يتم قيد الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الربح أو الخسارة الموحد, في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى تاريخ استحقاقها والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.
- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء, وتطفأ العلاوة/ الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة, قيداً على أو لحساب الفائدة, وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه, ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.
- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم قيد نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الربح أو الخسارة الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة, ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية, وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.
- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة, ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية, وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المبيعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم أخذ الأرباح الموزعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

التدني في قيمة الموجودات المالية – السياسة المطبقة قبل 1 كانون الأول 2018
يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحدة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة, وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني ,

استثمارات في شركات حليفة
- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% الى 50% من حقوق التصويت , وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.
- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها, ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 – 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام, فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم قيد التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها, وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الربح أو الخسارة الموحد عند دفعها, ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة, وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.
- تحســب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها, يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد), إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

- أسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الربح, أو الخسارة الموحد إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية الموحد ضمن بند علاوة/ خصم إصدار أسهم, أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة إصدار الأسهم.

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.
- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.
- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المَحافظ المضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها, ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن), يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر التعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017 أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية عام 2019.

الموجودات غير الملموسة

أ - الشهـــرة

- يتم إثبات الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك. يتم إثبات الشهرة الناتجة عن الاستثـمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة, ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- يتم توزيع الشهرة على وحدة/ وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.
- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم الماليـة الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/ وحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم قيد قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

ب - الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها, أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة, ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كما يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك:

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء, ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً.

العملات الأجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.
- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني, أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية, وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3. التقديرات المحاسبية

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة, كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها, إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن و إن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل ،

أ. الاجتهادات

فيما يلي اهم الاجتهادات ذات التأثير الجوهري على مبالغ الموجودات والمطلوبات في القوائم المالية الموحدة المطبقة في 2018 فقط:
تصنيف الموجودات المالية: تقييم نموذج الاعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتحديد فيما إذا كانت الشروط التعاقدية للموجودات المالية SPPI على الرصيد القائم.

وضع معايير جديدة لتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد تدنت ائتمانيا بشكل كبير منذ الاعتراف الاولي بها, وتحديد منهجية التطلعات المستقبلية وطرق قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة,

ب. التقديرات

فيما يلي التقديرات ذات المخاطر الجوهرية على القوائم المالية كما في 31 كانون الاول 2018:

تدني الادوات المالية: مدخلات وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وما تتضمنه من التطلعات المستقبلية.
يبين الايضاح رقم (40) المنهجية المتبعة من قبل البنك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المطبق في السنوات 2017 و2018:

إن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لقاء التسهيلات الائتمانية اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الاكثـر تشـددا بمـا يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية, هذا ويبين الإيضاح رقم (40) المعلومات التفصيلية حول منهجية البنك المتبعة,
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل , ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني , ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري , كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017, علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين اول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017, حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019.

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمـل حدوثها في المستقبل , ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكـل دوري ,
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للانظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن ارباح السنة الحالية , والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقتطع في حالة الوصول الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة ,
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أية تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- مستويات القيمة العادلة : يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية, الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام , عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية , يقوم البنك بإستخدام معلومات السوق عند توفرها , وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم , حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة.

4. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	74,159,406	71,753,575
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	45,256,616	60,563,818
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	128,078,099	11,801,899
- شهادات إيداع	11,500,000	20,400,000
- متطلبات الاحتياطي النقدي	101,342,436	104,063,859
	360,336,557	268,583,151
ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(194,054)	-
	360,142,503	268,583,151

بلغت الأرصدة لدى البنوك المركزية 286,177,151 كما في 31 كانون الأول 2018 (196,829,576 كما في 31 كانون الأول 2017)، هذا وتوزعت الأرصدة وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحو الآتي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
رصيد بداية السنة	196,829,576	-	-	196,829,576
الأرصدة الجديدة خلال السنة	116,276,200	-	-	116,276,200
الأرصدة المسددة	(26,928,625)	-	-	(26,928,625)
	286,177,151	-	-	286,177,151
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	286,177,151	-	-	286,177,151

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	كما في 31 كانون الأول 2018				
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
1	227,637,131	-	-	-	-	227,637,131
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-
6	58,540,020	-	-	-	-	58,540,020
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	286,177,151	-	-	-	-	286,177,151

- بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 194,054 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (مبلغ 200,884 دينار كما في 1 كانون الثاني 2018) , وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية			المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثالثة	
رصيد بداية الفترة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	200,884	-	-	-	-	200,884
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,955	-	-	-	-	2,955
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(9,785)	-	-	-	-	(9,785)
	194,054	-	-	-	-	194,054
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	194,054	-	-	-	-	194,054

- بلغ الاحتياطي النقدي 101,342,436 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (104,063,859 دينار كما في 31 كانون الاول 2017).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب بإستثناء الاحتياطي النقدي 2,443,099 دينار كما في 31 كانون الاول 2018 (2,443,099 دينار كما في 31 كانون الاول 2017).
- تشمل الودائع لآجل وخاضعة لإشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2018 (9,358,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2017).

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	كما في 31 كانون الاول					
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	24,583,280	18,476,828	24,583,280	18,476,828
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	95,372,559	177,538,910	32,166,489	69,666,474	127,539,048	247,205,384
	95,372,559	177,538,910	56,749,769	88,143,302	152,122,328	265,682,212
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(152)	-	(3,482)	-	(3,634)	-
	95,372,407	177,538,910	56,746,287	88,143,302	152,118,694	265,682,212

توزع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	5,346,817	-	-	-	-	5,346,817
2	11,063,216	-	-	-	-	11,063,216
3	26,908,111	-		-	-	26,908,111
4	1,925,055	-	-	-	-	1,925,055
5	9,576,900	-	-	-	-	9,576,900
6	96,398,810	-	-	-	-	96,398,810
7	-	-	903,419	-	-	903,419
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	151,218,909	-	903,419	-	-	152,122,328

- توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على النحو الآتي :	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية			
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثالثة	الإجمالي
رصيد بداية السنة	265,682,212	-	-	-	-	265,682,212
الأرصدة الجديدة خلال السنة	42,699,189	-	903,419	-	-	43,602,608
الأرصدة المسددة	(157,162,492)	-	-	-	-	(157,162,492)
	151,218,909	-	903,419	-	-	152,122,328
		-	-	-		
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	151,218,909	-	903,419	-	-	152,122,328

- بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 3,634 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (مبلغ 17,291 دينار كما في 1 كانون الثاني 2018)، وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	17,291	-	-	-	-	17,291
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	3,006	-	-	-	-	3,006
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(16,663)	-	-	-	-	(16,663)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,634	-	-	-	-	3,634
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,634	-	-	-	-	3,634

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 17,231,357 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (15,073,372 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 2,343,989 دينار كما في 31 كانون الاول 2018 (2,253,202 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

6. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الاول					
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	10,000,000	-	-	-	10,000,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر الى 9 أشهر	-	-	-	-	-	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر الى سنة	-	-	-	-	-	-
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	196,085,000	115,000,000	39,367,225	-	235,452,225	115,000,000
	196,085,000	125,000,000	39,367,225	-	235,452,225	125,000,000
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(15,281)	-	(1,717)	-	(16,998)	-
	196,069,719	125,000,000	39,365,508	-	235,435,227	125,000,000

توزع إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:	2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	11,007,225	-	-	-	-	11,007,225
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	28,360,000	-	-	-	-	28,360,000
6	196,085,000	-	-	-	-	196,085,000
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	235,452,225	-	-	-	-	235,452,225

- توزعت الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على النحو الآتي :

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	125,000,000	-	-	-	-	125,000,000
الأرصدة الجديدة خلال السنة	125,542,225	-	-	-	-	125,542,225
الأرصدة المسددة	(15,000,000)	-	-	-	-	(15,000,000)
	235,542,225	-	-	-	-	235,542,225
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	235,542,225	-	-	-	-	235,542,225

- بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 16,998 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (مبلغ 7,150 دينار كما في 1 كانون الثاني 2018) , وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	7,150	-	-	-	-	7,150
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	11,524	-	-	-	-	11,524
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(1,676)	-	-	-	-	(1,676)
	16,998	-	-	-	-	16,998
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	16,998	-	-	-	-	16,998

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2018 و 2017 .

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	61,200	112,200
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة	108,477	84,787
المجموع	169,677	196,987

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	40,970,486	100,843,880
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*	3,397,719	2,856,601
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	5,512,994	9,393,266
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة*	1,509,879	1,698,115
المجموع	51,391,078	114,791,862

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 524,261 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (4,636,746 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017) ,

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

9. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار
الافراد (التجزئة)	447,634,876	377,216,321
حسابات جارية مدينة	12,402,174	9,255,980
قروض وكمبيالات *	412,272,989	350,692,614
بطاقات الائـتمان	22,959,713	17,267,727
القروض العقارية	248,820,243	234,024,646
الشركات :	743,969,204	700,988,262
الشركات الكبرى	485,610,545	459,850,066
حسابات جارية مدينة	72,572,930	75,961,510
قروض وكمبيالات *	413,037,615	383,888,556
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	258,358,659	241,138,196
حسابات جارية مدينة	61,478,453	56,231,895
قروض وكمبيالات *	196,880,206	184,906,301
الحكومة والقطاع العام	134,694,447	229,352,737
المجمـــوع	1,575,118,770	1,541,581,966
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(97,004,644)	(86,485,514)
ينزل : فوائد معلقة	(8,874,467)	(7,868,681)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	1,469,239,659	1,447,227,771

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدمـــاً البالغـــة 17,143,016 دينـــار كما في 31 كانون الأول 2018 (13,765,564 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة 91,750,968 دينار أي ما نسبته (5/83%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة للسنة (76,806,921 دينار أي ما نسبتـه (4/98%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 82,912,912 دينار أي ما نسبته (5%/3) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائـد المعلقـة للسنة (68,938,240 دينار أي ما نسبته (4/5%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 62,383,704 دينار أي ما نسبتـه (3/96%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة للسنة (78,267,657 دينار أي ما نسبته (5/08%) في نهاية السنة السابقة) , كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 44,387,835 دينار (65,823,307 دينار في نهاية السنة السابقة).

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي حسب المراحل الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	862,917,501	518,253,341	60,036,556	26,970,527	76,705,423	1,544,883,348
التسهيلات الجديدة خلال السنة	253,557,738	235,440,198	6,971,225	6,188,264	11,332,525	513,489,950
التسهيلات المسددة	(286,419,501)	(153,810,416)	(28,939,887)	(4,114,298)	(12,101,482)	(485,385,584)
	830,055,738	599,883,123	38,067,894	29,044,493	75,936,466	1,572,987,714
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,049,068	9,721,599	(11,049,068)	(9,268,092)	(453,507)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(18,050,529)	(13,456,500)	18,052,679	14,143,170	(688,820)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,975,690)	(3,975,655)	(1,790,560)	(4,295,143)	17,037,048	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,186,237	(881,266)	554,804	(1,648,500)	(80,219)	2,131,056
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	820,264,824	591,291,301	43,835,749	27,975,928	91,750,968	1,575,118,770

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	1,287,889	3,382,752	23,430,064	335,632	62,879,246	91,315,583
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال الفترة	343,900	978,038	140,958	438,442	10,280,599	12,181,937
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(182,822)	(261,445)	(8,534,121)	(189,416)	(6,820,189)	(15,987,993)
	1,448,967	4,099,345	15,036,901	584,658	66,339,656	87,509,527
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(66,064)	(56,096)	44,932	56,096	21,132	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	167,215	83,829	(412,594)	(83,829)	245,379	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية الفترة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(136,870)	(32,537)	2,837	404,814	8,981,609	9,219,853
التغيرات الناتجة عن تعديلات	332,143	(8,299)	468	153,218	161,346	638,876
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	(363,612)	(363,612)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,745,391	4,086,242	14,672,544	1,114,957	75,385,510	97,004,644

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل:	31 كانون الأول 2018				
فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :	الافـــــراد	القـــروض العقـاريـة	الشـــركـــات الكبـــــرى	الشـركـــات الصغيـــرة والمتـوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمـــــالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	21,961,829	5,394,424	47,560,829	11,568,432	-	86,485,514
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	447,918	676,587	(7,235,768)	10,714,428	226,904	4,830,069
إجمالي الرصيد كما في بداية الفترة بعد أثر التعديل	22,409,747	6,071,011	40,325,061	22,282,860	226,904	91,315,583
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	8,510,955	1,400,317	999,660	1,054,819	-	11,965,751
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(1,732,527)	(1,450,016)	(9,050,506)	(3,516,444)	(22,314)	(15,771,807)
	29,188,175	6,021,312	32,274,215	19,821,235	204,590	87,509,527
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	394,233	(6,413)	7,496,286	1,335,747	-	9,219,853
التغيرات الناتجة عن التعديلات	173,496	135,700	126,531	203,149	-	638,876
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(246,969)	-	(24,542)	(92,101)	-	(363,612)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	29,508,935	6,150,599	39,872,490	21,268,030	204,590	97,004,644
إعادة التوزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	3,690	85,443	862,673	778,191	204,590	1,934,587
المخصصات على مستوى تجميعي	29,505,245	6,065,156	39,009,817	20,489,839	-	95,070,057
الرصيد في نهاية السنة	29,508,935	6,150,599	39,872,490	21,268,030	204,590	97,004,644

- فيما يلي الحركة على خسارة التدني وفقا لتعليمات البنك المركزي رقم 47/2009 كما في 31 كانون الأول 2017:	31 كانون الأول 2017					
	الافـــــراد	القروض العقارية	الشركـــات الكبـرى	الشركـــات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمـالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	18,953,345	2,785,243	35,966,394	7,135,540	-	64,840,522
فرق عملات أجنبية	103,241	6,855	855,790	41,598	-	1,007,484
المقتطع خلال السنة من الايرادات	2,905,243	2,602,326	10,738,645	4,391,294	-	20,637,508
الرصيد في نهاية السنة	21,961,829	5,394,424	47,560,829	11,568,432	-	86,485,514
إعادة التوزيع:						
على أساس العميل الواحد	21,529,943	5,298,261	45,389,037	11,531,525	-	83,748,766
على أساس المحفظة	431,886	96,163	2,171,792	36,907	-	2,736,748
الرصيد في نهاية السنة	21,961,829	5,394,424	47,560,829	11,568,432	-	86,485,514

وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل قطاع أعمال كما في 31 كانون الأول 2018:

أ) محفظة الافراد (التجزئة)

البند	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الأولى مستوى تجمعي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى تجمعي	المرحلة الثالثة	الإجمالي
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-
6	393,809	-	-	-	-	393,809
7	-	-	77,034	-	-	77,034
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	332,074	332,074
غير مصنف	730,189	402,377,559	-	15,419,716	28,304,495	446,831,959
المجموع	1,123,998	402,377,559	77,034	15,419,716	28,636,569	447,634,876

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	628,041	340,861,207	2,521	14,534,349	22,162,170	378,188,288
التسهيلات الجديدة خلال السنة	586,866	198,133,310	31,180	4,887,342	2,783,542	206,422,240
التسهيلات المسددة	(33,050)	(130,834,383)	(2,521)	(2,910,806)	(1,060,103)	(134,840,863)
	1,181,857	408,160,134	31,180	16,510,885	23,885,609	449,769,665
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	6,134,316	-	(5,758,946)	(375,370)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(45,854)	(8,001,915)	45,854	8,450,750	(448,835)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(3,106,217)	-	(2,484,994)	5,591,211	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(12,005)	(808,759)	-	(1,297,979)	(16,046)	(2,134,789)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,123,998	402,377,559	77,034	15,419,716	28,636,569	447,634,876

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	2,575	2,752,419	-	195,198	19,459,555	22,409,747
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,465	837,298	307	219,599	7,451,286	8,510,955
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(1,642)	(209,480)	-	(70,692)	(1,450,713)	(1,732,527)
	3,398	3,380,237	307	344,105	25,460,128	29,188,175
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	(53,772)	-	53,772	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	62,702	-	(62,702)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(23,770)	-	404,891	13,112	394,233
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(15)	20,558	-	152,953	-	173,496
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	(246,969)	(246,969)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,383	3,385,955	307	893,019	25,226,271	29,508,935

ب) محفظة القروض العقارية	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	4,749	-	-	-	-	4,749
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	1,059,061	-	-	-	-	1,059,061
5	3,242,293	-	-	-	-	3,242,293
6	20,223,140	-	-	-	-	20,223,140
7	-	-	4,204,948	-	-	4,204,948
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	16,589	16,589
10	-	-	-	-	1,001,649	1,001,649
غير مصنف	12,103,467	184,148,903	435,805	12,473,667	9,905,972	219,067,814
المجموع	36,632,710	184,148,903	4,640,753	12,473,667	10,924,210	248,820,243

افصاح الحركة على التسهيلات :	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	39,373,426	172,381,397	1,250,908	12,133,365	10,249,390	235,388,486
التسهيلات الجديدة خلال السنة	10,922,345	34,055,055	263,197	1,281,148	513,589	47,035,334
التسهيلات المسددة	(9,870,447)	(19,475,845)	(44,000)	(1,036,972)	(2,968,144)	(33,395,408)
	40,425,324	186,960,607	1,470,105	12,377,541	7,794,835	249,028,412
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	106,968	3,495,693	(106,968)	(3,417,556)	(78,137)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,172,406)	(5,408,986)	4,172,406	5,646,821	(237,835)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(836,492)	(847,824)	(1,810,149)	3,494,465	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	272,824	(61,919)	(46,966)	(322,990)	(49,118)	(208,169)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	36,632,710	184,148,903	4,640,753	12,473,667	10,924,210	248,820,243

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	99,229	591,172	13,801	68,548	5,298,261	6,071,011
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	38,277	122,446	-	1,268	1,238,326	1,400,317
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(48,355)	(47,879)	(1,800)	(48,546)	(1,303,436)	(1,450,016)
	89,151	665,739	12,001	21,270	5,233,151	6,021,312
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(1,688)	(2,090)	1,673	2,090	15	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	932	19,725	(12,000)	(19,725)	11,068	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(742)	(8,093)	-	-	2,422	(6,413)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(4,352)	(22,076)	468	314	161,346	135,700
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	83,301	653,205	2,142	3,949	5,408,002	6,150,599

ج) التسهيلات الممنوحة للشركات	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	235,635	-	-	-	-	235,635
2	6,825,609	-	-	-	-	6,825,609
3	87,429,473	-	-	-	-	87,429,473
4	45,781,697	-	-	-	-	45,781,697
5	167,148,937	-	-	-	-	167,148,937
6	118,722,460	-	-	-	-	118,722,460
7	-	-	31,478,470	-	-	31,478,470
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	6,040,054	6,040,054
10	-	-	-	-	20,639,378	20,639,378
غير مصنف	-	1,246,622	-	-	62,210	1,308,832
المجموع	426,143,811	1,246,622	31,478,470	-	26,741,642	485,610,545

افصاح الحركة على التسهيلات :	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	395,590,304	701,146	46,220,150	3,924	17,977,080	460,492,604
التسهيلات الجديدة خلال السنة	153,586,719	986,965	5,536,635	-	6,718,662	166,828,981
التسهيلات المسددة	(117,957,420)	(441,489)	(24,522,821)	(3,924)	(4,218,564)	(147,144,218)
	431,219,603	1,246,622	27,233,964	-	20,477,178	480,177,367
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,771,281	-	(6,771,281)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,698,942)	-	10,699,330	-	(388)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,747,776)	-	(516,923)	-	6,264,699	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	4,599,645	-	833,380	-	153	5,433,178
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	426,143,811	1,246,622	31,478,470	-	26,741,642	485,610,545

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
اجمالي الرصيد كما في بداية السنة المعدل	523,808	7,064	23,230,708	65,057	16,498,424	40,325,061
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	143,630	5,103	140,184	129,841	797,088	1,215,846
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(71,546)	(116)	(8,413,763)	(65,057)	(716,210)	(9,266,692)
	595,892	12,051	14,957,129	129,841	16,579,302	32,274,215
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(59,893)	-	42,005	-	17,888	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	104,064	-	(333,597)	-	229,533	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(86,135)	-	(1,189)	-	7,583,610	7,496,286
التغيرات الناتجة عن تعديلات	127,745	(1,214)	-	-	-	126,531
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	(24,542)	(24,542)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	681,673	10,837	14,664,348	129,841	24,385,791	39,872,490

د) التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	3,461,303	-	-	-	-	3,461,303
2	-	-	-	-	-	-
3	41,127	-	-	-	-	41,127
4	1,822,271	-	-	-	-	1,822,271
5	65,873,050	-	-	-	-	65,873,050
6	150,472,107	-	-	-	-	150,472,107
7	-	-	7,639,495	-	-	7,639,495
8	-	-	-	-	1,111,671	1,111,671
9	-	-	-	-	240,252	240,252
10	-	-	-	-	23,531,817	23,531,817
غير مصنف	-	3,518,217	-	82,542	564,807	4,165,566
المجموع	221,669,858	3,518,217	7,639,495	82,542	25,448,547	258,358,659

افصاح الحركة على التسهيلات :	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	197,972,993	4,309,591	12,562,977	298,889	26,316,783	241,461,233
التسهيلات الجديدة خلال السنة	55,655,193	2,264,868	1,140,213	19,774	1,316,732	60,396,780
التسهيلات المسددة	(31,093,679)	(3,058,699)	(4,370,542)	(162,599)	(3,854,671)	(42,540,190)
	222,534,507	3,515,760	9,332,648	156,064	23,778,844	259,317,823
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,170,819	91,590	(4,170,819)	(91,590)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,133,327)	(45,599)	3,135,089	45,599	(1,762)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,227,914)	(32,946)	(425,813)	-	1,686,673	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(674,227)	(10,588)	(231,610)	(27,531)	(15,208)	(959,164)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	221,669,858	3,518,217	7,639,495	82,542	25,448,547	258,358,659

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	435,373	32,097	185,555	6,829	21,623,006	22,282,860
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	159,528	13,191	467	87,734	793,899	1,054,819
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(38,965)	(3,970)	(118,558)	(5,121)	(3,349,830)	(3,516,444)
	555,936	41,318	67,464	89,442	19,067,075	19,821,235
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(4,483)	(234)	1,254	234	3,229	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	62,219	1,402	(66,997)	(1,402)	4,778	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(49,993)	(674)	4,026	(77)	1,382,465	1,335,747
التغيرات الناتجة عن تعديلات	208,765	(5,567)	-	(49)	-	203,149
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	(92,101)	(92,101)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	772,444	36,245	5,747	88,148	20,365,446	21,268,030

هـ) التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	90,306,615	-	-	-	-	90,306,615
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-
6	44,387,832	-	-	-	-	44,387,832
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-	-	-
المجموع	134,694,447	-	-	-	-	134,694,447

افصاح الحركة على التسهيلات:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	229,352,737	-	-	-	-	229,352,737
التسهيلات الجديدة خلال السنة	32,806,615	-	-	-	-	32,806,615
التسهيلات المسددة	(127,464,905)	-	-	-	-	(127,464,905)
	134,694,447	-	-	-	-	134,694,447
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	134,694,447	-	-	-	-	134,694,447

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	226,904	-	-	-	-	226,904
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال الفترة	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(22,314)	-	-	-	-	(22,314)
	204,590	-	-	-	-	204,590
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية الفترة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	204,590	-	-	-	-	204,590

الفوائد المعلقــة	31 كانـــــــــــــــون الاول 2018				
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	الافـــــراد	القـــروض العقـاريـــة	الشركـــــات		الاجمـــــالي
			الشـــركـــات الكبـــرى	الصغيـــرة والمتـوسطة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,444,746	747,953	2,577,038	2,098,944	7,868,681
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	404,140	430,950	600,999	405,964	1,842,053
ينـــزل: الفوائد المحولة للايرادات	(242,144)	(212,326)	(90,593)	(291,204)	(836,267)
تحويلات	(651,314)	-	(801,247)	1,452,561	-
الرصيد في نهاية السنة	1,955,428	966,577	2,286,197	3,666,265	8,874,467

	31 كانـــــــــــــــون الاول 2017				
	الافـــــراد	القـــروض العقـاريـــة	الشركـــــات		الاجمـــــالي
			الشـــركـــات الكبـــرى	الصغيـــرة والمتـوسطة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,526,228	524,594	2,304,247	1,623,509	6,978,578
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	499,700	372,198	429,842	639,862	1,941,602
ينـــزل: الفوائد المحولة للايرادات	(433,662)	(148,839)	(157,051)	(164,427)	(903,979)
ينـــزل: الفوائد التي تم شطبها نتيجة تسويات	(147,520)	-	-	-	(147,520)
الرصيد في نهاية السنة	2,444,746	747,953	2,577,038	2,098,944	7,868,681

توزع التسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب القطاع الجغرافي والقطاع الاقتصادي كما يلي:	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	8,856,920	9,011,477	-	-	8,856,920	9,011,477
صناعة	158,371,449	163,799,838	81,321,784	239,693,233	239,693,233	163,799,838
تجارة	275,659,169	299,453,758	49,965,986	325,625,155	325,625,155	299,453,758
عقارات	214,270,294	203,963,583	5,144,253	219,414,547	219,414,547	203,963,583
انشاءات	80,290,618	43,168,270	577,387	80,868,005	80,868,005	43,168,270
زراعة	10,378,772	19,607,378	9,222,819	19,601,591	19,601,591	19,607,378
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	101,654,011	175,163,205	17,398,640	119,052,651	119,052,651	175,163,205
أسهم	8,750,746	10,038,543	-	8,750,746	8,750,746	10,038,543
افراد	347,891,807	388,023,177	70,669,668	418,561,475	418,561,475	388,023,177
حكومة وقطاع عام	90,306,615	229,352,737	44,387,832	134,694,447	134,694,447	229,352,737
المجموع	1,296,430,401	1,541,581,966	278,688,369	1,575,118,770	1,575,118,770	1,541,581,966

10. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2018	2017
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات واسناد قرض شركات وبنوك	47,813,637	35,151,182
سندات حكومة خارجية	5,633,346	2,137,169
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	175,650,528	184,384,070
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات واسناد قرض شركات	28,192,320	35,192,320
اذونات حكومات خارجية	153,185	-
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	28,345,505	35,192,320
مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	203,996,033	219,576,390
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(600,349)	-
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	203,395,684	219,576,390

- تحليل السندات والأذونات:	31 كانون الأول	
	2018	2017
	دينار	دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	195,430,823	216,002,472
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	8,565,210	3,573,918
المجموع	203,996,033	219,576,390

تم خلال العام 2017 بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بقيمة إسمية 21,979,000 دينار نتيجة لانخفاض التصنيف الائتماني لغالبية تلك الموجودات وقد نتج عن العملية أرباح بمبلغ 87,724 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017,

توزعت أدوات الدين بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي كما في 31 كانون الأول 2018 كما يلي:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
1	122,203,546	-	-	-	-	122,203,546
2	5,673,334	-	-	-	-	5,673,334
3	16,421,330	-	-	-	-	16,421,330
4	23,742,757	-	-	-	-	23,742,757
5	14,525,549	-	-	-	-	14,525,549
6	3,652,150	-	-	-	-	3,652,150
7	-	-	17,777,367	-	-	17,777,367
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**186,218,666**	**-**	**17,777,367**	**-**	**-**	**203,996,033**

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على النحو الآتي:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	219,576,390	-	-	-	-	219,576,390
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	42,938,819	-	-	-	-	42,938,819
الإستثمارات المستحقة	(58,476,138)	-	-	-	-	(58,476,138)
	204,039,071	-	-	-	-	204,039,071
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(17,820,405)	-	17,820,405	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	(43,038)	-	-	(43,038)
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**186,218,666**	**-**	**17,777,367**	**-**	**-**	**203,996,033**

إن ملخص الحركة على مخصص تدني الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي كما يلي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
رصيد بداية السنة بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	74,293	-	-	74,293
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	60,169	-	-	60,169
المسترد من خسارة التدني على الإستثمارات المستحقة	(4,459)	-	-	(4,459)
	130,003	-	-	130,003
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,207)	6,207	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	470,346	-	470,346
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**123,796**	**476,553**	**-**	**600,349**

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

	لغاية شهر	أكثر من شهر الى 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2018	5,673,334	25,145,321	15,050,437	3,573,513	83,206,715	71,346,713	203,996,033
31 كانون الأول 2017	-	17,000,095	2,141,421	39,280,656	102,938,133	58,216,085	219,576,390

١١. ممتلكات ومعدّات- بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	أراضي	مباني	معدّات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات وديكورات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2018							
التكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	4,749,927	13,849,927	20,569,386	892,918	11,956,635	20,572,804	72,001,017
الإضافات	-	682,302	2,117,958	16,096	678,882	2,028,331	5,523,569
(الاستبعادات)	-	-	(679,395)	-	(280,050)	(1,240,454)	(2,199,899)
فروقات عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	4,749,927	14,532,229	22,007,949	909,014	12,355,467	21,360,681	75,324,687
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,263,580	15,427,229	380,780	7,834,029	16,594,741	46,500,359
استهلاك السنة	-	253,738	1,479,214	94,503	1,025,582	1,403,614	4,256,651
(الاستبعادات)	-	-	(647,770)	-	(242,941)	(1,134,559)	(2,025,270)
فروقات عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-
استهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,517,318	16,258,673	475,283	8,616,670	16,863,796	48,731,740
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,749,927	8,014,911	5,749,276	433,731	3,738,797	4,496,885	26,592,947
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	2,393	4,894,432	-	1,371,160	1,483,088	7,751,073
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,749,927	8,017,304	10,643,708	433,731	5,109,957	5,979,973	34,344,020
2017							
التكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	3,671,477	13,483,963	20,042,356	1,026,495	10,802,396	19,372,663	68,399,350
الإضافات	462,871	92,869	1,250,321	249,583	2,147,663	1,301,737	5,505,044
(الاستبعادات)	-	-	(801,555)	(386,896)	(1,019,454)	(185,077)	(2,392,982)
فروقات عملات أجنبية	24,999	273,095	78,264	3,736	26,030	83,481	489,605
الرصيد في نهاية السنة	4,159,347	13,849,927	20,569,386	892,918	11,956,635	20,572,804	72,001,017
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,015,986	14,751,951	641,180	7,855,568	15,341,641	44,606,326
استهلاك السنة	-	215,190	1,390,072	79,361	964,300	1,334,028	3,982,951
(الاستبعادات)	-	-	(765,321)	(343,422)	(1,005,622)	(149,993)	(2,264,358)
فروقات عملات أجنبية	-	32,404	50,527	3,661	19,783	69,065	175,440
استهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,263,580	15,427,229	380,780	7,834,029	16,594,741	46,500,359
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,159,347	7,586,347	5,142,157	512,138	4,122,606	3,978,063	25,500,658
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	1,298,106	601,954	-	207,905	4,321,610	6,429,575
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,159,347	8,884,453	5,744,111	512,138	4,330,511	8,299,673	31,930,233

* تبلغ قيمة التزامات الشراء المتبقية على الممتلكات ومعدات المستبعدة بالكامل 1,731.328 دينار (مع 2018 سيتم تسديدها فقط للوفاء بالتعاقد على شراء حق الموجودات).
- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 31.601.660 دينار (مع 2018 (29.833.847 دينار (مع 2017).

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون هالكة:	عقـــــــارات مستملكـــــــة	
	2018	2017
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	54,781,771	41,511,299
إضافات	5,640,794	14,968,144
استبعادات	(431,238)	(1,697,672)
رصيد نهاية السنة	59,991,327	54,781,771
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(9,927,792)	(9,731,163)
رصيد نهاية السنة	50,063,535	45,050,608

- بموجب قانون البنوك الأردني , يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها , وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين كحد أقصى, هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الاردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014, قام البنك وإعتباراً من بداية العام 2015 بدء البنك بإحتساب مخصص تدريجي للعقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات إستناداً لذلك التعميم ولتعميم البنك المركزي الأردني رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017, علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين اول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017 حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019.

** تشمل الإضافات خلال الفترة عقارات مستملكة لقاء ديون تم تسويتها مع أحد العملاء بمبلغ 3.1 مليون دينار مسجلة بموجب وكالات غير قابلة للعزل مثبتة لدى دائرة الأراضي والمساحة ولدى البنك الوثائق و المستندات التي تؤكد وتفيد بأن ملكية هذه الأراضي و عائداتها هي لصالحه , و ذلك تلبية لإتفاقية التسوية الموقعة بين الطرفين التي تعطي المدين حق إسترجاع هذه العقارات ضمن فترة زمنية محددة و دون كلف إضافية.

** إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك كما يلي:	2018	2017
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	9,731,163	6,805,743
إضافـــات	196,629	2,925,420
رصيد نهاية السنة	9,927,792	9,731,163

14. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	31 كانون الأول 2018			31 كانون الاول 2017		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	9,429,939	9,429,939	-	16,109,902	16,109,902
ودائع لاجل تستحق خلال 3 شهور	-	4,875,021	4,875,021	-	27,254,300	27,254,300
ودائع لاجل تستحق من 3 - 6 شهور	-	-	-	-	1,063,500	1,063,500
ودائع لاجل تستحق من 6 - 9 شهور	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 9 - 12 شهر	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل يزيد إستحقاقها عن سنة	70,000,000	60,937,867	130,937,867	-	20,468,493	20,468,493
المجموع	70,000,000	75,242,827	145,242,827	-	64,896,195	64,896,195

15. ودائع عملاء

البيان	31 كانون الأول 2018			31 كانون الأول 2017		
	أفراد	شركات كبرى	المجموع	أفراد	شركات كبرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	308,314,659	147,922,939	553,280,592	359,179,245	59,273,278	509,371,762
ودائع التوفير	731,787,872	1,759,724	744,957,336	728,405,946	4,136,458	747,232,410
ودائع لاجل وبإخطار	254,608,734	89,293,564	404,139,107	261,365,266	123,126,021	498,228,333
شهادات إيداع	156,026,951	4,382,080	165,415,451	85,987,776	1,157,675	90,968,251
المجمـــوع	1,450,738,216	243,358,307	1,867,792,486	1,434,938,233	187,693,432	1,845,800,756

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 28,539,472 دينار أي ما نسبته 1/53% من اجمالي الودائع للسنة (90,414,825 دينار أي ما نسبته 4/9% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 627,781,302 دينار أي ما نسبته 61/33% من اجمالي الودائع للسنة (675,443,252 دينار أي ما نسبته 59/36% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 16,128,531 دينار أي ما نسبته 86/0% من اجمالي الودائع للسنة (14,245,341 دينار أي ما نسبته 77/0% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 88,913,192 دينار للسنة (82,220,824 دينار في السنة السابقة).

16. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2018	2017
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	97,690,528	106,152,279
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	19,578,389	43,204,414
المجموع	117,268,917	149,356,693

17. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,073,409	514,366	(683,010)	-	3,904,765
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	676,564	432,570	(76,564)	-	1,032,570
مخصصات متنوعة	256,792	113	-	-	256,905
	5,006,765	947,049	(759,574)	-	5,194,240
2017					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,186,235	411,600	(524,426)	-	4,073,409
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	626,714	53,877	(4,027)	-	676,564
مخصصات متنوعة	203,043	20,561	(5,483)	38,671	256,792
المجموع	5,015,992	486,038	(533,936)	38,671	5,006,765

18. ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2018	2017
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	19,602,158	16,872,706
ضريبة الدخل المدفوعة	(21,816,266)	(21,876,847)
ضريبة الدخل المستحقة	24,192,793	24,606,299
رصيد نهاية السنة	**21,978,685**	**19,602,158**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد ما يلي:

	2018	2017
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	19,978,599	24,606,299
ضريبة دخل سنوات سابقة	1,378,746	-
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – اضافة	(3,253,263)	(2,840,086)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	3,610,427	207,689
المجموع	21,714,509	21,973,902

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في بنود قائمة الدخل الشامل الموحد ما يلي:

	2018	2017
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة	4,214,194	-
المجموع	4,214,194	-

تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 35% , علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي سوريا (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 24%.

تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2013 والعام 2015, كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2014 و2016 و2017 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد, علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2014 بمبلغ 2.9 مليون دينار والتي قد تم الإعتراض عليها حسب الأصول, وقام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص وما زالت في مرحلة البداية, هذا وبرأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.

تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2017 كما قام البنك بتخصيص مبلغ 2.1 مليون دينار لمواجهة الإلتزامات الضريبية عن نتائج أعمال البنك للعام 2018 (0,9 دينار لضريبة الدخل 1,2 مليون دينار لضريبة القيمة المضافة), وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.

تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2015, كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام 2016 و2017 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد , وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.

قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2015, كما قامت بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2016 و2017 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.

تم احتساب الضريبة المستحقة للبنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

ب - موجودات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

الحسابات المشمولة	2018						2017
موجودات ضريبية مؤجلة	رصيد بداية السنة	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	رصيد بداية السنة المعدل	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص ديون غير عامله	22,533,348	-	22,533,348	8,050,000	-	14,483,348	5,503,672	7,886,672
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	3,706,037	-	3,706,037	183,440	-	3,522,597	1,016,154	1,068,355
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,073,409	-	4,073,409	683,010	514,366	3,904,765	1,129,221	1,187,361
فوائد معلقة	998,113	-	998,113	96,870	-	901,243	226,469	254,360
مخصص القضايا المقامة على البنك	676,564	-	676,564	76,564	432,570	1,032,570	373,962	225,624
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	9,731,163	-	9,731,163	-	196,629	9,927,792	3,531,592	3,243,455
تدني موجودات متوفرة للبيع	62,831	-	62,831	-	-	62,831	23,876	21,991
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	-	-	-	-	1,488,560	1,488,560	565,653	-
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	12,379,866	12,379,866	15,211	2,845,237	15,209,892	5,635,812	-
مخصصات أخرى	3,183,603	-	3,183,603	888,262	-	2,295,341	573,835	795,901
	44,965,068	12,379,866	57,344,934	9,993,357	5,477,362	52,828,939	18,580,246	14,683,719

ج - مطلوبات ضريبية مؤجلة

احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	34,605,578	34,605,578	3,296,665	-

قام البنك بتغير التقديرات المحاسبية المتعلقة بإحتساب المطلوبات الضريبية المؤجلة على الأرباح المتحققة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل خلال الربع الأول من العام 2018 استناداً لقرار محكمة التمييز الصادر بتاريخ 6 شباط 2018.

- ان الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:	موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة	
	2018	2017	2018	2017
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	14,683,719	11,926,470	-	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	4,253,691	-	-	-
رصيد بداية السنة المعدل	18,937,410	11,962,470	-	-
أثر تعديل قانون ضريبة الدخل في الأردن	1,249,475	-	-	-
المضاف خلال السنة	2,003,788	2,840,086	3,296,665	-
المطفئ خلال السنة	(3,610,427)	(207,689)	-	-
فرق عملات أجنبية	-	124,852	-	-
رصيد نهاية السنة	18,580,246	14,683,719	3,296,665	-

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة وهي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.
* تم خلال نهاية العام 2018 إقرار قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) لسنة 2018, وعليه تم تعديل الموجودات والمطلوبات الضريبية لتتوافق مع النسب الضريبية الجديدة كون البنك سيستفيد من هذه الموجودات والمطلوبات في السنوات اللاحقة ووفقا لنسبة الضريبة الجديدة والبالغة 38%.

ج - فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:	2018	2017
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	62,958,932	67,583,363
أرباح غير خاضعة للضريبة	(20,570,736)	(6,898,739)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	23,653,818	11,281,313
الربح الضريبي	66,042,014	71,965,937
نسبة ضريبة الدخل	36,6%	%34,2
المجموع	24,192,793	24,606,299

19. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	المبلغ	عدد الأقساط: الكلية	عدد الأقساط: المتبقية	دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض
31 كانون الاول 2018	دينار					
اقتراض من البنك المركزي الأردني	4,557,811	725	611	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	2,25%-1%
المجموع*	**4,557,811**					
31 كانون الاول 2017	دينار					
اقتراض من البنك المركزي الأردني	2,437,716	293	261	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	2,25%-1%
المجموع*	**2,437,716**					

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 3% الى 5,25%.
- إن الإقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2018 و2017.

20. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	7,379,940	5,079,792
شيكات مقبولة الدفع	5,598,178	6,315,946
أمانات وذمم مؤقتة	5,658,133	17,814,290
أرباح مساهمين غير موزعة	2,444,968	2,361,085
تأمينات صناديق حديدية	174,124	173,945
تأمينات عقارات مباعة	140,200	289,250
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**	7,598,485	-
مطلوبات أخرى*	7,297,504	6,662,165
المجموع	36,291,532	38,696,473

*إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2017
	دينار	دينار
أمانات الضمان الاجتماعي	285,413	277,056
أمانات ضريبة الدخل	318,262	322,528
مصروفات مستحقة	4,740,394	4,947,970
حوالات واردة	245,236	294,037
حوالات صادرة	-	12,953
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	1,653,199	752,621
المجموع	7,297,504	6,662,165

هذا وتوزعت بنود خارج المركز المالي وفقاً للمراحل الإئتمانية بشكل تجميعي كما يلي:

البند	المجموع: مستوى إفرادي	المجموع: مستوى تجميعي	المرحلة الأولى: مستوى إفرادي	المرحلة الأولى: مستوى تجميعي	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	651,983,786	141,250,360	42,172,143	15,698,076	724,849,489	9,755,293	724,849,489
التعرضات الجديدة خلال السنة	(247,941,772)	24,691,414	(10,141,536)	1,712,501	165,982,646	-	165,982,646
التعرضات المستحقة	247,941,772	(24,691,414)	10,141,536	(1,712,501)	(263,218,733)	(297,460)	(263,218,733)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	11,447,006	(1,712,501)	159,757	-	-	(2,264)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,447,006)	1,712,501	(232,740)	159,757	(64,798)	232,797	11,511,747
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	678,613	-	-	-	885,191	(206,578)	11,511,747
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة	(2,298,429)	141,250,360	(364,399)	15,698,076	(2,760,646)	5,251	(101,568)
مراحل أخرى أقوم بتغيير حركتها	-	-	-	-	-	-	-
التعرضات التي تم شطبها	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	532,580,827	336,561	47,291,301	34,362,854	624,852,756	10,281,213	47,291,301

كما توزع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما يلي :

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	734,551	346,187	186,332	6,108	5,251,263	6,524,441
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	471,751	135,459	480,901	2,567	530,201	1,620,879
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(271,442)	(79,322)	(130,115)	(4,419)	(476,956)	(962,254)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(6,989)	(419)	923	419	6,066	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	394	1,574	(406)	(1,574)	12	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	1,526	-	(1,526)	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	14,623	(276)	2,277	(7)	333,881	350,498
التغيرات الناتجة عن تعديلات	67,624	(2,567)	-	(136)	-	64,921
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,010,512	400,636	541,438	2,958	5,642,941	7,598,485

هذا وتوزعت التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وفقا للمراحل الإئتمانية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2018 على مستوى المنتج كما يلي:

أ) الاعتمادات

البند	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	15,973,907	-	-	-	-	15,973,907
5	29,744,844	-	-	-	-	29,744,844
6	12,732,817	-	-	-	-	12,732,817
7	-	-	6,667,657	-	-	6,667,657
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	58,451,568	-	6,667,657	-	-	65,119,225

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	93,945,557	-	3,524,289	-	-	97,469,846
التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,369,155	-	3,393,601	-	-	6,762,756
التسهيلات المسددة	(38,791,902)	-	(250,358)	-	-	(39,042,260)
	58,522,810	-	6,667,532	-	-	65,190,342
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(125)	-	125	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(71,117)	-	-	-	-	(71,117)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	58,451,568	-	6,667,657	-	-	65,119,225

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	28,589	-	6,427	-	-	35,016
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	27,278	-	32,044	-	-	59,322
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(1,866)	-	(16)	-	-	(1,882)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(21)	-	21	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	(21)	-	-	(21)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	923	-	-	-	-	923
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	54,903	-	38,455	-	-	93,358

ب) القبولات	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	659,318	-	-	-	-	659,318
5	30,422,413	-	-	-	-	30,422,413
6	8,935,981	-	-	-	-	8,935,981
7	-	-	276,412	-	-	276,412
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	40,017,712	-	276,412	-	-	40,294,124

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:						
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	52,349,699	-	265,367	-	-	52,615,066
التسهيلات الجديدة خلال السنة	18,065,999	-	132,317	-	-	18,198,316
التسهيلات المسددة	(30,385,472)	-	(111,855)	-	-	(30,497,327)
	40,030,226	-	285,829	-	-	40,316,055
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	35,450	-	(35,450)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(49,719)	-	49,719	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	1,755	-	(23,686)	-	-	(21,931)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-		-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-		-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	40,017,712	-	276,412	-	-	40,294,124

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	96,657	-	3,047	-	-	99,704
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	25,484	-	905	-	-	26,389
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(75,590)	-	(564)	-	-	(76,154)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(181)	-	181	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	109	-	(109)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(31)	-	432	-	-	401
التغيرات الناتجة عن تعديلات	8,565	-	-	-	-	8,565
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	55,013	-	3,892	-	-	58,905

ج) الكفالات	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى تجميعي	
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	41,840	-	-	-	-	41,840
2	138,500	-	-	-	-	138,500
3	3,033,834	-	-	-	-	3,033,834
4	39,404,731	-	-	-	-	39,404,731
5	28,049,699	-	-	-	-	28,049,699
6	50,070,222	-	-	-	-	50,070,222
7	-	-	1,199,952	-	-	1,199,952
8	-	-	-	-	617,074	617,074
9	-	-	-	-	135,990	135,990
10	-	-	-	-	9,528,149	9,528,149
المجموع	120,738,826	-	1,199,952	-	10,281,213	132,219,991

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	122,489,102	-	1,603,768	-	9,755,293	133,848,163
التسهيلات الجديدة خلال السنة	18,718,650	-	236,822	-	-	18,955,472
التسهيلات المسددة	(19,482,348)	-	(553,701)	-	(297,460)	(20,333,509)
	121,725,404	-	1,286,889	-	9,457,833	132,470,126
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	341,148	-	(341,148)	-		-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(381,708)	-	446,449	-	(64,741)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(678,613)	-	(206,578)	-	885,191	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(267,405)	-	14,340	-	2,930	(250,135)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	120,738,826	-	1,199,952	-	10,281,213	132,219,991

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	46,865	-	1,835	-	5,251,263	5,299,963
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	124,361	-	6,554	-	530,201	661,116
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(4,632)	-	(163)	-	(476,956)	(481,751)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(5,183)	-	239	-	4,944	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	213	-	(225)	-	12	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	1,526	-	(1,526)	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	14,712	-	403	-	335,003	350,118
التغيرات الناتجة عن تعديلات	53,991	-	-	-	-	53,991
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	230,327	-	10,169	-	5,642,941	5,883,437

د) السقوف غير المستغلة

	كما في 31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية			
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثالثة	الإجمالي
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	406,156	-	-	-	-	406,156
2	-	-	-	-	-	-
3	18,798,895	-	-	-	-	18,798,895
4	54,246,165	-	-	-	-	54,246,165
5	123,859,138	-	-	-	-	123,859,138
6	114,123,356	-	-	-	-	114,123,356
7	-	-	25,882,272	336,561	-	26,218,833
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
غير مصنفة	1,939,011	47,291,301	336,561	-	-	49,566,873
المجموع	313,372,721	47,291,301	26,218,833	336,561	-	387,219,416

افصاح الحركة على السقوف غير المستغلة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية			
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المرحلة الثالثة	الإجمالي
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	383,199,428	42,172,143	15,111,845	432,998	-	440,916,414
التسهيلات الجديدة خلال السنة	101,096,556	15,698,076	5,180,693	90,777	-	122,066,102
التسهيلات المسددة	(159,282,050)	(10,141,536)	(3,661,034)	(261,017)	-	(173,345,637)
	325,013,934	47,728,683	16,631,504	262,758	-	389,636,879
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,335,903	159,757	(1,335,903)	(157,493)	(2,264)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,015,454)	(232,740)	11,015,454	232,797	(57)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,961,662)	(364,399)	(92,222)	(1,501)	2,321	(2,417,463)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	313,372,721	47,291,301	26,218,833	336,561	-	387,219,416

الافصاح الحركة الحاصلة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المجموع	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المجموع	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المجموع	
الرصيد في بداية السنة	562,440	346,187	1,089,758	-	6,108	175,023	874,052	2,567	441,398	135,459	1,562,785
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	294,628	(79,322)	(402,467)	-	(4,419)	(129,372)	(402,467)	-	-	-	-
الرصيد المعدل في بداية السنة	(189,354)	135,459	874,052	-	2,567	441,398	874,052	-	-	-	1,562,785
التغير خلال السنة											
ما تم رصده إلى المرحلة الأولى	(1,604)	(419)	-	1,122	419	482	-	-	-	-	-
ما تم رصده إلى المرحلة الثانية	72	1,574	-	-	(1,574)	(72)	-	-	-	-	-
ما تم رصده إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على التصنيف نتيجة تعديلات التعرضات خلال السنة	4,145	(2,567)	1,442	-	(136)	-	1,442	-	-	-	1,442
المبالغ المشطوبة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المبالغ المستردة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المخصص المحمل على السنة	670,327	400,912	487,459	2,965	(4,419)	1,574	1,122	419	482	(419)	1,122
يضاف: تسوية بسعر الصرف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	670,327	400,912	487,459	2,965	(4,419)	1,574	1,122	419	482	(419)	1,122

21. رأس المال المكتتب به

يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2018 و2017,

يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

22. الاحتياطيات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة , يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة الى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى.

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	87,947,294	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	2,258,450	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,039	متطلبات السلطات الرقابية

23. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سوريا) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2018 دينار	2017 دينار
رصيد في بداية السنة	(12,256,254)	(12,401,835)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	-	145,581
الرصيد في نهاية السنة	(12,256,254)	(12,256,254)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطع البنيوي للإستثمار في رأس مال بنك الأردن – سوريا للأعوام 2018 و2017,

24. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018 دينار	2017 دينار
الرصيد في بداية السنة	81,288,341	63,565,588
(خسائر) أرباح غير متحققة	(11,979,820)	17,722,753
(خسائر) أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع	(39,343,840)	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(3,296,665)	-
الرصيد في نهاية السنة*	**26,668,016**	**81,288,341**

* يظهر إحتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة المؤجلة و البالغة 3,296,665 دينار.

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

25. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018 دينار	2017 دينار
الرصيد في بداية السنة	64,446,126	63,926,237
الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	(11,595,842)	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الموجودات الضريبية المؤجلة	4,253,691	-
الرصيد بداية السنة المعدل	57,103,975	63,926,237
أرباح موزعة على المساهمين	(36,000,000)	(36,000,000)
أرباح السنة	41,527,540	46,795,537
المحول من (الى) الاحتياطيات	3,581,181	(9,783,481)
الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	35,077,036	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(492,167)
الرصيد في نهاية السنة	**101,289,732**	**64,446,126**

- يشمل رصيد الارباح المدورة 18,580,246 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2018 (14,683,719 دينار كما في 31 كانون الاول 2017) ,

- ليشمل رصيد الأرباح المدورة 3,302,537 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9) , وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه , كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لاي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018,

26. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة خلال العام 2019 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار عن العام 2018 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين (في حين تم خلال 2018 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من راس المال وبمبلغ 36 مليون دينار وفقا لقرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 نيسان 2018) ,

27. الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018 دينـــــار	2017 دينـــــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
للافراد (التجزئة):	43,674,550	36,208,858
حسابات جارية مدينة	1,401,145	1,318,994
قروض وكمبيالات	38,581,909	32,240,938
بطاقات الائتمان	3,691,496	2,648,926
القروض العقارية	**19,142,570**	**17,310,483**
الشركات:	**53,160,940**	**46,339,863**
الشركات الكبرى:	34,216,166	30,423,105
حسابات جارية مدينة	4,927,052	5,705,555
قروض وكمبيالات	29,289,114	24,717,550
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	18,944,774	15,916,758
حسابات جارية مدينة	4,064,077	3,410,265
قروض وكمبيالات	14,880,697	12,506,493
الحكومة والقطاع العام	**10,501,155**	**10,433,905**
البنود الأخرى:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,008,608	1,724,849
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	11,239,472	9,456,054
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	9,083,378	8,387,224
المجمـــوع	**147,810,673**	**129,861,236**

28. الفوائـد المدينـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018 دينـــــار	2017 دينـــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	3,381,364	1,388,386
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	48,849	499,248
ودائع توفير	4,017,155	1,901,997
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	18,088,044	15,530,072
شهادات إيداع	5,941,725	2,811,574
أموال مقترضة	48,188	68,714
تأمينات نقدية	1,575,377	1,215,514
رسوم ضمان الودائع	3,971,428	3,503,507
المجمـــوع	**37,072,130**	**26,919,012**

29. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018	2017
	دينار	دينار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,328,169	5,381,011
عمولات تسهيلات غير مباشرة	3,705,590	5,071,054
عمولات أخرى	16,007,310	14,174,321
المجموع	**25,041,069**	**24,626,386**
ينزل : عمولات مدينة	444,051	366,718
صافي ايرادات العمولات	**24,597,018**	**24,259,668**

30. أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018	2017
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول/ التعامل	281,095	452,467
ناتجة عن التقييم	2,165,919	2,307,543
المجموع	**2,447,014**	**2,760,010**

31. (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

العـــام 2018	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	3,847	(17,109)	8,592	(4,670)
المجموع	**3,847**	**(17,109)**	**8,592**	**(4,670)**

العـــام 2017	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	(8,732)	12,949	4,217
المجموع	**-**	**(8,732)**	**12,949**	**4,217**

32. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018	2017
	دينار	دينار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	1,610,139	15,247,317
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	740,340	1,251,773
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	597,941	552,276
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	212,277	505,978
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	11,626	204,110
فوائد معلقة معادة للإيرادات	836,267	903,979
(خسائر) تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	(1,488,560)	-
ايرادات أخرى	920,384	1,661,956
المجموع	**3,440,414**	**20,327,389**

33. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018	2017
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	27,983,983	26,781,918
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,308,215	2,221,077
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,670,592	1,651,824
نفقات طبية	1,614,458	1,555,588
تدريب الموظفين	948,498	619,331
مياومات سفر وتنقلات	888,986	646,220
تأمين حياة	85,347	97,030
المجموع	**35,500,079**	**33,572,988**

34. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018	2017
	دينار	دينار
ايجارات	4,230,069	3.389,558
قرطاسية ومطبوعات	1,092,634	955,744
بريد وهاتف وسويفت	1,634,606	1,633,516
أنظمة و صيانة وتصليحات وتنظيفات	4,295,374	3,553,662
رسوم ورخص وضرائب	3,682,945	3,050,321
اعلانات واشتراكات	6,062,016	4,958,617
رسوم تأمين	2,466,019	2,156,311
انارة وتدفئة	1,806,266	2,218,021
تبرعات واعانات	668,663	689,897
ضيافة	452,041	322,817
أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات	1,627,866	1,369,315
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	1,307,629	653,350
المجموع	**29,381,128**	**25,006,129**

35. خصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداء من 1 كانون الثاني 2018 والذي تطلب من البنك احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية وكما ورد في الايضاح رقم (2) وفيما يلي تفاصيل هذا البند:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2018	2017
	دينار	دينار
خسائر ائتمانية متوقعة على النقد لدى بنوك مركزية	(6,830)	-
خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	(13,657)	-
خسائر ائتمانية متوقعة على الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	9,848	-
خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة	6,052,673	-
خسائر ائتمانية متوقعة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	526,056	-
خسائر ائتمانية متوقعة على بنود خارج قائمة المركز المالي	1,074,044	-
المجموع	**7,642,134**	**-**

36. حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2018	2017
	دينار	دينار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	41,527,540	46,795,537
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,000,000	200,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساســي	0.208	0.234
مخفــض	0.208	0.234

37. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2018	2017
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	349,701,557	259,225,151
يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	152,122,328	265,682,212
ينزل : ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(14,304,960)	(43,364,202)
أرصدة مقيدة السحب	(4,787,088)	(4,696,301)
المجموع	**482,731,837**	**476,846,860**

38. مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :	قيمة عادلة موجبــة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	المجموع
2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	165,322	(154,721)	10,008,421	6,346,825	3,661,596	10,008,421
المجموع	**165,322**	**(154,721)**	**10,008,421**	**6,346,825**	**3,661,596**	**10,008,421**
2017	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	17,981	(196,814)	18,904,820	18,904,820	-	18,904,820
المجموع	**17,981**	**(196,814)**	**18,904,820**	**18,904,820**	**-**	**18,904,820**

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

39. المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والشركات التابعة وكبار المساهمين وأقارب أولئك الأشخاص والشركات التي يمتلكون أو يسيطرون عليها أو يمارسون عليها تأثيراً جوهرياً أو أي منشآت أخرى يكون أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا للبنك أعضاء في مجالس إدارتها أو الإدارة التنفيذية العليا فيها. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأطراف ذات العلاقة تمثل الدرجة الأولى وغير عاملة. إن جميع الإيداعات التجارية.

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:	الجهة ذات العلاقة			المجموع	
	المدراء التنفيذيين	اعضاء مجلس الادارة	الشركات التابعة*	2018	2017
بنود داخل المركز المالي:					
موجودات:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
استثمارات	-	-	45,415,294	45,415,294	45,415,294.00
أرصدة تسهيلات ائتمانية	983,071	438,632	-	57,358,589	47,647,304
أرصدة وودائع مؤسسات مصرفية	-	-	1,190,099	1,190,099	4,208,460
أرصدة التأمينات النقدية	-	-	3,982,000	3,982,000	3,982,000
مطلوبات:					
ودائع عملاء	2,630,294	942,125	7,285,439	154,351,882	110,697,713
ودائع بنوك	-	-	9,990,749	9,990,749	7,973,957
أموال مقترضة	-	-	3,716,071	3,716,071	3,523,235
بنود خارج المركز المالي:					
كفـــالات	-	300	778,000	3,807,917	4,365,843

المجمـــوع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول					
	2017	2018	أطراف أخرى	صندوق ادخار موظفي البنك	
	دينـــــار	دينـــــار	دينار	دينار	
عناصر قائمة الربح أو الخسارة:					
فوائد وعمولات دائنة	4,303,153	4,185,767	143,270,090	223,934	
فوائد وعمولات مدينة	4,494,513	3,283,460	55,341	-	

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 3.375% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأمينات نقدية مقدارها 100%) إلى 15% .
- بلغت أسعار الفوائد الدائنة بالأجنبي 6.053%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.0025% إلى 5.75%
- بلغت أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي 0.1%

* إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

- يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة, علماً ان البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:	2018	2017
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت	2,391,404	1,553,451
تنقلات وأمانة سر	18,000	48,000
المجموع	2,409,404	1,601,451

تشمل العقارات المستملكة لقاء ديون على عقارات تمت تسويتها مع احد العملاء بمبلغ 3,1 مليون دينار مسجلة بموجب وكالات غير قابلة للعزل مثبتة لدى دائرة الأراضي والمساحة ولدى البنك.

الوثائق والمستندات التي تؤكد وتفيد بأن ملكية هذه الأراضي وعائداتها هي لصالحه, وذلك تلبية لإتفاقية التسوية الموقعة بين الطرفين التي تعطي المدين حق إسترجاع هذه العقارات ضمن فترة زمنية محددة ودون كلف أضافية.

40. إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها , ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن ادائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث:
- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة.
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان, سوق, سيولة, عمليات, أمن المعلومات).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر.
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال, مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR), مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية, ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك.

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم ادارة الائتمان من خلال مـا يلـي:

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكمـا يلـي:

- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان الشركات).
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME's) (تعنى بادارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة).
- دائرة ائتمان الافراد (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للافراد) .
- دائرة مخاطر محافظ الائتمان: و التي تعنى بشكل اساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات ,SME و افراد) و دراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators و دراسة مؤشرات الاداءKey Performance Indicators و ذلك من خلال اعداد دراسات و تقاريرتعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ و المخصصات و اعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الاعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعده او في عدم التوسع فيها, كما تقوم باعداد دراسات و تقارير دورية تهتم بما يلي:
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
  - تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
  - تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات,حكومة,SME و افراد) ومقارنة نسب النمو و الربحية بأداء القطاع المصرفي.
  - تطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.
  - تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء الى عشره مستويات وفقاً لما يلـي:
    - تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي، الادارة، الوضع المالي، الخبره,,, الخ).
    - تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
    - تصنيف الضمان (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة) والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recavory Ratio بالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر Loss Given Default LGD.

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وادارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان , القطاع الاقتصادي , التوزيع الجغرافي , المحافظ الائتمانية ,,, الخ) , وتتولى ادارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

5. نظام الصلاحيات وادارة العلاقة:

يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وادارة العلاقة لمختلف انشطة الائتمان ,

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر :

يتبع بنك الاردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلـي:

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لاي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول.
- لجان متخصصه للموافقه على الائتمان .

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالاضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق انظمة الية لادارة الائتمان (Crems,E-loan).

9. دوائر متخصصه لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

10. لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر.

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها الى الادارة العليا ومجلس الادارة.

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

13. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing),

14. التقاريـر الرقابيـة :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعـة مـن الكشوفـات الرقابيـة:

- المراقبـة اليوميـة :

التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة وغيرها.

- مراقبـة جـودة وتوزيـع المحفظـة الائتمانيـة ,
- تصنيف المخاطر الائتمانية , القطاع الاقتصادي , نوع الائتمان , الضمانات, التركزات , اتجاهات جودة الاصول الائتمانية وغيرها.
- مراقبـة التعرض الائتمانـي (Total Exposure) على مستوى العميل,المنطقة الجغرافيـــة, نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, تاريخ الاستحقاق, نوع الضمان,,,,,, وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري الى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقه عن مجلس الادارة, اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع الى المدير العام أولاً بأول.

مخاطـر التشغيـــل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والانظمة الالية منذ ذلك التاريخ وتتبع اداريا الى ادارة المخاطر,

ويتولـى البنـك ادارة مخاطـر العمليـات ضمـن الاسس التاليـة:

1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالاضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر العمليات (CAREWeb).
3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك , ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.
4. تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول , يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي،.
5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile):.

تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداه لادارة المخاطر التشغيلية وتقييمها بإستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالاضافة للتأكد من كفاءة عمل الاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات اولاً باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

6. بناء قاعدة بيانات بالاخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الاخطاء ونوعيتها الى لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة ,
7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن اسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية,
8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الاداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها,
9. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الادارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.
10. تقييم اجراءات و سياسات العمل والتاكد من تحديد وتصحيح اي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية.
11. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.
12. يتم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها, يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم, وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر والامتثال.
13. يتم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها, يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم, تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر.
14. يتم تقييم المخاطر الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية بالإضافة إلى تقييم مخاطر العمليات البنكية وتقييم مخاطر اية منتجات بنكية جديدة يتم طرحها وذلك لوضع الإجراءات الرقابية الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السيولة: :

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value).
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk).
- اختبار الحساسية (Stress Testing).

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرالسيولة.
- تطبيق نظام لادارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وإمتثال النسبة للحدود الدنيا.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.

- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.
- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.
- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالميا.
- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
- مراقبة تغيرت اسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات اسعار الفوائد على مستوى كل أداه استثمارية.
- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر والامتثال/مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, و قد تأسست وحدة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل الى بيئة أكثر أماناً,

و حرصا على تعزيز أمن و حماية المعلومات, يتولى البنك ادارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الاسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات ال PCI-DSS.
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والاجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية.
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير الى لجنة ادارة المخاطر والامتثال/مجلس الادارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT5.

مخاطـر الامتثـــال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات الساريه والقوانين والانظمة المصرفية المهنيه والاخلاقيه الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الاطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال بمظلة واسعة تشمل مجموعة وحدات تم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والانظمة الالية وأنيط بها مهام ادارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التاليـة:

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة:

- اعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد ادنى) وكلما دعت الحاجة واعتمادها من قبل مجلس الادارة ومراقبة تطبيقها على ارض الواقع والتي تتضمن اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال.
- تقييم كافة سياسات واجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لاعمال البنك.
- اعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.
- مراقبة تطبيق ميثاق السلوك المهني.
- اعداد ومراقبة تطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بإدارة الامتثال.
- تزويد مجلس الادارة والادارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحده من وحدات البنك.
- رفع تقارير دورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة الامتثال/ مجلس الإدارة ولجنة المخاطر مجلس الإدارة.

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:
تم تأسيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب, كوحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب واعتمادها من قبـــل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 2007/46 والتعليمات الصادرة بمقتضاه ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع ومراجعتها بشكل دائم.
- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات المالية اليومية للعملاء.
- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن قوائم الأشخاص المحظور التعامل معهم دولياً.
- بذل العناية المعززة بخصوص التعاملات مع العملاء ذوي المخاطرالمرتفعة.
- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مخاطر عدم الامتثال لقانون ال FATCA ومكافحة ومعالجة حالات الاحتيال:
تم تأسيس وحدة التحقق المالي والضريبي/ ضمن مظلة دائرة الامتثال والتي تضم كل من قسم التحقق المالي والذي يهدف الى مكافحة ومعالجة حالات الاشتباه والاحتيال والتزوير وقسم التحقق الضريبي الذي يلبي متطلبات الامتثال الضريبي الخاصة بقانون ال FATCA وتتبع هذه الوحدة أفضل الممارسات العالمية الكفيلة بدرء أية مخاطر متعلقة باعمالها.

حيث تم رفد الوحدة بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال , وبهذا الصدد تم ما يلي:
- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالوحدة وتحديد مسؤولية كل موظف فيها.
- اعداد واعتماد سياسة مكافحة الاحتيال والفساد ومراجعتها دورياً.
- اعداد واعتماد برنامج الامتثال لمتطلبات الFATCA وسياسة التعامل مع قانون الFATCA ومراجعتها وتحديثها دورياً, وكلما ادعت الحاجة.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعكس جميع متطلبات ال FFI Agreement حيثما كان ذلك مطلوباً (تعديل إجراءات, نماذج العمل , الخ ,,,)
- التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام لإدارة متطلبات ال, FATCA.
- لتأهيل والتدريب المستمر لكافة موظفي البنك بما يلبي متطلبات الوحدة فيما يتعلق بالتعامل مع قانون الFATCA ومتطلبات قسم التحقق المالي.
- تتولى لجنة الامتثال /مجلس الإدارة مسؤولية الاشراف على حالات الاحتيال والتزوير والاشتباه من خلال متابعة التقارير الدورية التي ترفع للجنة.
- ترفع الوحدة تقارير دورية بخصوص الامتثال لمتطلبات الFATCA بشكل دوري للجنة الامتثال /مجلس الإدارة ولجنة المخاطر/ مجلس الإدارة.

إدارة ومعالجة شكاوي العملاء:
واستناداً الى تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لادارة ومعالجة شكاوي العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال ,هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوي العملاء ضمن الأسس التالية:
- إعداد ألية لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها حسب الأصول.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها حسب الأصول.
- أعداد سياسة التعامل مع شكاوي العملاء واعتمادها حسب الأصول استناداً الى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1 تاريخ 2017/8/28 والصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوي العملاء.

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):
أولاً: الإفصاحات الوصفية
بتاريخ 24 تموز 2014 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات وسيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وسيكون الزامياً في التطبيق الفعلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 ويتضمن المعيار ما يلي:
- التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هذا وقد جاء المعيار استجابة لنتائج الدروس المأخوذة من الازمة المالية العالمية, حيث اتضح ان أحد اسباب امتداد الازمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون, إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها, اما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بناء على التوقعات بحدوث تعثر او عدم السداد من قبل المقترض,

يدخل هذا المعيار في تعديلات جذرية على الطرق المستخدمة في عمليات احتساب المخصصات لدى البنوك حيث ان المفهوم الحالي لرصد المخصصات مبني على اساس رصد المخصصات الفعلية للخسائر المتحققة جراء الديون المتعثرة في حين ان المعيار الجديد مبني على اساس رصد مخصصات بناء على التوقعات المستقبلية للديون العاملة Proactive ويسمى بخسائر الائتمان المتوقعةECL- Expected Credit Loss,

قام بنك الأردن وبالتعاون مع شركة موديز Moody's بأعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, حيث تم توظيف البيانات التاريخية لمجموعة بنك الأردن في عمليات قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة بأثر السيناريوهات الاقتصادية,.

وتم مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى منظومة أعمال البنك ودوائر المخاطر (منظومة المخاطر) والدوائر الرقابية في بناء منهجية بنك الأردن في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بحيث تحاكي منهجية التطبيق نموذج اعمال مجموعة بنك الأردن في عمليات الاحتساب ضمن أفضل الممارسات, الطرق الكمية والنماذج الاحصائية للوصول الى مكونات معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تتلخص في:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر
نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
يتم تطبيق منهجية بنك الأردن في اعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على مجموعة بنك الأردن في الأردن والخارج وبما يتوافق مع قوانين وتعليمات البلدان المضيفة, ويطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:
- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار).
- المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات, الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جدا (أيام)).

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات النستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:
التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك.

احتمالية التعثر (Probability of Default): وتمثل مخاطر عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.
على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والـشركات الصغيرة والمتوسطة علما ان كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخيةHistorical Default Events by Segment على مستوى المحفظة (الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة).

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) عند حدوث التعثر وتصنيفه ضمن التسهيلات غير العاملة, تم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين بعين الاعتبار البيانات التاريخية لحركة استغلال التسهيلات وبحسب طبيعتها (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى دوارة و/او متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل وعمر الائتمان.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (1- نسبة التغطية (Recovery Ratio)).

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج RiskCalc LGD Moody's وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل دوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \unsecured) بالإضافة الى نوع الضمانة وقيمتها, ويوفر استخدام نموذج RiskCalc LGD احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر لسنة واحدة (LGD 1 year) بالإضافة الى احتساب نسب الاسترداد الناتجة (Recovery) طول فترة الائتمان وحتى نهاية عمر الائتمان.

على مستوى محفظة الافراد: تم افتراض نسبة الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج وبشكل متحفظ بناء على نتائج عينة الديون المعدومة للخمس السنوات السابقة.

تم افتراض نسبة اخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات),

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك:
باستخدام نموذج الـ Banks RiskCalc تم الوصول لاحتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر حيث ان من خلال Banks RiskCalc يتم انتاج ما يسمىExpected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر في مدخلات نموذج الـ RiskCalc LGD لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة دون اجراء أي تعديل على احتمالية التعثر حيث ان من جانب الودائع يمكن اخضاع احتساب احتمالية التعثر لعملية تعديل بناء على المدة,

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات:
الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
تم احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر من خلال نموذجRiskCalc والذي من خلاله تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها ومن خلال النموذج يتم انتاج Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر من ضمن مدخلات نموذج الـ RiskCalc لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة السند, في حالة سندات الشركات يتم انتاج احتمالية التعثر الخاصة فيها من خلال ربط نتيجة درجة المخاطر للشركة المتولدة من نظام التصنيف الداخلي ومن ثم ادخال تلك المعطيات الى نموذج الـ RiskCalc لاحتساب الخسارة الناتجة عن التعثر ومن ثم تطبيق معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating:
يقوم بنك الأردن بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.

تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح, السيولة بالإضافة الى خدمة الدين وهيكل رأسمال النشاط) بالإضافة الى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة, وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة الى مخاطر الصناعة).

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعبر كل منها (داخليا) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث كل ما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة اكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علما ان الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبيا (بالتالي يدرج الائتمان الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيرا الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر اي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

يوضح الجدول ادناه التصنيف الداخلي لدرجات مخاطر العملاء واحتمالية التعثر المقابلة لكل درجة تصنيف:

نظام التصنيف الداخلي	المرحلة الأئتمانية	احتمالية التعثر
6-1	المرحلة الأولى – ديون عاملة	من 0,008% الى 4,2%
7	المرحلة الثانية – تحت المراقبة	من 6,5% الى 15%
10-8	المرحلة الثالثة – غير عاملة	100%

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي (Collective Basis):
على مستوى محفظة الأفراد فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد علما انه تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية , القروض الشخصية, قروض السيارات , القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني, نوعية الضمانات, سعر الفائدة والاستحقاق.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي Individual Basis:
على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة:
من خلال تحديد تصنيف العميل حسب محفظة قطاع الاعمال (Business Segment) سواء شركات او الشركات الصغيرة والمتوسطة من ثم دراسة معدل التعثر التاريخي للمحفظة Historical Default Data (لخمس سنوات سابقة) وعليه يتم إعطاء العميل درجة مخاطر تتناسب ومعدل التعثر التاريخي للمحفظة Segment Level Risk Rating وبالتالي تكون احتمالية التعثر للعميل ترجمة لمعدل التعثر التاريخي للمحفظة.

بعد تحديد احتمالية التعثر للعميل على مستوى المحفظة يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للعميل على أساس افرادي (individual Basis) اي بحسب طبيعة التسهيلات الممنوحة للعميل/عمر الائتمان وتوفر الضمانات (اسوة بما ينطبق على جميع عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة).

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):
تشمل منهجية بنك الأردن في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.

تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف الـتأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:
اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل بنك الأردن بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان.
لغايات تحديد حدوث تغير جوهري في تصنيف درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل قبل خمس سنوات مع درجة تصنيفه الحالية او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage 1 الى Stage2 في حين يعتبر تراجع في درجة تصنيف العميل بمقدار درجتين (two notches) مؤشر في حدوث تغير جوهري على نوع الائتمان.

لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:
- اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان.
- في حال وجود مستحقة أكثر من 30 يوم ولغاية 59 يوم على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2.
- العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بسداد (3) أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط واحد نصف سنوي, وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط.
- العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Sage 3, وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 3.

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية
يتم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي + 30% من نتيجة السيناريو الإيجابي+ 40% من نتيجة السيناريو الأساسي) على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل/ الأداة وتكون نتيجة الخسارة الائتمانية المتوقعة اخذا بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيف العميل ضمنها (Stage 1, Stage2 & Stage3).

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي, سلبي, ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين وأداء السوق المالي (لمحفظة الأفراد).

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمتغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (المتغير التابع), كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا). بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (t-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعميل.
محفظة الافراد	إن المؤشرات الإقتصادية التي تم إعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي مؤشر أسعار المستهلك (CPI – Consumer Price Index) ومؤشر أسعار الأسهم (Stock Prices Proxies): كمؤشر يعكس وضع سوق العمالة.
السندات	احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر EAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL من خلال استخدام نموذج Moody's ImpairmentCalc.
شركة الأردن للتأجير التمويلي	احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي قيمة العقد وليس على قيمة الذمم (صافي المستغل) وبغض النظر عن نسب الاستغلال المربوطة بنسب الإنجاز. احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر اخذين بعين الاعتبار التغطية الجيدة من خلال نسبة المساهمة وتغطية العقار للقرض, حيث ان نسبة المساهمة ثابتة سواء كان المشروع ضمن مراحل الإنجاز او مكتمل. ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج نتائج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة الافراد.
شركة تفوق للاستثمارات المالية	احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حرية للاستغلال دون وجود مساهمة من العميل) والذي يمثل الرصيد الاكثر تحفظا. احتساب الـ LGD بناء على نسبة مساهمة العميل (-1 نسبة مساهمة العميل). ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
الودائع لدى البنوك	احتساب احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر LGD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب ECL من خلال استخدام نموذج Moody's ImpairmentCalc .

ثانياً : الافصاحات الكمية:
(40/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـــر الاخرى)	2018 دينار	2017 دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد		
أرصدة لدى بنوك مركزية	285,983,097	196,829,576
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	152,118,694	265,682,212
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,435,227	125,000,000
التسهيلات الائتمانية :	1,469,239,659	1,447,227,771
للافـــــراد	416,170,513	352,809,746
القروض العقارية	241,703,067	227,882,269
الشركات:	676,876,222	637,183,019
الشركات الكبرى	443,451,858	409,712,199
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	233,424,364	227,470,820
للحكومة والقطاع العام	134,489,857	229,352,737
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	203,395,684	219,576,390
الموجودات الأخرى	-	25,769,100
	2,346,172,361	2,280,085,049
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد		
كفالات	126,336,554	133,848,164
اعتمادات	65,025,867	97,469,846
قبولات	40,235,219	52,615,066
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	385,656,631	440,916,414
الاجمالـــــــي	2,963,426,632	3,004,934,539

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الإئتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الإختصاص.
- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول.
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الإنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

31 كانون الاول 2018

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
1	عامل	458,669,526	67,006	%0.008	Aaa	460,652,537	% 37.140
2	عامل	24,890,751	685	%0.012 -% 0.028	Aa1 - Aa3	24,890,751	%44.505
3	عامل	117,200,843	4,575	%0.042 -% 0.100	A1 - A3	116,557,106	%40.485
4	عامل	221,265,036	84,093	%0.150 - % 0.35	Baa1 - Baa3	207,958,989	%38.345
5	عامل	547,802,920	561,112	%0.51 - %1.30	Ba1 - Ba3	530,218,607	%40.432
6	عامل	840,360,478	2,377,257	%1.90 - %4.20	B1 - B3	826,592,816	%37.256
7	عامل	97,835,832	16,731,145	%6.50 - %15	Caa1 - Caa3	91,783,617	%47.352
غير مصنف	عامل	667,625,050	4,563,840	%0.212	-	697,272,269	%53.819
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	1,727,837	189,828	%100	Default	1,728,839	%36.449
غير مصنفة	غير عاملة	1,754,710	730,401	%100	Default	1,759,787	%61.025
9	غير عاملة	6,285,948	6,232,720	%100	Default	6,432,671	%37.155
غير مصنفة	غير عاملة	4,411,687	2,952,805	%100	Default	4,495,482	%58.017
10	غير عاملة	51,489,402	44,903,654	%100	Default	57,348,335	%43.809
غير مصنفة	غير عاملة	27,524,776	26,019,043	%100	Default	30,242,399	%51.013
المجموع		**3,068,844,796**	**105,418,164**			**3,057,934,205**	

31 كانون الاول 2017

	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موجودات أخرى	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	24,979,662	-	-	351,468,794	196,829,576	573,278,032
مقبولة المخاطر	347,375,058	217,183,251	439,378,823	224,656,170	25,769,100	2,137,169	421,421,839	1,677,921,410
منها مستحقة (*) :								
لغاية 30 يوم	17,954,282	573,274	5,049,154	4,240,917	-	-	-	27,817,627
من 31 لغاية 60 يوم	816,797	76,625	6,569,012	607,867	-	-	-	8,070,301
تحت المراقبة	4,357,067	6,658,410	33,243,712	2,173,692	-	-	-	46,432,881
غير عاملة:	25,484,196	10,182,985	26,831,406	14,308,334	-	-	-	76,806,921
دون المستوى	1,721,441	474,682	3,477,998	47,184	-	-	-	5,721,305
مشكوك فيها	2,361,843	2,875,523	560,019	405,411	-	-	-	6,202,796
هالكة	21,400,912	6,832,780	22,793,389	13,855,739	-	-	-	64,882,820
المجموع	377,216,321	234,024,646	524,433,603	241,138,196	25,769,100	353,605,963	618,251,415	2,374,439,244
يطرح : فوائد معلقة	(2,444,746)	(747,953)	(2,577,038)	(2,098,944)	-	-	-	(7,868,681)
يطرح : مخصص التدني	(21,961,829)	(5,394,424)	(47,560,829)	(11,568,432)	-	-	-	(86,485,514)
الصافي	352,809,746	227,882,269	474,295,736	227,470,820	25,769,100	353,605,963	618,251,415	2,280,085,049

- تشمل التعرضات الإئتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية .

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوم , كما ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوم .

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2018

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
ارصدة لدى بنوك مركزية	286,177,151	-	-	-	-	-	-	-	286,177,151	194,054
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	152,122,328	-	-	-	-	-	-	-	152,122,328	3,634
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,452,225	-	-	-	-	-	-	-	235,452,225	16,998
التسهيلات الائتمانية:								-	-	
للأفراد	445,679,448	16,826,512	2,275,943	-	5,778,843	38,285,630	16,266	63,183,194	382,497,554	29,508,935
القروض العقارية	247,853,666	1,022,441	-	-	236,955,863	4,373	2,650,971	240,633,648	7,220,018	6,150,599
للشركات										
الشركات الكبرى	483,324,348	23,080,033	10,432,626	2,524,057	35,469,699	7,984,198	8,862,145	88,352,758	394,971,590	39,872,490
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)	254,692,394	17,818,603	2,779,304	2,194	96,008,648	6,294,790	5,187,736	128,091,275	126,599,819	21,268,030
للحكومة و القطاع العام	134,694,447	-	-	-	-	-	91,524,517	91,524,517	43,169,930	204,590
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية باتكلفة المطفأة	203,996,033	-	-	-	-	-	-	-	203,996,033	600,349
المجموع	2,443,992,040	58,747,589	15,487,873	2,526,251	374,213,053	52,568,991	108,241,635	611,785,392	1,832,206,648	97,819,679
الكفالات المالية	132,219,991	2,186,192	8,500	552,423	7,374,266	82,480	-	10,203,861	122,016,130	5,883,437
الإعتمادات المستندية والقبولات	105,413,349	587,635	-	-	1,081,074	20,882	-	1,689,591	103,723,758	152,263
الإلتزامات الاخرى	387,219,416	-	-	-	-	-	-	-	387,219,416	1,562,785
المجموع الكلي	3,068,844,796	61,521,416	15,496,373	3,078,674	382,668,393	52,672,353	108,241,635	623,678,844	2,445,165,952	105,418,164

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

31 كانون الأول 2018

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
للأفراد	26,715,089	31,608	-	-	61,600	9,778	-	102,986	26,612,103	25,226,271
القروض العقارية	9,960,094	4,957	-	-	7,736,258	4,373	-	7,745,588	2,214,506	5,408,002
للشركات								-	-	
الشركات الكبرى	24,455,448	29,014	-	127,170	4,811,392	65,771	-	5,033,347	19,422,101	24,385,791
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)	21,782,281	914,010	2,376	2,194	11,496,404	816,951	-	13,231,935	8,550,346	20,365,446
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	82,912,912	979,589	2,376	129,364	24,105,654	896,873	-	26,113,856	56,799,056	75,385,510
الكفالات المالية	10,281,213	1,454,253	-	-	607,499	-	-	2,061,752	8,219,461	5,642,941
المجموع الكلي	93,194,125	2,433,842	2,376	129,364	24,713,153	896,873	-	28,175,608	65,018,517	81,028,451

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

الضمانات	الافـــــراد	القروض العقارية	الشركات الكبـــــرى	المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	الاجمـــالي
	31 كانـــون الاول 2017					
			الشركـــات			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	42,837,575	239,388,563	85,172,125	124,641,226	-	492,039,489
تحت المراقبة	185,554	5,494,073	9,295,388	2,819,136	-	17,794,151
غير عاملة:	870,856	5,298,292	3,501,236	24,903,943	-	34,574,327
دون المستوى	426,847	399,111	138,146	10,749,822	-	11,713,926
مشكوك فيها	6,046	1,458,905	943,002	178,333	-	2,586,286
هالكة	437,963	3,440,276	2,420,088	13,975,788	-	20,274,115
المجموع	43,893,985	250,180,928	97,968,749	152,364,305	-	544,407,967
منها:						
تأمينات نقدية	10,174,472	6,698,637	10,633,385	19,923,363	-	47,429,857
عقارية	8,674,005	240,341,649	65,852,155	128,897,909	-	443,765,718
أسهم متداولة	-	-	15,773,583	630,046	-	16,403,629
سيارات وآليات	25,045,508	3,140,642	5,709,626	2,912,987	-	36,808,763
المجموع	43,893,985	250,180,928	97,968,749	152,364,305	-	544,407,967

1. الديون المجدوَلة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطـار التسهيـلات الائتمانية غير العـاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 6.343.863 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (4.742.800 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

2. الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيـلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السمـاح.

وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 9,170,414 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (6,165,742 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

3. سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
			دينار	دينار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	Aa3	5,673,334	5,673,334
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A1	5,674,318	5,674,318
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A2	5,775,022	5,775,022
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A3	4,971,990	4,971,990
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	Baa1	3,550,437	3,550,437
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	Ba1	6,525,548	6,525,548
سندات حكومية أردنية	Moody's	B1	122,203,547	122,203,547
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	B1	10,696,765	10,696,765
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	B2	10,579,566	10,579,566
سندات غير مصنفة			28,345,505	28,345,505
الإجمالي			203,996,033	203,996,033

4. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

البند	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	امريكا	دول أخرى	اجمالي
	31 كانون الاول 2018							
أرصدة لدى بنوك مركزية	227,637,131	58,345,966	-	-	-	-	-	285,983,097
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	95,372,407	15,724,121	11,333,407	2,343,218	-	6,145,337	21,200,204	152,118,694
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	196,069,719	28,358,935	-	11,006,573	-	-	-	235,435,227
التسهيلات الائتمانية	1,212,259,981	248,175,451	-	-	8,804,227	-	-	1,469,239,659
سندات وأسناد وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	130,126,768	51,585,064	21,683,852	-	-	-	-	203,395,684
الاجمالي / للسنة الحالية	1,861,466,006	402,189,537	33,017,259	13,349,791	8,804,227	6,145,337	21,200,204	2,346,172,361
الكفالات المالية	90,229,091	8,729,975	19,641,374	6,021,979	73,691	1,625,443	15,001	126,336,554
الإعتمادات المستندية	50,288,586	12,125,393	-	2,611,888	-	-	-	65,025,867
قبولات	39,985,333	249,886	-	-	-	-	-	40,235,219
السقوف غير المستغلة	346,869,065	38,787,566	-	-	-	-	-	385,656,631
المجموع الكلي	2,388,838,081	462,082,357	52,658,633	21,983,658	8,877,918	7,770,780	21,215,205	2,963,426,632

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي		
	31 كانون الاول 2018					
داخل المملكة	1,730,498,478	565,756,990	54,773,109	25,241,166	12,568,338	2,388,838,081
دول الشرق الأوسط الأخرى	383,983,831	68,338,734	8,154,369	2,008,087	(402,664)	462,082,357
أوروبا	35,357,819	-	17,300,814	-	-	52,658,633
أسيا	21,983,658	-	-	-	-	21,983,658
إفريقيا	8,877,918	-	-	-	-	8,877,918
أمريكا	7,770,780	-	-	-	-	7,770,780
دول أخرى	21,215,205	-	-	-	-	21,215,205
المجموع	2,209,687,689	634,095,724	80,228,292	27,249,253	12,165,674	2,963,426,632

المنطقة الجغرافية	31 كانون الاول 2017						
	داخل المملكة	دول الشرق الاوسط الاخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	144,081,489	52,748,087	-	-	-	-	196,829,576
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	187,538,969	51,875,569	14,142,933	694,440	5,999,267	5,431,034	265,682,212
إيداعات لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	125,000,000	-	-	-	-	-	125,000,000
التسهيلات الائتمانية :	1,234,234,298	212,993,473	-	-	-	-	1,447,227,771
الافراد	306,696,656	46,113,090	-	-	-	-	352,809,746
القروض العقارية	224,812,746	3,069,523	-	-	-	-	227,882,269
الشركات	539,195,466	97,987,553	-	-	-	-	637,183,019
الشركات الكبرى	391,871,557	17,840,642	-	-	-	-	409,712,199
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	147,323,909	80,146,911	-	-	-	-	227,470,820
الحكومة والقطاع العام	163,529,430	65,823,307	-	-	-	-	229,352,737
سندات واسناد واذونات :							
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	162,095,719	35,248,711	22,231,960	-	-	-	219,576,390
الموجودات الاخرى	25,769,100	-	-		-	-	25,769,100
الاجمالي للسنة 2017	1,878,719,575	352,865,840	36,374,893	694,440	5,999,267	5,431,034	2,280,085,049

* باستثناء دول الشرق الاوسط .

ثانيا: الافصاحات الكمية

5.توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

البند	31 كانون الاول 2018								
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	285,983,097	-	-	-	-	-	-	-	-	285,983,097
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	152,118,694	-	-	-	-	-	-	-	-	152,118,694
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,435,227	-	-	-	-	-	-	-	-	235,435,227
التسهيلات الائتمانية	8,824,447	230,921,821	288,649,030	294,259,206	19,057,146	83,996,425	7,691,460	401,350,267	134,489,857	1,469,239,659
سندات وأسناد وأذونات:										-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	56,699,587	4,383,038	20,175,869	-	-	24,918,031	-	-	97,219,159	203,395,684
الاجمالي / للسنة الحالية	739,061,052	235,304,859	308,824,899	294,259,206	19,057,146	108,914,456	7,691,460	401,350,267	231,709,016	2,346,172,361
الكفالات المالية	33,828,122	7,394,324	19,488,385	39,049,107	363,035	23,460,032	-	2,753,549	-	126,336,554
الإعتمادات المستندية	14,582,254	12,139,016	33,356,738	1,089,139	2,593,497	1,265,223	-	-	-	65,025,867
قبولات	-	2,427,274	13,313,081	5,393,911	19,100,953	-	-	-	-	40,235,219
السقوف غير المستغلة	7,377,058	93,523,699	135,399,887	26,249,503	21,217,886	55,146,937	-	46,741,661	-	385,656,631
المجموع الكلي 2018	794,848,486	350,789,172	510,382,990	366,040,866	62,332,517	188,786,648	7,691,460	450,845,477	231,709,016	2,963,426,632

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	31 كانون الاول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي		
مالي	653,319,405	124,631,954	16,827,260	-	69,867	794,848,486
صناعي	327,443,334	3,777,825	18,930,844	97,491	539,678	350,789,172
تجارة	465,634,887	11,878,947	32,207,657	-	661,499	510,382,990
عقارات	151,089,027	191,577,952	5,905,524	12,441,576	5,026,787	366,040,866
زراعة	58,526,771	413,407	3,351,078	-	41,261	62,332,517
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	176,430,039	3,921,853	2,954,803	102,580	5,377,373	188,786,648
أسهم	7,619,357	72,103	-	-	-	7,691,460
أفراد	137,915,853	297,821,683	51,126	14,607,606	449,209	450,845,477
حكومة وقطاع عام	231,709,016	-	-	-	-	231,709,016
المجموع 2018	2,209,687,689	634,095,724	80,228,292	27,249,253	12,165,674	2,963,426,632

القطاع الاقتصادي	31 كانون الاول 2017									
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	196,829,576	-	-	-	-	-	-	-	-	-	196,829,576
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	265,682,212	-	-	-	-	-	-	-	-	-	265,682,212
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	125,000,000
التسهيلات الائتمانية :	8,664,723	155,651,536	280,849,600	201,079,819	42,626,267	19,384,626	144,734,306	10,038,543	354,845,614	229,352,737	1,447,227,771
سندات وأسناد وأذونات :											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	68,069,116	4,411,555	-	-	-	-	24,979,662	-	-	122,116,057	219,576,390
الموجودات الاخرى	25,699,978	24,248	44,579	227	-	-	-	-	68	-	25,769,100
الاجمالي/ للسنة 2017	689,945,605	160,087,339	280,894,179	201,080,046	42,626,267	19,384,626	169,713,968	10,038,543	354,845,682	351,468,794	2,280,085,049

أ . إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:	31 كانون الاول 2018					
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
البند	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.0
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.0
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.0
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	71,811,677	4,699,290	91,750,968	15,814,502	20,513,792	%12.5
سندات وأسناد وأذونات						
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	17,777,367	17,777,367	-	-	17,777,367	%100.0
المجموع	89,589,044	22,476,657	91,750,968	15,814,502	38,291,159	%21.1
الكفالات المالية	1,199,952	(86,937)	10,281,213	823,380	736,443	%6.4
الاعتمادات المستندية	6,667,657	125	-	-	125	%0.0
القبولات	276,412	(9,417)	-	-	(9,417)	%-3.4
السقوف غير المستغلة	26,555,394	9,661,132	-	-	9,661,132	%36.4
المجموع الكلي	124,288,459	32,041,560	102,032,181	16,637,882	48,679,442	%21.5

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	31 كانون الاول 2018							
	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
				المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		
البند	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	المجموع
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	165,942	9,409,466	9,575,408	(364,357)	530,299	9,409,466	-	9,575,408
سندات وأسناد وأذونات								
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	476,553	-	476,553	476,553	-	-	-	476,553
المجموع	642,495	9,409,466	10,051,961	112,196	530,299	9,409,466	-	10,051,961
الكفالات المالية	1,943	338,433	340,376	1,943	-	338,433	-	340,376
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
القبولات	553	-	553	553	-	-	-	553
الإلتزامات الأخرى	3,519	338,433	341,952	4,817	(1,298)	338,433	-	341,952
المجموع الكلي	648,510	10,086,332	10,734,842	119,509	529,001	10,086,332	-	10,734,842

التعرضات الائتمانية حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47) وبشكل مقارن مع المعيار الدولي للتقارير المالية (9).

كما في 31 كانون الأول 2018	حسب تعليمات التصنيف رقم (47/2009)				حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)								
					المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة		
البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,454,635,923	36,412	1,454,599,511	2,914	1,411,556,125	5,831,633	36,411	-	-	-	-	-	-
ديون تحت المراقبة	28,590,570	-	28,590,570	1,164,788	-	-	-	71,811,677	1,304,153	-	-	-	-
ديون غير عاملة											91,750,968	75,385,510	8,838,056
منها:													
دون المستوى	2,861,608	6,079	2,855,529	1,793,214	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	10,938,897	236,715	10,702,182	8,061,905	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هالكة	78,091,772	8,595,261	69,496,511	63,867,043	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	1,575,118,770	8,874,467	1,566,244,303	74,889,864	1,411,556,125	5,831,633	36,411	71,811,677	1,304,153	-	91,750,968	75,385,510	8,838,056

كما في 1 كانون الثاني 2018

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,418,342,163	24,619	1,418,317,540	-	1,418,342,163	4,670,641	24,621	-	-	-	-	-	-
ديون تحت المراقبة	46,432,882	-	46,432,882	2,736,750	-	-	-	1,232,348	1,407,957	-	-	-	-
ديون غير عاملة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	76,806,921	62,879,246	7,844,060
منها:													
دون المستوى	5,721,305	22,257	5,699,048	4,319,210	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	6,202,796	128,085	6,074,710	3,871,352	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هالكة	64,882,820	7,693,716	57,189,105	53,024,854	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	1,541,581,966	7,868,677	1,533,713,285	63,952,166	1,418,342,163	4,670,641	24,621	1,232,348	1,407,957	-	76,806,921	62,879,246	7,844,060

40/ب مخاطر الســوق:

الافصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة, والعملات, والاستثمار في الأسهم, ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية, وتتضمن كل من المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.
- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق , وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة , وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الإستثمار سواء لغرض الإتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الأسواق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- الفجوات في إستحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى , يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات , ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك , وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالاضافة الى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ اعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات, وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لاسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية.

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الاقصى لاي عمله ,
- يتعين على كل متعامل اغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه الى الحد الاقصى المسموح به ,
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءاً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:	31 كانون الأول	
	2018	2017
نـــــوع العملـــــة	دينار	دينار
دولار أمريكي	17,190,069	4,923,107
جنيه إسترليني	44,848	1,401,199
يورو	36,931	1,410,118
ين ياباني	272	9,633,041
عملات أخرى	(23,307,421)	(20,876,901)
المجموع	(6,035,301)	(3,509,436)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم, يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية, معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان,

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها , وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المالي العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس(Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة, (Stress Testing).
  - تقارير وقف سقف الخسارة ((Stop Loss Limit).
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي,والقطاع الاقتصادي, العملة,الأداة.
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة, الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية).
  - رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

الافصاحات الكمية :

1. مخاطر أسعار الفائدة :	31كانون الاول 2018		
العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	343,801	-
جنيه استرليني	%2	897	-
يورو	%2	739	-
ين ياباني	%2	5	-
عملات أخرى	%2	(466,148)	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(343,801)	-
جنيه استرليني	%2	(897)	-
يورو	%2	(739)	-
ين ياباني	%2	(5)	-
عملات أخرى	%2	466,148	-

	31كانون الاول 2017		
العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	98,462	-
جنيه استرليني	%2	28,024	-
يورو	%2	28,202	-
ين ياباني	%2	192,661	-
عملات أخرى	%2	(417,538)	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(98,462)	-
جنيه استرليني	%2	(28,024)	-
يورو	%2	(28,202)	-
ين ياباني	%2	(192,661)	-
عملات أخرى	%2	417,538	-

2. مخاطر العمـــلات:	31 كانـــــــــــــــــون الاول 2018		
العملــة	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	859,503	-
جنيه استرليني	%5	2,242	-
يورو	%5	1,847	-
ين ياباني	%5	14	-
عملات أخرى	%5	(1,165,371)	-
العملــة	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	246,155	-
جنيه استرليني	%5	70,060	-
يورو	%5	70,506	-
ين ياباني	%5	481,652	-
عملات أخرى	%5	(1,043,845)	-

3. مخاطر التغير بأسعار الاسهم:	31 كانـــــــــــــــــون الاول 2018		
المؤشـــر	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	5%	3,060	2,048,524
بورصة فلسطين	5%	-	275,650
المؤشـــر	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	5%	5,610	5,042,194
بورصة فلسطين	5%	-	276,234
بورصة نيويورك	5%	-	193,429

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

العملة	31كانون الاول 2018					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخـرى	إجمالـي
البنـــد	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	65,485,946	117,167	2,951,091	321	41,412,667	109,967,192
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	167,732,389	8,265,744	13,453,026	60,082	23,557,241	213,068,482
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	213,465,186	-	2,144,613	-	115,399,739	331,009,538
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	81,555,826	-	-	-	292,112	81,847,938
موجودات أخرى	3,241,660	2,087	12,112	42	6,965,551	10,221,452
اجمالي الموجودات	531,481,007	8,384,998	18,560,842	60,445	187,627,310	746,114,602
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	11,183,115	79,005	925,864	-	1,038,086	13,226,070
ودائع العملاء	392,526,415	8,208,881	15,125,583	58,971	181,376,412	597,296,262
تأمينات نقدية	20,490,971	39,149	2,491,818	1,202	6,055,371	29,078,511
مطوبات أخرى	90,090,437	13,115	(19,354)	-	22,464,862	112,549,060
اجمالي المطلوبات	**514,290,938**	**8,340,150**	**18,523,911**	**60,173**	**210,934,731**	**752,149,903**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2018	17,190,069	44,848	36,931	272	(23,307,421)	(6,035,301)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2018	115,320,196	16,910	20,354,989	24,034	5,644,662	141,360,791

العملة	31كانون الاول 2017					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخـرى	إجمالـي
البنـــد	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الموجودات	524,577,161	9,414,622	20,477,350	9,692,034	188,863,721	753,024,888
اجمالي المطلوبات	519,654,054	8,013,423	19,067,232	58,993	209,740,622	756,534,324
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2017	4,923,107	1,401,199	1,410,118	9,633,041	(20,876,901)	(3,509,436)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2017	181,443,132	11,422	13,555,639	16,652	14,670,982	209,697,827

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق	أقل من شهر	من شهر لغاية (3) شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجمـــــوع
للسنـــــــة 2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجـــــــودات								
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	127,884,045	-	-	-	-	-	232,258,458	360,142,503
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	134,887,337	-	-	-	235,435,227	-	17,231,357	387,553,921
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	51,560,755	51,560,755
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	254,633,390	221,606,842	163,834,303	155,247,006	298,513,022	375,405,096	-	1,469,239,659
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	5,673,320	25,145,106	15,049,824	3,540,171	83,173,612	70,813,651	-	203,395,684
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	34,344,020	34,344,020
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	4,998,823	4,998,823
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	18,580,246	18,580,246
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	89,264,599	89,264,599
مجموع الموجودات	523,078,092	246,751,948	178,884,127	158,787,177	617,121,861	446,218,747	448,238,258	2,619,080,210
المطلوبـــــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4,875,021	-	-	-	130,937,867	-	9,429,939	145,242,827
ودائع عملاء	782,516,082	125,660,148	95,886,596	163,511,506	47,545,174	24,891,678	627,781,302	1,867,792,486
تأمينات نقدية	33,887,656	2,054,493	583,627	4,923,900	145,898	29,040,451	46,632,892	117,268,917
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,194,240	5,194,240
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	21,978,685	21,978,685
أموال مقترضة	104,799	211,564	327,195	673,607	1,802,309	1,438,337	-	4,557,811
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	3,296,665	3,296,665
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	3,296,665	32,994,867	36,291,532
مجموع المطلوبات	821,383,558	127,926,205	96,797,418	169,109,013	180,431,248	58,667,131	747,308,590	2,201,623,163
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(298,305,466)	118,825,743	82,086,709	(10,321,836)	436,690,613	387,551,616	(299,070,332)	417,457,047
للسنـــــــة 2017								
إجمالي الموجودات	432,032,549	231,480,973	175,482,856	244,332,744	588,392,903	451,256,927	442,152,987	2,565,131,939
إجمالي المطلوبات	453,980,569	128,943,503	136,013,461	231,719,328	186,846,895	151,250,325	837,221,508	2,125,975,589
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(21,948,020)	102,537,470	39,469,395	12,613,416	401,546,008	300,006,602	(395,068,521)	439,156,350

مخاطر السيولة	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
31 كانـــــــون الأول 2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات	-	-	130,937,867	-	145,242,827	145,242,827
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	288,273,114	372,336,039	421,093,603	-	1,867,792,486
ودائع عملاء	165,064,932	12,788,310	22,818,123	33,002,100	-	117,268,917
تأمينات نقدية	5,083,389	-	-	-	-	-
مشتقات أدوات مالية	-	673,607	2,143,227	1,097,420	-	4,557,811
أموال مقترضة	327,195	50,000	115,656	-	944,679	5,194,240
مخصصات متنوعة	50,000	9,331,955	-	-	-	21,978,685
مخصص ضريبة الدخل	4,215,577	-	-	-	3,296,665	3,296,665
مطلوبات ضريبية مؤجلة						
مطلوبات أخرى	81,865	8,765,877	-	-	7,949,445	36,291,532
مجموع المطلوبات	174,822,958	319,882,863	528,350,912	455,193,123	12,190,789	2,201,623,163
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	179,136,237	170,673,381	713,490,407	361,467,296	245,780,860	2,619,080,210
31 كانـــــــون الأول 2017	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات	-	-	20,468,493	-	-	64,896,195
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,063,500	-	-	-	-	-
ودائع عملاء	151,406,714	248,970,653	360,707,169	442,036,180	55,337,813	1,845,800,756
تأمينات نقدية	5,518,359	11,945,933	22,366,764	32,721,805	-	149,356,693
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	178,833
أموال مقترضة	145,278	290,556	581,112	1,275,492	-	2,437,716
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	5,006,765	5,006,765
مخصص ضريبة الدخل	15,604,837	-	-	-	-	19,602,158
مطلوبات أخرى	3,545,515	4,864,441	3,228	-	1,092,358	38,696,473
مجموع المطلوبات	177,284,203	266,071,583	404,126,766	476,033,477	61,436,936	2,125,975,589
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	184,447,596	267,439,676	634,510,074	407,733,850	297,568,309	2,565,131,939

ثانياً : يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ االقوائم المالية الموحدة:
- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل :

المشتقات للمتاجرة	31 كانـــــــون الأول 2018			31 كانـــــــون الأول 2017		
	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي
مشتقات العملات:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تدفق خارج	(6,333,777)	(3,664,043)	(9,997,820)	(18,904,820)	-	(18,904,820)
تدفق داخل	6,346,825	3,661,596	10,008,421	18,725,987	-	18,725,987
المجمـــوع	13,048	(2,447)	10,601	(178,833)	-	(178,833)

بنـــود خارج قائمة المركز المالي الموحد :	31 كانـــــــون الأول 2018			31 كانـــــــون الأول 2017		
	لغـــاية سنـــة	مـــن سنـــة لغاية (5) سنوات	أكثـــر مـــن (5) سنـــوات	لغـــاية سنـــة	مـــن سنـــة لغاية (5) سنوات	أكثـــر مـــن (5) سنـــوات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	105,413,349	-	-	150,084,912	-	-
السقوف غير المستغلة	387,219,416	-	-	440,916,414	-	-
الكفالات	132,219,991	-	-	133,848,164	-	-
عقود إيجار تشغيلية	3,599,220	9,102,589	4,636,800	3,238,718	7,286,346	1,477,268
التزامات رأسمالية	1,731,328	-	-	1,696,882	-	-
المجمـــوع	**630,183,304**	**9,102,589**	**4,636,800**	**729,785,090**	**7,286,346**	**1,477,268**

	المجمـــوع		
	105,413,349	-	105,413,349
	387,219,416	-	387,219,416
	132,219,991	-	132,219,991
	17,338,609	4,636,800	9,102,589
	1,731,328	-	-
	643,922,693	**4,636,800**	**9,102,589**
	150,084,912	-	-
	440,916,414	-	-
	133,848,164	-	-
	12,002,332	1,477,268	7,286,346
	1,696,882	-	-
	738,548,704	**1,477,268**	**7,286,346**

41. التحليل القطاعـــي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وادارة الاصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

	الخزينة		الوساطة المالية		أخرى		المؤسسات		الأفراد		المجموع	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	20,655,045	(515,345)	1,594,174	(5,542)	(958,291)	-	68,628,177	(136,307)	51,823,475	(6,984,940)	141,742,580	155,017,978
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(20,637,508)
نتائج أعمال القطاع	20,139,700	(4,832,676)	1,588,632	(300,735)	(958,291)	9,054,332	68,491,870	(33,983,260)	44,838,535	(41,079,175)	134,100,446	134,380,470
المصاريف الأخرى	(4,832,676)	4,832,676	(300,735)	300,735	9,054,332	(71,141,514)	(33,983,260)	33,983,260	(41,079,175)	41,079,175	(71,141,514)	(66,797,107)
الربح قبل الضرائب	15,307,024	-	1,287,897	(5,542)	8,096,041	62,958,932	34,508,610	-	3,759,360	-	62,958,932	67,583,363
ضريبة الدخل	(7,336,634)	-	(308,825)	1,331	(1,997,503)	(21,714,509)	(10,701,744)	-	(1,369,803)	-	(21,714,509)	(21,973,902)
صافي ربح السنة	7,970,390	-	979,072	(4,211)	6,098,538	41,244,423	23,806,866	-	2,389,557	-	41,244,423	45,609,461
معلومات أخرى												
مصاريف رأسمالية	79,222	1,613	52,572	3,947	2,830,758	5,116,629	239,219	1,990,133	237,105	1,786,594	6,845,067	5,489,943
استهلاكات وإطفاءات	1,015,369,349	893,275	902,592,843	582,693,089	117,531,654	2,619,080,210	473,534,061	1,494,032,160	174,967,235	501,271	2,201,623,163	2,125,975,589
إجمالي الموجودات	1,015,369,349	893,275	902,592,843	582,693,089	117,531,654	2,619,080,210	473,534,061	1,494,032,160	174,967,235	501,271	2,201,623,163	2,125,975,589
إجمالي المطلوبات	1,015,369,349	893,275	902,592,843	582,693,089	117,531,654	2,619,080,210	473,534,061	1,494,032,160	174,967,235	501,271	2,201,623,163	2,125,975,589

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	151,710,250	159,515,297	27,548,502	22,788,411	179,258,752	182,303,708
مجموع الموجودات	1,796,184,264	1,977,069,000	822,895,946	588,062,939	2,619,080,210	2,565,131,939
المصروفات الرأسمالية	5,799,352	4,487,797	1,045,715	1,002,146	6,845,067	5,489,943

42. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاسترادها أو تسويتها :	31 كانـون الاول 2018		
	لغايــة سنة	أكثــر من سنــة	المجمــوع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	270,431,363	89,711,140	360,142,503
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	152,118,694	-	152,118,694
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	235,435,227	235,435,227
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	169,677	169,677
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	51,391,078	51,391,078
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	794,582,562	674,657,097	1,469,239,659
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	49,408,425	153,987,259	203,395,684
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	34,344,020	34,344,020
موجودات غير ملموسة	-	4,998,823	4,998,823
موجودات ضريبية مؤجلة	-	18,580,246	18,580,246
موجودات أخرى	31,800,603	57,463,996	89,264,599
مجموع الموجودات	1,298,341,647	1,320,738,563	2,619,080,210
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14,304,960	130,937,867	145,242,827
ودائع عملاء	1,074,362,844	793,429,642	1,867,792,486
تأمينات نقدية	61,448,694	55,820,223	117,268,917
مشتقات أدوات مالية	-	-	-
مخصصات متنوعة	4,133,905	1,060,335	5,194,240
مخصص ضريبة الدخل	21,978,685	-	21,978,685
أموال مقترضة	1,317,164	3,240,647	4,557,811
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	3,296,665	3,296,665
مطلوبات أخرى	32,994,867	3,296,665	36,291,532
مجموع المطلوبات	1,210,541,119	991,082,044	2,201,623,163
الصافـــــي	87,800,528	329,656,519	417,457,047

	31 كانـــــــون الاول 2017		
	لغايـــة سنـــة	أكثـــر من سنـة	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	155,160,492	113,422,659	268,583,151
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	263,429,010	2,253,202	265,682,212
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	10,000,000	115,000,000	125,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	196,987	196,987
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	114,791,862	114,791,862
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي	693,117,712	754,110,059	1,447,227,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	58,422,172	161,154,218	219,576,390
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	31,930,233	31,930,233
موجودات غير ملموسة	-	4,839,231	4,839,231
موجودات ضريبية مؤجلة	-	14,683,719	14,683,719
موجودات أخرى	45,190,320	27,430,063	72,620,383
مجموع الموجودات	1,225,319,706	1,339,812,233	2,565,131,939
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,427,702	20,468,493	64,896,195
ودائع عملاء	987,719,594	858,081,162	1,845,800,756
تأمينات نقدية	94,268,124	55,088,569	149,356,693
مشتقات أدوات مالية	178,833	-	178,833
مخصصات متنوعة	-	5,006,765	5,006,765
مخصص ضريبة الدخل	19,602,158	-	19,602,158
أموال مقترضة	581,112	1,856,604	2,437,716
مطلوبات أخرى	37,600,887	1,095,586	38,696,473
مجموع المطلوبات	1,184,378,410	941,597,179	2,125,975,589
الصافـــــي	40,941,296	398,215,054	439,156,350

43. إدارة رأس المـال:

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:
يتكون رأس مال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200/1) مليون سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد, ويحتفظ برأس المال والإحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك , وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

- رأس المال التنظيمي:
يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (III) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق , ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (III):

- الأسهم العادية ,الأرباح المدورة, بنود الدخل الشامل المتراكم, الاحتياطيات المعلنة, حقوق الأقلية والارباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وتطرح التعديلات الرقابية.

متطلبات الجهات الرقابية:
تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 14,125% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة الرافعة المالية يجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:
تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال النمو الأرباح والذي ينعكس على الاحتياطيات والأرباح المدورة.

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:	2018 بآلاف الدنانير دينار	2017 بآلاف الدنانير دينار
بنود رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الإحتياطي القانوني	87,947	80,821
الإحتياطي الإختياري	134	134
إحتياطيات أخرى	5,849	4,104
احتياطي القيمة العادلة	26,668	81,288
الأرباح المدورة	61,174	28,446
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	3,103	3,198
يطرح : قيمة الموجودات غير الملموسة	(4,999)	(4,839)
فروقات ترجمة العملات الأجنبية	(12,256)	(12,256)
الموجودات الضريبية المؤجلة	(18,581)	(14,684)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	349,039	366,212
بنود رأس المال الإضافي		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1,25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	7,581	-
إحتياطي المخاطر المصرفية	2,258	15,129
مجموع رأس المال الإضافي	9,839	15,129
مجموع رأس المال التنظيمي	358,878	381,341
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,134,526	1,998,965
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	16,81%	19,08%
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	16,35%	18,32%
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (%)	16,35%	18,32%

٤٤- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أ- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية على أساس الأسعار المعلنة في الأسواق المالية النشطة أو على أساس نماذج تقييم مناسبة بعد دراسة كل حالة على حدة.

الموجودات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الأول 2018 دينار	31 كانون الأول 2017 دينار	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات جامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الجامة غير الملموسة وقياس القيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	169,677	196,987	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	108,477	84,787	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	4,907,598	4,554,716	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	51,391,078	114,791,862				
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	6,816,468	-	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
عقود آجلة عملات أجنبية	10,601	-	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات المالية	51,571,356	114,988,849				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:						
عقود آجلة عملات أجنبية	-	178,833	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:						
عقود آجلة عملات أجنبية	-	178,833	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2018.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	31 كانون الاول 2018		31 كانون الاول 2017		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	286,177,151	286,193,941	196,829,576	196,842,990	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	152,122,328	153,134,705	265,682,212	266,402,186	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,452,225	239,298,074	125,000,000	127,536,945	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,405,705,500	1,408,994,013	1,382,864,854	1,385,372,118	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	203,996,033	205,933,214	219,576,390	221,758,509	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,343,444,564	2,402,043,219	2,235,003,640	2,300,750,394	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145,242,827	146,062,258	64,896,195	64,986,870	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,867,792,486	1,874,252,746	1,845,800,756	1,850,775,176	المستوى الثاني
تامينات نقدية	117,268,917	117,276,687	149,356,693	149,367,014	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,130,304,230	2,137,591,692	2,060,053,644	2,065,129,060	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

ج - الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تكشف عنها القيمة العادلة في القوائم المالية:	31 كانون الاول 2018		31 كانون الاول 2017		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات أخرى	59,991,327	108,489,272	45,050,608	102,837,646	المستوى الثاني
	59,991,327	108,489,272	45,050,608	102,837,646	

توضح البنود أعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط.

45. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

المعايير الجديدة:

- أن عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات ستصبح سارية المفعول بعد السنة المالية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني 2019 وما بعد ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، يقوم البنك بتقييم تأثير أي من تعديلات وتطويرات المعايير الجديدة.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار (يطبق في 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين (يطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم اليقين من معالجات ضريبة الدخل (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) تعديلات الخطة أو التقليص أو التسوية (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2015 -2017- (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) والمعيار الدولي للتقارير المالية (11) ومعيار المحاسبة الدولي (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (23) - (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) البيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركائه أو المشتركع (لم يحدد موعد التطبيق).

لا يتوقع إدارة البنك بأن يكون هنالك أثر جوهري من اتباع المعايير أعلاه عند التطبيق باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) (عقود الإيجار).

أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (16) عقود الإيجار:

- حل المعيار الدولي رقم (16) "عقود الإيجار" محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسيرات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية. بحيث سيتم لمستأجر حق الأصول وإظهار المدفوعات المستقبلية للإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة من عقود التأجير التمويلية.

لا يتوقع البنك أن يكون هناك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة من عقود التأجير التمويلية.

استنادًا إلى المعلومات المتوفرة حاليًا، يقدر البنك انه سوف يقوم بالاعتراف بما يقارب 14,3 مليون دينار أردني كما في 1 كانون الثاني 2019 كحق إنتفاع للأصول ومقابلها التزامات عقود تأجير إضافية بنفس القيمة، كما لا يتوقع البنك ان يؤثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على قدرته على الالتزام بالتعهدات المالية (التعهدات القروض).

1. عقود الإيجار عندما تكون الشركة مستأجرة:

سابقا كان البنك يقوم بالاعتراف بنفقات عقود التأجير التشغيلي بناء على طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، والاعتراف بالأصول والالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار فقط إلى ذلك، لن يعترف البنك بحيازات حق الانتفاع بالأصول المستأجرة بموجب عقود الإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة ولا بدفعات الإيجار المعترف بها كمصروف.

بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) أثر جوهري في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بالنسبة للسياسات المالية المتبعة من قبل البنك بصفته مستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بعقود الإيجار كأصول حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة.

- ان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) يبين آلية المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بعقود الإيجار كأصول حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة، والذي يمثل دفع باستخدام الأصل، وأيضا يقوم بالاعتراف وتسجيل التزام المدين من اقتناء هذه الأصول ضمن القوائم المالية الموحدة، والذي يمثل التزام المدين بسداد المبالغ المترتبة من اقتناء الأصل، علما انه هنالك إعفاءات من الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة.
- لم يقم البنك بالانتهاء من اختبار وتقييم الضوابط على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها.
- السياسات المحاسبية الجديدة قد تكون قابلة للتغير الى أن يقوم البنك بتقديم القوائم المالية الموحدة التي تظهر تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.

كما هو مبين أدناه، قد يكون هنالك تغير في الأثر المترتب عند التطبيق الفعلي للمعيار في 1 كانون الثاني 2019، للأسباب الموضحة أدناه:

- حل المعيار الدولي رقم (16) "عقود الإيجار" محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسيرات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية. بحيث سيتم لمستأجر حق الأصول وإظهار المدفوعات المستقبلية للإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة من عقود التأجير التمويلية.

لا يتوقع البنك أن يكون هنالك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة من عقود التأجير التمويلية.

استنادًا إلى المعلومات المتوفرة حاليًا، يقدر البنك انه سوف يقوم بالاعتراف بما يقارب 14,3 مليون دينار أردني كما في 1 كانون الثاني 2019 كحق إنتفاع للأصول ومقابلها التزامات عقود تأجير إضافية بنفس القيمة، كما لا يتوقع البنك ان يؤثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على قدرته على الالتزام بالتعهدات المالية (التعهدات القروض).

1. عقود الإيجار عندما تكون الشركة مستأجرة:

سابقا كان البنك يقوم بالاعتراف بنفقات عقود التأجير التشغيلي بناء على طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، والاعتراف بالأصول والالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار فقط إلى ذلك، لن يعترف البنك بحيازات حق الانتفاع بالأصول المستأجرة بموجب عقود الإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة ولا بدفعات الإيجار المعترف بها كمصروف.

بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) أثر جوهري في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بالنسبة للسياسات المالية المتبعة من قبل البنك بصفته مستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بعقود الإيجار كأصول حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة، والذي يمثل دفع باستخدام الأصل، وأيضا يقوم بالاعتراف وتسجيل التزام المدين من اقتناء هذه الأصول ضمن القوائم المالية الموحدة، والذي يمثل التزام المدين بسداد المبالغ المترتبة من اقتناء الأصل، علما انه هنالك إعفاءات من الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة.

- ان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) يبين آلية المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بعقود الإيجار كأصول حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة، والذي يمثل دفع باستخدام الأصل، وأيضا يقوم بالاعتراف وتسجيل التزام المدين من اقتناء هذه الأصول ضمن القوائم المالية الموحدة، والذي يمثل التزام المدين بسداد المبالغ المترتبة من اقتناء الأصل، علما انه هنالك إعفاءات من الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة.
- لم يقم البنك بالانتهاء من اختبار وتقييم الضوابط على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها.
- السياسات المحاسبية الجديدة قد تكون قابلة للتغير الى أن يقوم البنك بتقديم القوائم المالية الموحدة التي تظهر تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.

كما هو مبين أدناه، قد يكون هنالك تغير في الأثر المترتب عند التطبيق الفعلي للمعيار في 1 كانون الثاني 2019، للأسباب الموضحة أدناه:

أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (16) عقود الإيجار:

- أن عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات ستصبح سارية المفعول بعد السنة المالية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني 2019 وما بعد ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، يقوم البنك بتقييم تأثير أي من تعديلات وتطويرات المعايير الجديدة.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار (يطبق في 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين (يطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم اليقين من معالجات ضريبة الدخل (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) تعديلات الخطة أو التقليص أو التسوية (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2015 -2017- (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) والمعيار الدولي للتقارير المالية (11) ومعيار المحاسبة الدولي (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (23) - (يطبق في 1 كانون الثاني 2019).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) البيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركائه أو المشتركع (لم يحدد موعد التطبيق).

لا يتوقع إدارة البنك بأن يكون هنالك أثر جوهري من اتباع المعايير أعلاه عند التطبيق باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) (عقود الإيجار).

أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (16) عقود الإيجار:

- حل المعيار الدولي رقم (16) "عقود الإيجار" محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسيرات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية. بحيث سيتم لمستأجر حق الأصول وإظهار المدفوعات المستقبلية للإيجار في قائمة المركز المالي الموحدة من عقود التأجير التمويلية.

لا يتوقع البنك أن يكون هنالك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة من عقود التأجير التمويلية.

استنادًا إلى المعلومات المتوفرة حاليًا، يقدر البنك انه سوف يقوم بالاعتراف بما يقارب 14,3 مليون دينار أردني كما في 1 كانون الثاني 2019 كحق إنتفاع للأصول ومقابلها التزامات عقود تأجير إضافية بنفس القيمة، كما لا يتوقع البنك ان يؤثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على قدرته على الالتزام بالتعهدات المالية (التعهدات القروض).

2. عقود الإيجار عندما سيكون البنك مؤجرا
لا يتوقع أن يكون هنالك أي أثر جوهري على البنك.

3. فترة الانتقال
يخطط البنك لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في الربع الأول من العام 2019, حيث سيقوم البنك بإتباع الخيار الثاني للنهج المعدل بأثر رجعي, حيث سيتم الاعتراف بالتأثير التراكمي لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2019, بدون إعادة تعديل أرقام المقارنة.

46. ارتباطات والتزامات محتملة

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية:	2018 دينار	2017 دينار
اعتمادات مستندية منها:	65,119,225	117,983,214
اعتمادات مستندية واردة	-	20,513,368
قبولات منها :	40,294,124	56,193,136
قبولات واردة غير مكفولة	-	3,578,070
كفالات :		
- دفع	32,187,987	38,782,029
- حسن تنفيذ	64,243,430	61,137,598
- أخرى	35,788,574	33,928,537
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة	387,219,416	440,916,414
المجمـــــوع	**624,852,756**	**748,940,928**

- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البنود خارج قائمة المركز المالي (الغير ممولة) مبلغ 7,598,485 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (مبلغ ,415,6205 دينار كما في 1 كانون الثاني 2018).

ب. التزامات تعاقدية :	2018 دينار	2017 دينار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	1,731,328	1,696,882
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**	17,338,609	12,002,332
المجمـــوع	**19,069,937**	**13,699,214**

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة ,
** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

ج. القضايا المقامة على البنك
هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات , ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 17,573,962 دينار كما في 31 كانون الاول 2018 (17,056,280 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 1,032,570 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 676,564 دينار كما في نهاية السنة السابقة) , علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها.

47. ارقام المقارنة
لقد تم اعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع تصنيف السنة الحالية, هذا ولم يكن لهذا التعديل اي أثر على قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة والدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية وكما في 31 كانون الأول 2017.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2018

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2018

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة, قبول الودائع بكافة أنواعها, الطلب والتوفير ولأجل, إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات, إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة, إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة, وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين والبحرين 75 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و14 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين وفرعاً واحداً في البحرين, وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,927 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	954	فرع درة خلدا	13	فرع مأدبا	8	فرع السوق التجاري	7
الإدارة الإقليمية	160	فرع الشميساني	20	فرع دير أبي سعيد	7	فرع ماركا	10
فرع أبو علندا	9	فرع الشونة الشمالية	7	فرع رأس العين	5	فرع مرج الحمام	8
فرع أبو نصير	7	فرع الصويفية	10	فرع سحاب	7	فرع معان	7
فرع إربد	11	فرع الطرة	4	فرع سيتي مول	13	فرع وادي السير	6
فرع الأزرق الشمالي	6	فرع العقبة	12	فرع ش. الثلاثين/ إربد	9	فرع عمان	6
فرع البيادر	8	فرع الفحيص	7	فرع شارع الحرية/ المقابلين	8	فرع الحرية مول	12
فرع الجاردنز	19	فرع القويسمة	11	فرع شارع الحصن	7	فرع ضاحية النخيل	7
فرع الجامعة الأردنية	6	فرع الكرك	7	فرع ش. المدينة المنورة	7	فرع الخليل	19
فرع الجبل الشمالي	7	فرع المحطة	7	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	8	فرع الإرسال	6
فرع الجبيهة	9	فرع المدينة الرياضية	6	فرع ش. اليرموك/ النصر	7	فرع الرام/ رام الله	8
فرع الجيزة	7	فرع المطار	3	فرع ش. إيدون/ إربد	7	فرع العيزرية/ القدس	8
فرع الخالدي	6	فرع المفرق	10	فرع ش. حكما/ إربد	9	فرع النصر	10
فرع الدوار الأول	9	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	7	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	10	فرع بيت لحم	9
فرع الدوار الثالث	7	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	7	فرع ش. مكة	14	فرع جنين	20
فرع الرابية	7	فرع النزهة	7	فرع صويلح	9	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	9
فرع الرصيفة	7	فرع الهاشمي الشمالي	7	فرع ضاحية الياسمين	8	فرع رام الله	28
فرع الرمثا	7	فرع تاج مول	13	فرع طارق	7	فرع رفيديا	7
فرع الرونق	8	فرع جبل الحسين	11	فرع عبدون	10	فرع طولكرم	10
فرع الزرقاء	7	فرع جبل اللويبدة	8	فرع عجلون	8	فرع غزة	16
فرع الزرقاء الجديدة	7	فرع جرش	9	فرع الوحدات	9	فرع قباطية	7
فرع السلط	8	فرع خلدا	9	فرع كفرنجة	4	فرع نابلس	21
فرع العبدلي مول	12	فرع أم أذينة	9	فرع مدينة الحسن الصناعية	7	فرع البحرين	6

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

411.9 مليون دينار كما في 2018/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2317267
عدد الموظفين	224 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	11
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	11
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5662273	00963-11-5659377	ص. ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع حرستا (مغلق موقتاً)	ريف دمشق – حرستا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع صحنايا	ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة	00963-11-22911300	00963-11-22911311	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	7
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	6
فرع البارون/ حلب	حلب – ش. البارون	00963-21-2126996	00963-21-2125985	ص.ب. 8058 حلب– سورية	5
فرع العزيزية/ حلب	حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء	00963-21-2122697	00963-21-2125672	ص.ب. 8058 حلب - سورية	5
فرع الحمدانية / حلب (مغلق موقتاً)	حلب – الحمدانية – فندق المارتيني	00963-21-5120152	00963-21-5120156	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603	00963-31-2222305	ص.ب. 3058 حمص – سورية	5
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-457623	00963-41-456768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	11
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-313733	00963-43-313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	6
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	8

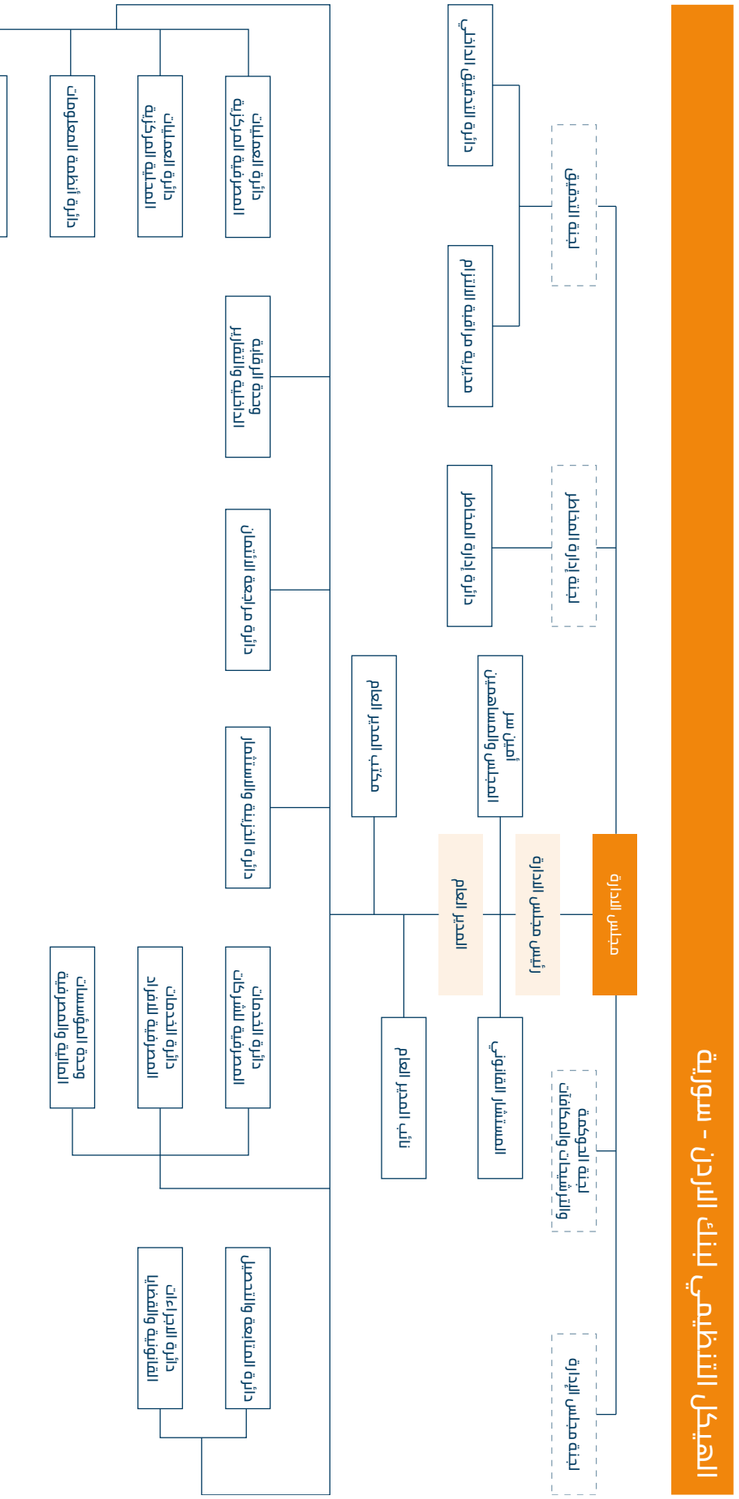

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	3 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي

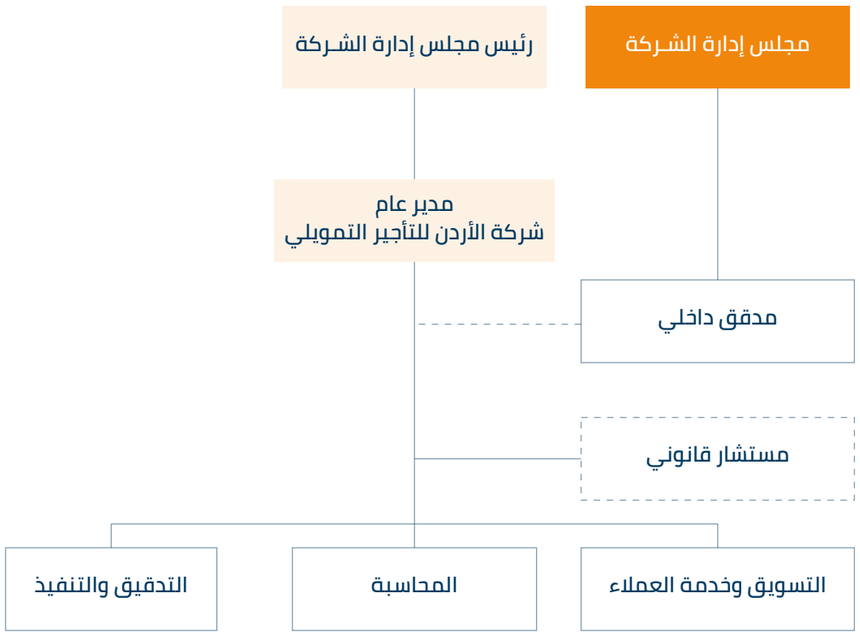

ج. شركة تفوَّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوَّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوَّق للاستثمارات المالية

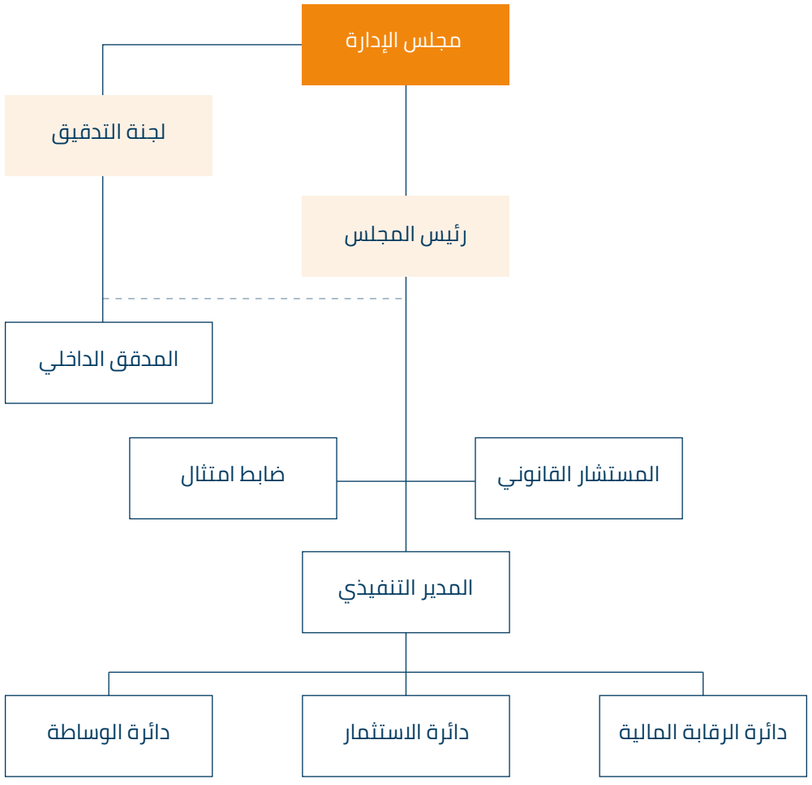

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً
ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافالو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية منذ 2 تموز 2015 لغاية تاريخه.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University/ لندن.
- بكالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University/ لندن.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias / اسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقليات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل
تاريخ العضوية: 2008/10/22

الشهادات العلمية:
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/ المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/ المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري) منذ حزيران 2007 حتى كانون الثاني 2016.

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2008/10/22

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2009/3/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018.
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ 2009 ولغاية 2018.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1960/5/1
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2015/7/30

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الصقر للتأمين.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن, الخليج والولايات المتحدة الأمريكية, وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1949/12/5
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل
تاريخ العضوية: 2015/7/30

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
- مديراً لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

خبرات عملية أخرى:
- عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل
تاريخ العضوية: 2015/7/30

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة, منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV), من أيار 2011 - أيار 2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM), منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار, من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية, من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية, من تموز 1994 - أيار 2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية, من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2017/1/12

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافلو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
- المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
- رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجعات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
- رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
- عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
- عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.

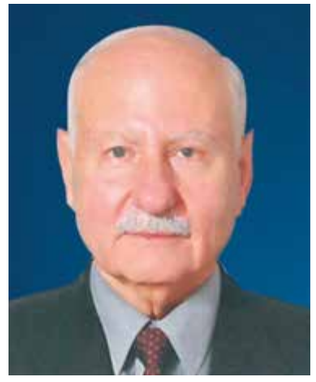

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1944/03/30 **تاريخ العضوية:** 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.
- مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.
- مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.
- مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983.
- مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.
- محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.
- شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
  - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
  - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
  - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية

السيد وسام ربيع صعب
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1981/ 8/1 **تاريخ العضوية:** 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان.

الخبرات العملية:
- مدير استثمار في مجموعة زهران, الرياض/ المملكة العربية السعودية /دائرة إدارة الاستثمار, من كانون الثاني 2012 حتى تاريخه.
- مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL, الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الأسواق العالمية / دائرة إدارة الأصول, من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011.
- مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008.
- مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري / دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007.
- مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من آذار 2005 إلى آذار 2007.
- مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (ALICO), لبنان, من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005.
- وسيط تأمين في .Fidelity General Insurance Co/ بيروت/ لبنان, من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003.
- وكيل استثمار, في شركة Investa وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية /بيروت/ لبنان, من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001.
- محلل بيانات, الجامعة اللبنانية الأمريكية / بيروت/ لبنان, من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 **تاريخ التعيين:** 2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.
- المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO وCORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 **تاريخ التعيين:** 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988 – 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 تاريخ التعيين : 2017/4/2

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- حاصل على شهادة Board of Directors Certified Program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer – FATCA منذ تموز 2017 ولغاية تاريخه.
- قائم بأعمال إدارة قطاع الامتثال والمخاطر منذ 2017/4/24 ولغاية تاريخه.
- أمين سر مجلس الإدارة منذ 2017/4/18 لغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2017/4/2 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 12/15 2014 ولغاية 2017/1/28.
- مدير دائرة الائتمان (شركات, تجارية, فروع خارجية) في بنك الأردن من نيسان 2013 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن من تشرين الثاني 2007 - نيسان 2013.
- مدير مراجعة الائتمان (الإقراض المتخصص) في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من حزيران 2005 - تشرين الأول 2007.
- رئيس الفريق / دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من تشرين الأول 2004 - حزيران 2005.
- مدير الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من أيلول 2003 - تشرين الأول 2004.
- مدير حسابات الشركات في البنك التجاري الأردني من تشرين الأول 2002 - أيلول 2003.
- مدير علاقة الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من سنة 1992- تشرين الأول 2002.

السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد
المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ الميلاد: 1970/2/23 تاريخ التعيين: 2015/12/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2011 من جامعة الزيتونة/ الأردن.
- بكالوريوس إدارة مالية سنة 1994 من جامعة عمّان الأهلية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن من سنة 2015 لغاية تاريخه.
- مدير إدارة الخدمات المصرفية في البنك العربي من سنة 2012 لغاية سنة 2015.
- مدير منطقة في البنك العربي من سنة 2010 لغاية سنة 2012.
- مدير/ موظف في عدة مناصب في البنك العربي من سنة 1994 لغاية سنة 2010.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- شركة MEPS فلسطين

السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد
المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية
اعتباراً من 2018/11/4

تاريخ الميلاد: 1968/4/7 تاريخ التعيين: 2018/11/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الموارد البشرية وعلاقات الموظفين, سنة 2017, من جامعة بنسلفانيا / الولايات المتحدة الامريكية.
- بكالوريوس في إدارة الموارد البشرية, سنة 1997 من جامعة انديانا/ الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2018/11/4 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في شركة مجموعة رضا / المملكة العربية السعودية, من سنة 2015 ولغاية سنة 2017.
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) / المملكة العربية السعودية, من سنة 2011 ولغاية سنة 2015.
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في شركة بيبسيكو / المملكة العربية السعودية, من سنة 2007 ولغاية سنة 2010.
- المدير الإقليمي/ دائرة الموارد البشرية في شركة بيكرهيوز / الولايات المتحدة الامريكية, من سنة 1998 ولغاية سنة 2006.

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2014/12/31.
- مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/3 – 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/12 – 2012/7/3.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/1 – 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/26 – 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين : 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
- المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2009/1/11 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/24 – 2009/1/10.
- مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/23.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/25.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 - 1994/10/30.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات
المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1972/12/20 تاريخ التعيين: 2015/7/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2015/7/1 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2015/3/1 – 2015/5/3.
- مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 – 2015/2/28.
- مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 – 2005/11/27.
- مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/1 – 2005/6/13.
- مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 – 2005/5/31.
- مسؤول ثانٍ في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 – 2004/8/28.
- مراقب في إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 – 2003/11/12.
- مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 – 2002/10/8.
- مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمان من سنة 1994 – 1998.

السيد رائف يوسف جميل أبو داهود
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية

تاريخ الميلاد: 1968/12/8 تاريخ التعيين: 2016/6/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2016/6/27 لغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن من تاريخ 2008/9/21 لغاية 2016/4/27.
- مدير دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك الاتحاد من سنة 2001 لغاية 2008.
- مدير تسهيلات فرع الشميساني في بنك الاتحاد من سنة 1999 لغاية 2001.
- مفتش في دائرة التدقيق/ الإدارة العامة في بنك الاتحاد من تشرين الأول 1997 لغاية تشرين الأول 1999.
- مسؤول قسم الكمبيالات/ فرع الرمثا في بنك الاتحاد من أيلول 1994 لغاية تشرين الأول 1997.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد عمر أحمد خميس مصطفى
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1969/5/18 تاريخ التعيين: 2011/7/24

الشهادات العلمية:
- ماجستير تجارة دولية سنة 2003 من المعهد الدبلوماسي الأردني/ الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس علوم إدارية سنة 1990 من جامعة مؤتة/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2011/7/24 لغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2008/11/2 لغاية 2009/5/3.
- شغل عدة مناصب إدارية في البنك العربي في مجال إدارة الائتمان من سنة 2001 لغاية تشرين الثاني 2008.
- خبرة طويلة في مجال Trade Finance والائتمان في البنك العربي.
- المشاركة في العديد من الدورات المتخصصة في مجال العمل المصرفي.
- حاصل على شهادة CLBB سنة 2005 من Institute of Certified Bankers/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

السيد محمد حكمت محمد السوالقة
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1971/3/9 تاريخ التعيين : 2015/3/22

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس اقتصاد سنة 1994 من جامعة اليرموك/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي - دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن من شهر 2015/3 ولغاية تاريخه.
- مساعد نائب رئيس قطاع الشركات في البنك العربي المتحد/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2010/6 لغاية شهر 2015/3.
- رئيس فريق تسهيلات الشركات الكبرى في بنك المؤسسة العربية المصرفية من شهر 2009/6 لغاية شهر 2010/5.
- مدير مركز قطاع الشركات التجارية في بنك دبي التجاري من شهر 2004/10 لغاية شهر 2009/10.
- نائب مدير فرع/ مدير تسهيلات فرع في البنك التجاري الدولي من شهر 1998/10 لغاية شهر 2004/10.
- ضابط ائتمان في بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن من شهر 1995/6 لغاية شهر 1998/10.

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2016/3/31

الشهادات العلمية:
- بكالوريس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 ولغاية تاريخه .
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30 .
- كبير متداولي دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2007 – 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2007.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية تاريخه.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن من 2014/6/1 – 2015/9/22.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من سنة 2011 – 2014/5/31.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2009 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2009.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS), مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM) , مكافحة الفساد الإداري.
- حاصلة على شهادة الامتثال الدولية (ICA) من (International Compliance Association).

السيد هاني حسن محمود منسي
مدير دائرة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين : 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد مازن راتب عيسى الشريف
رئيس فريق/ دائرة تنمية أعمال الشركات
لغاية 2018/11/12

تاريخ الميلاد: 1971/2/25 تاريخ التعيين: 2015/10/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال/ محاسبة مالية سنة 2005 من جامعة Wilfrid Laurier / كندا.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأهلية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- رئيس فريق تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن من سنة 2015 لغاية 12 تشرين الثاني 2018.
- مدير دائرة التسهيلات التجارية في بنك CIBC في كندا من سنة 2008 ولغاية سنة 2015.
- مدير علاقة رئيسي في شركة Chicago/ Toronto, GE Commercial Finance من سنة 2006 لغاية سنة 2008.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في مجالات المبيعات, التسويق, التأمين وخدمة العملاء.

السيدة رباب جميل سعيد عبادي
المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية
لغاية 2018/4/4.

تاريخ الميلاد: 1963/12/10 تاريخ التعيين: 2015/9/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2003 من جامعة Coventry / بريطانيا.
- بكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة 1987 من جامعة بغداد / العراق.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2015/9/7 ولغاية 2018/4/4.
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من 2009/9/1 – 2015/7/7.
- قائمة بأعمال مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن من 2014/8/25 ولغاية 2015/1/31.
- رئيسة الموارد البشرية في منطقة البحرين ومصر في بنك ستاندرد تشارترد في الفتره من أيلول 2006 - آب 2009.
- رئيسة الموارد البشرية لمنطقة الأردن ولبنان في بنك ستاندرد تشارترد في الفتره من أيلول 2004 - آب 2006.
- عملت لدى شركة Great Plains في الشرق الأوسط في عدة وظائف من ضمنها مديرة منتج الموارد البشرية من تشرين الأول 2000 – آب 2002.
- عملت مسؤولة في الموارد البشرية في الجامعة الأمريكية – الشارقة في الفترة من تموز 1999 – تشرين الأول 2000.
- عملت ضابط ائتمان في بنك الاتحاد في الفتره من أيلول 1996 – آيار 1999
- عملت ضابط ائتمان لدى بنك الإنماء الصناعي في الفتره من نيسان 1991 – آب 1996
- عملت مهندسة موقع في شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة في الفتره من تشرين الثاني 1988 – تشرين الثاني 1990.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يملكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2018 والمقارنة مع السنة السابقة 2017 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2018	النسبة 2018	عدد الأسهم 2017	النسبة 2017	المستفيد النهائي من الأسهم 2018	حالة الأسهم* 2018
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	الأردنية	-	-	41,115,777	%20.557	-	-
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	الأردنية	5,000	%0.0025	25,735,753	%12.867	توفيق شاكر خضر فاخوري	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	19,765,863	%9.882	ليث بن غيث بن رشاد فرعون هالة بنت عبدالرحمن بن فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون ديما بنت غيث بن رشاد فرعون	مرهونة جزئياً
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	الأردنية	5,000	%0.0025	12,236,424	%6.118	شركة اليمامة للاستثمارات العامة وتتمثل بـ: سامر توفيق شاكر فاخوري وليد توفيق شاكر فاخوري	-
المصرف الليبي الخارجي	الليبية	9,090,909	%4.545	9,090,909	%4.545	نفسه (رأس المال مملوك بالكامل للمصرف الليبي المركزي)	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	%4.016	8,033,561	%4.016	نفسه	-
الفاضلة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	5,603,838	%2.802	5,603,838	%2.802	نفسها	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	الأردنية	5,391,490	%2.695	5,381,490	%2.690	نفسه	-
السيد حسني جلال حسني الكردي	الأردنية	3,914,653	%1.957	3,914,653	%1.957	نفسه	-
الفاضلة مها نصري خليل ناصر	الأردنية	3,000,000	%1.500	3,000,000	%1.500	نفسها	-
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	الأردنية	5,000	%0.0025	2,490,648	%1.245	سامر توفيق شاكر فاخوري وليد توفيق شاكر فاخوري	-
ALARRAKKA FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	12,231,424	%6.115	-	-	توفيق شاكر خضر فاخوري	-
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	16,000,000	%8	-	-	توفيق شاكر خضر فاخوري	-
ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	17,371,178	%8.685	-	-	توفيق شاكر خضر فاخوري	-
AL LOLOUA FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	18,000,000	%9	-	-	توفيق شاكر خضر فاخوري	-
ARAB GULF FOR GENERAL INVESTMENTS	جزر كايمان	18,000,000	%9	-	-	توفيق شاكر خضر فاخوري	-

حالة الأسهم 2018 (مرهونة كلياً أو جزئياً)

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:

وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2018 (صفحة 20).

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً بشكلٍ 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات.

7. لا تتمتع أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز لحماية البنك عليها.

8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

- بالتزام البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.

- لا تتطابق مع معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:

- ▪ يُرفق الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 255).
- ▪ يُرفق الهيكل التنظيمي لشركة التابعة (بنك الأردن - سوريا) (صفحة 181).
- ▪ يُرفق الهيكل التنظيمي لشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 182).
- ▪ يُرفق الهيكل التنظيمي لشركة التابعة (شركة تنوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 183).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تنوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	85	8	1	1
دبلوم عالي	6	1	-	-
بكالوريوس	1,450	156	1	6
دبلوم	244	28	-	-
ثانوية عامة	63	14	1	-
دون الثانوية	77	17	-	1
المجموع	**1,927**	**224**	**3**	**8**

ج- برامج التدريب لسنة 2018 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	386	4,093
الدورات الخارجية	61	143
المجموع	**447**	**4,236**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
بنكية / مصرفية	244	2,324
إدارة المخاطر والامتثال	55	1,108
مهارات سلوكية /إدارية	113	628
التسويق ومهارات البيع	11	110
حاسوبية	2	4
شهادة مهنية	5	7
مالية وتدقيق واستثمارية	11	19
قانونية	3	20
أخرى	3	16
المجموع	**447**	**4,236**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 220), وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية بالبنك .

مخاطـر التشغيـل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية .

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر, وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) .
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطـر الامتثـال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات الساريه والقوانين والأنظمة المصرفية المهنيه والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية .

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية .

مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2018:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 19), مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2018.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2018 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2014 -2018:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2014-2018)						المبلغ بآلاف الدنانير	
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2014	335,746	4,116	59,999	31,020	%20	-	2.65
2015	362,242	4,703	61,966	31,020	%20	44,900	2.60
2016	405,447	6,989	62,315	36,000	%18	-	2.88
2017	433,665	5,491	67,583	36,000	%18	-	3.00
2018	411,891	5,566	62,959	36,000	%18	-	2.45

2015	تم توزيع 44.9 مليون دينار/ سهم بتاريخ 2016/4/19

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2018:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27), وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2018	2017
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%9.82	%11.15
2	العائد على رأس المال	%20.62	%22.8
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.59	%1.86
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	21,403 دينار	22,601 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.70	%5.30
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.43	%1.10
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.27	%4.20
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%5.3	%4.50

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2019 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	96,746
بنك الأردن – سورية	19,692
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,060
شركة الأردن للتأجير التمويلي	2,900
المجموع	**123,398**

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات (68,854) دينار لسنة 2018.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2018	عدد الأسهم 2017
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس الإدارة	اردنية	5,000	25,735,753
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة / متفرغاً وممثل الشركة	أردنية	5,391,490	5,381,490
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	105,350	150,000
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,017	-
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	-
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,218	200
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	-
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	-
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	352,000	352,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	149,964
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	176,957	-
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	39,776	37,212
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	71,829	67,199
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	17,155	16,051
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	14,800	13,845
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,569	10,569
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	138,039	138,039
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	51,579	51,579
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	2,490,648
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	795,970	775,970
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	12,236,424
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	5,446	8,446
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,615	6,615
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	لبنانية	5,000	5,000

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2018	عدد الأسهم 2017
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	أردنية	42,079	42,079
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	7,000	-
سلين ناصر مصطفى خريشي	الأبناء	أردنية	4,500	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	158,670	148,670
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	123,971	117,267
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	أردنية	34,500	34,500
السيدة نداء حسن محمد ابوزهرة	الزوجة	أردنية	650	9,000
شاكر نادر محمد سرحان	الابناء	أردنية	5,000	5,000
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي / إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	-	-
السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية اعتباراً من 2018/11/4	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	85,000	70,000
السيد ضمام محمد عبد القادر خريسات	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الاعمال التجارية	أردنية	-	-
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية اعمال الشركات	أردنية	37,000	37,000
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية اعمال الشركات	أردنية	-	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	2,597	-
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	أردنية	-	-
السيد مازن راتب عيسى الشريف	رئيس فريق/ دائرة تنمية اعمال الشركات لغاية 2018/11/12	أردنية	388	388
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية لغاية 2018/4/4	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2018 و2017:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2018	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2017
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	32,529
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة أبولو للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	7,360	7,360
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة	شركة كيبلك / الكويت	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاه / محامون	-	-

▪ لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2018:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية وحضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة /متفرغاً /ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	40,680	32,812	5,000	-	78,492
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	11,550	18,750	5,000	7,245	42,545
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	36,480	18,750	5,000	-	60,230
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	36,120	18,750	5,000	-	59,870
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	9,500	18,750	5,000	-	33,250
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	15,600	18,750	5,000	-	39,350
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	28,140	18,750	5,000	4,470	56,360
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	22,440	18,750	5,000	-	46,190
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	39,540	18,750	5,000	-	63,290
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	23,010	18,750	5,000	-	46,760
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	13,012	18,750	5,000	4,148	40,910
المجموع		**276,072**	**220,312**	**55,000**	**15,863**	**567,247**

يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها اشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2018:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت سنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	267,766	180,000	0	447,766
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	166,134	67,925	0	234,059
السيد أسامة سميح امين سكري	المستشار القانوني	214,460	107,873	0	322,333
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	113,688	29,160	18,000	160,848
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	128,016	40,243	0	168,259
السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية اعتباراً من 2018/11/4	17,123	0	0	17,123
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	117,576	6,233	9,000	132,809
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	83,768	21,747	0	105,515
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية	70,843	0	0	70,843
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	103,400	41,184	0	144,584
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات	99,640	39,686	0	139,326
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات	73,034	22,960	0	95,994
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة و الاستثمار	67,616	14,736	0	82,352
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	56,986	14,412	0	71,398
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	56,400	8,986	0	65,386
السيد مازن راتب عيسى الشريف	رئيس فريق / دائرة تنمية اعمال الشركات لغاية 2018/11/12	54,176	0	0	54,176
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية لغاية 2018/4/4	31,296	29,143	0	60,439
المجموع		**1,721,922**	**624,288**	**27,000**	**2,373,210**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع
بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي (668.7) ألف دينار, وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم صندوق أسَر شهداء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	100,000
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	51,700
دعم المتحف الوطني للأطفال	51,126
منحة طالب في King's Academy	26,587
دعم جمعية الأسرّة البيضاء/ منتدى الرواد الكبار	25,000
دعم الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا	25,000
دعم مؤسسة التعاون	17,725
دعم الملتقى الوطني للتوعية والتطوير	17,500
دعم الجمعيات والانشطة الخيرية والاجتماعية	230,296
دعم التعليم	39,900
دعم الانشطة الثقافية	28,649
دعم الانشطة البيئية	19,000
دعم الانشطة الرياضية	19,000
متفرقات	17,180
الإجمالي	**668,663**

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:
لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية, والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (39) حول البيانات المالية, وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية, كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:
أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:
على صعيد دعم الأنشطة البيئية قدّم البنك الدعم لمبادرة الحسين بن طلال الثقافية (تل الرمان.. تل المعرفة) من خلال إنشاء قرية الحسين الثقافية (غابة المعرفة) وبيت الحسين, كما قام بدعم وزارة الزراعة من خلال رعاية المنتدى الزراعي الأردني الدولي, بالإضافة إلى دعمه للجمعية العربية لحماية الطبيعة للسنة الخامسة على التوالي, من خلال زراعة 500 شجرة حمضية في الأغوار الوسطى لعائلات محتاجة, هذا إلى جانب دعم مشروع "من وحي التراث" بالتعاون مع جمعية المحافظة على البترا.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:
استمر البنك بإيلاء العناية والاهتمام تجاه المسؤولية المجتمعية حيث يسعى البنك جاهداً إلى ترسيخ مفهوم الاستدامة في خدمة المجتمع وتنميته, هذا وقد واصل بنك الأردن دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية.

وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية قطاع التعليم, لما له من أثر إيجابي ومستدام في تقدم المجتمع وارتقائه, فقد قام بدعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم, ومن أبرزها استمرار الشراكة الاستراتيجية مع متحف الأطفال من خلال مبادرة "متحفنا للكل" للسنة التاسعة على التوالي, بالإضافة الى دعم جمعية مؤسسة إيليا نقل من خلال مبادرة برنامج تدريبي "Personal Leadership Program", كما قام بتقديم الدعم للجامعة الأردنية من خلال مشروع تحديث وتوسيع مبنى وحدة القبول والتسجيل, واستمر البنك للعام الثاني على التوالي بدعم صندوق أسر شهداء القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية.

هذا وعمل البنك على تقديم الرعاية لعدد من المؤتمرات في مجالات متنوعة تخدم قطاعات متنوعة, يذكر منها: تقديم الرعاية الفضية للمؤتمر الدولي التاسع للخدمات الطبية الملكية والمعرض الصحي الطبي, بالإضافة إلى تقديم الرعاية الذهبية للأسبوع الاستشاري الهندسي الأول, والرعاية الذهبية للمؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء. كما شارك البنك من خلال فرع البحرين في مؤتمر القروض والصكوك, حيث قدّم الرعاية البرونزية للمؤتمر الذي انعقد في المملكة العربية السعودية.
وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2018
البيانات المالية السنوية 2018 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) والمقارنة مع السنة السابقة 2017, وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

د. تقرير مدققي حسابات البنك
تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2018 (صفحة 39).

هـ. الإقرارات
عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:
1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2019.
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2018 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	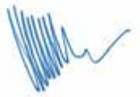
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد وسام ربيع صعب*	عضو مجلس إدارة	

* نظراً لارتباط السيد وسام ربيع صعب بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي سنة 2018, فإن توقيعه لم يظهر في هذه القائمة.

3. يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة و السيد المدير العام والسيد مدير دائرة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2018.

سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة
شاكر توفيق شاكر فاخوري

السيد المدير العام
صالح رجب إعليان حماد

السيد مدير دائرة الرقابة المالية
هاني حسن محمود منسي

الحاكمية المؤسسية

تقرير الحوكمة:

يولي مجلس الإدارة, وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية, كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن, إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك, هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com, بما يمكّن الجمهور من الاطلاع عليه.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته, إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. ويتضمن التقرير السنوي دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بالإضافة لتقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

حرصاً من البنك على الوصول إلى أفضل الممارسات الإدارية, فقد قام البنك بالفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام, وتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل منهما.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً, ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث وتم تصويب أوضاع أعضاء المجلس وفقاً لذلك, كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2018 (9) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد, حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية, يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	2,379
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	غير تنفيذي/ غير مستقل	5	3
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	8	769
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	49,120
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي/ غير مستقل	8	246,886
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	8	-
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	9	3,508
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	110,864
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	9	15,751
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	5	9,353
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	-	8	لا ينطبق

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	لا يوجد
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي - فلسطين
السيد محمد أنور مفلح حمدان عضو مجلس الإدارة **السيد حسام راشد رشاد مناع** عضو مجلس الإدارة	لا يوجد لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وسام ربيع صعب عضو مجلس الإدارة	لا يوجد

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك
ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ مدير دائرة الامتثال

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، اللجنة التنفيذية، لجنة الامتثال، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد محمد أنور مفلح حمدان رئيساً للجنة	5	▪ ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة Thunderbird University / USA ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1973من الجامعة الأردنية	▪ نائب المدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 - 2012/6/30 ▪ مساعد المدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 – كانون الثاني 2007 ▪ مساعد المدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمّان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994 ▪ مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990 ▪ مساعد مدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985 ▪ محلل مالي في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978 ▪ محلل مالي في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي عضو اللجنة	5	▪ ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية ▪ بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية/الولايات المتحدة الأمريكية	▪ المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 ولغاية تاريخه ▪ المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22 ▪ المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010 ▪ مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009 ▪ مفوّض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007 ▪ مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003 ▪ الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002 ▪ المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000 ▪ المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003 ▪ خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو اللجنة	5	▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية/ جمهورية مصر العربية	▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005 ▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003 ▪ المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 - تشرين الأول 2001 ▪ مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الاردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 - كانون الثاني 1992 ▪ مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني– المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 - آذار 1990 ▪ مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 - حزيران 1986 ▪ مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 - شباط 1983 ▪ مساعد رئيس قسم في البنك العربي/ فرع عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976 ▪ محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 - أيار 1969 ▪ شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الاردن
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس ومقرر اللجنة	5	-	-

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2018 (5) مرات.
وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.
هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2018 (4) مرات.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين بالحد الأدنى وتتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	1
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	1
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	1
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	1

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2018 مرة واحدة فقط.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً	6
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	6
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	6
السيد صالح رجب عليان حماد	عضواً	6
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	عضواً	6
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر	عضواً / أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	6

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2018 (6) مرات.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	43
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	48
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	45
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	25
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	50
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		50

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2018 (50) مرة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء بحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين بمن فيهم رئيس اللجنة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً	6
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	6
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	6
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	6

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2018 (6) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً	2
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	2
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	2
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2018 (2) مرة.

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتكون أغلبية أعضائها مستقلين. وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2018 (3) مرات.

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه, ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس, فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك, وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الاسم	المنصب
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر / أمين سر مجلس الإدارة
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية اعتباراً من 2018/11/4
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة و الاستثمار
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية
السيد مازن راتب عيسى الشريف	رئيس فريق / دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2018/11/12
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية لغاية 2018/4/4

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته, وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص, والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة, تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ. إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
ب. إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.
ج. تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية, وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
د. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
هـ. تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
ز. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها.
ح. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن, وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
ط. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ي. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
ك. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر, وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها, ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان, تشغيل, سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات, دائرة ائتمان SME, دائرة ائتمان الأفراد, دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر محافظ الائتمان, بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CAREweb لإدارة المخاطر التشغيلية, وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة, هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري , أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التاليــة:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك, ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج. تقوم لجان البنك, مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة, وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.

و. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال, وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك, وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

ز. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثـــال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك, وتثقيف وتوعية كافة الموظفين, بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية, كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى في التحقق المالي والضريبي (Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير, وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA), ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.

د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال /مجلس الإدارة.

هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:

- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحقق المالي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات الـ FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك, بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية, إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع, وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم, كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلــي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته, وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية, بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضـــوع	الصفحـــة
أولاً : المقدمـــــــــــة	226
التعريفـــــــــات	226
الرؤية والرسالة	227
قيمنا الجوهرية	228
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	228
نطاق الحاكمية المؤسسية	229
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	230
مبادئ وأحكام عامة	230
شروط عضوية مجلس الإدارة	230
تشكيلة مجلس الإدارة	231
رئيس مجلس الإدارة	231
مسؤوليات مجلس الإدارة	231
مجموعة بنك الأردن	234
لجان مجلس الإدارة:	234
لجنة التدقيق	235
لجنة الترشيحات والمكافآت	236
لجنة إدارة المخاطر	237
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	238
اللجنة التنفيذية	239
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	239
لجنة الامتثال	240
اجتماعات مجلس الإدارة	240
أمانة سر مجلس الإدارة	240
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	241
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	241
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	241
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	242
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	242
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	243
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	243
التدقيق الداخلي	244
التدقيق الخارجي	244
إدارة المخاطر	245
الامتثال	245
التقارير المالية	245
السلوك المهني	246
سادساً : المحور الخامس (معاملة المساهمين)	246
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	247
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	248

المقدمـــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوَّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنى الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم, نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك, من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك, وكافة السلطات الرقابية, ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن, قد أخذ على نفسه التزاماً, أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز, نعظم قيمة العمل المؤسسي, ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته, والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية, فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك, وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر, وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفـــــــات:

الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يوجَّه ويُدار به البنك, والذي يهدف الى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن, وحماية مصالح المودعين, والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين, والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك, والذي تتوفر فيه الشروط التالية: **تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د " تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال, بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية
أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة
بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1. النزاهة
تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2. الشفافية
الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3. الابتكار
السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة, والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4. العمل الجماعي
العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5. الانتماء
الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6. الريادة
العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة, تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7. خدمة المجتمع
تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي, حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية), علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك, وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة, ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1. مفهوم الحاكمية
تُعرَّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها, كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها, وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل, وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون, إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية
ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1. العدالة
العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين, المودعين, المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2. الشفافية
الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمَكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي, مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية
تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة, وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة
إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين, فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة
وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك, من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده, وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي
بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية, ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د. قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.
و. قانون التجارة الأردني.
ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل, ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة, بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية, والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف, وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية, كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية, والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلي:
  - تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.
  - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 /ج "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

  - أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
  - اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
  - الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أياً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلّة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور, أو بأية جريمة أخرى مخلّة بالأدب والأخلاق العامة, أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية, أو بالإفلاس ما لم يُرَدّ له اعتباره.
- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة, ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة, بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- ان يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

3- تشكيلة مجلس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هـذا ويمكـن للمجلـس طـرح موضـوع زيـادة أعضـاء المجلـس علـى الهيئـة العامـة للمسـاهمين إذا كانـت هنالـك مبـررات وظـروف تسـتدعي ذلـك.

4- رئيس مجلس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 /هـ "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المناطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مُقَّرة من مجلس الإدارة وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث تراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
  - البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثله.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.
- أية مهام أخرى يكلَّف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بنّاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البنّاء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- التاكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة لعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبكتيّب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .

5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد وتحقيق هذه الأهداف واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5.3- اعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

5.4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5.5- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5.6- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5.7- تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي الحق باستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

5.8- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه، وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح، وعليه الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ في الاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة، هذا وعلى لجنة الترشيحات والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منتديات ... الخ.

5.9- على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته، على أن يراعي عدم التوسع في ذلك بما يخلّ بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.10- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

5.11- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.12- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

5.13- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.14- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

5.15- التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

5.16- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .
- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.17- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها, واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات, مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال, وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة, على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشىء بنية إدارية فعّالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكّن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواءً من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 /ج "التدقيق الداخلي" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك, وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التاكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 /ب/ج "تعارض المصالح" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشتمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء, ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/د "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15/أ "المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12/ب "ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة, وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة, وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق, المخاطر, ... الخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص, ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين, ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك, وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب/ 1 "اللجان" المنبثقة عن مجلس الإدارة"من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقرّ المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.
7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها, إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة, أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة, إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين, إنهاء عمل, مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته, آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .
7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.
7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
7.1.2.31- مراجعه جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه, ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب /8 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج/1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.
7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك, بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس, خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له, خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك, أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك, أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "والمادة رقم 12/ ب " ملاءمة أعضاء المجلس " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.
7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:
- وضع أهداف محددة.
- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.
7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.
7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.
7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.
7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.
7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.
7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.
7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.
7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.
7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتديات .... الخ.
7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.
تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:
7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها, ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر التركزات الائتمانية, مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.
7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.
7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.
7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.
7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).
7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).
7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.
7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات الـ FATCA.
7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.
7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.
7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة, ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـــة:
- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرغ الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر / الترشيحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 "اللجان المنبثقة عن المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً, وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف, وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات, وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى, وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة.
7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ "لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات "تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويلتزم البنك بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها, ويقوم بنشره على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط التالي: www.bankofjordan/governance-manual-pdf

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين, وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب "من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 " الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.7.2.3- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.
7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال, وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع, فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلّمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد, وفقاً للمعطيات التالية:

- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس, وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيّد في سجل البنك ويدوّن فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك, وللمساهمين, وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبله ومن قِبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه. وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "احكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك. وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1.1- شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1.2- المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمساءلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- على المدير العام العمل على ما يلي:
  - تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
  - تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتاكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعَدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا :

3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.

3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الادنى:
  - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
  - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
  - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.

3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
- أن تعبر عن أهداف البنك وقيّمه واستراتيجيته.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التاجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
- إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
- تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).

7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد, أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف, هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة, وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

6.1- تبنّى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية :(قواعد عامة, واجبات ومسؤوليات الموظفين, التعامل مع العملاء, التوثيق ودقة السجلات, وسائل الإعلام, سلوكيات محظورة, تعارض المصالح, آلية التبليغات والتحقيقات, أمن المعلومات).

6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:
- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله,وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
  - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
  - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد, كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي ,أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).
- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
6- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك، مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينيه وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.
8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها, وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
10- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
11- على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
12- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
13- على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

14- على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/3, 2/3, 3,3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

15- على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/4, 2/4, 3,4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:
1- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
2- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات, تعليمات جديده من السلطات الرقابية...الخ).
3- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
4- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين, العملاء, أعضاء مجلس الإدارة , الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31, فقد تم تأسيس وحدة إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة ومعمّمة على كافة موظفي البنك.
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية معتمدة ومعمّمة حسب الأصول
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (06-5692572), أو الرقم المجاني (080022335).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo.
  - الفاكس 06-5600918.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - Contact Center بعد أوقات العمل الرسمي.
- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2018 عبر مختلف القنوات موزعة وفق البطاقات البنكية, العقود وشروط التعامل, أسعار الفوائد/ العوائد, تسويق الخدمات والمنتجات, الحوالات, بيئة العمل, العمولات والرسوم, الخدمات الإلكترونية, سلوك التعامل المهني وأخرى.

البطاقات البنكية	العقود وشروط التعامل	أسعار الفوائد/ العوائد	تسويق الخدمات والمنتجات	الحوالات	بيئة العمل	العمولات والرسوم	الخدمات الإلكترونية	سلوك التعامل المهني	أخرى	المجموع
37	128	25	8	6	173	9	18	251	58	**713**

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلـي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن
فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/ الشميساني/ ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/ الشميساني
ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ رقم البناية: 15
هاتف: 5609200 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35
هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79
هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبداللّـه
هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر
هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2
هاتف: 4625132 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239
هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52
هاتف: 4680025 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182
هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98
هاتف: 5688391 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200
هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163
هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75
هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 4893581 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82
هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77
هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2
هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101
هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15
هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبداللّه
هاتف: 4720832 فاكس: 4721093 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية
هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري
هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40
هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138
هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات
هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد
هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22
هاتف: 5861235 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة (صحابي)
هاتف: 4780375 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة
هاتف: 5542609 فاكس: 5534741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65
هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ رقم البناية: 292
هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية
هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبداللّـه بن رواحة / رقم البناية: 14
هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي
هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني
هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية
هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش
هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل
هاتف: 5510825 فاكس: 5511416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة
هاتف: 5513208 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب
هاتف: 4025694 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول
هاتف: 4011420 فاكس: 4011425 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص
هاتف: 5505450 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الحرية مول/ ش. الحرية
هاتف: 5609221 فاكس: 4202104 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ ش. الأمير حمزة بن الحسين
هاتف: 4791113 فاكس: 5737128 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك
هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3985092 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل
هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121
هاتف: 05/3854940 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أوتوستراد عمّان - العقبة
هاتف: 4460180 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. ياجوز
هاتف: 05/3744038 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)
هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبداللّـه الثاني
هاتف: 02/7279066 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد
هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7277504 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان
هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما
هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521450 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد.مدينة الحسن الصناعية
هاتف: 06/5609200 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ الطريق الدولي - مدخل مدينة الرمثا
هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّـه
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/ تقاطع طريق المدورة مع ش. معاوية بن أبي سفيان
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/3581099 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الـلـه/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. عين خيرالدين
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الـلـه/ ش. طوكيو
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّـه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين

مرفأ البحرين المالي/ البرج الغربي
هاتف: 0097317503051 فاكس: 0097317503030
ص.ب.60676 المنامة-البحرين

الهيكل الإداري / بنك الأردن - الإدارة العامة